



الموضوع

الاليات الرقابية للحوكمة و دورها في ترشيد نفقات البحث العلمي (دراسة حالة مخابر جامعة بسكرة)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و حوكمة مؤسسات

الأستاذ المشرف
مبروك رايس

إعداد الطالبة
حنان بن كحول

شكر و عرفان

اللهم لك الشكر و لك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك
و عظيم سلطانك اؤ و فقتني لإنجاز و استكمال هذا البحث

اتقدم بالشكر الجزيل و العرفان و التقدير الى كل من ساعدني في
انجاز هذا العمل المتواضع اخص بالذكر:

الإستاذ ريس مبروك الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل،
على جهده و توجيهاته القيمة التي كان لها اثر كبير في انجاز
هذا البحث

الإستاذة بوزاهر نسرين التي رافقتني طيلة مشوار البحث بتوجيهاتها
القيمة منذ اؤ كان البحث مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته
النهائية

كما اتفضل بأسمى عبارات الشكر للإساتذة الافاضل اعضاء لجنة
المناقشة الموقرة و ارجب بتوجيهاتهم و انتقاداتهم البناءة بكل روح
علمية و التي ستكون منطلق البحوث المستقبلية

الى كل الاصدقاء و الزملاء على دعمهم المعنوي

الهداء

اهدي هذا العمل :
الى امي وابي الكريمين
الى اخي فارس و اخواتي
الى اهلي و عشيرتي

الى اساتذتي و كل من علمني حرفا
الى زملائي و زميلاتي

اهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز و جل ان يجد
القبول و النجاح

شكر خاص

لكل مبدع انجاز و لكل شكر قصيدة، و لكل مقام مقال ولكل
نجاح شكر و تقدير

من اجل شكرهك بحثت في قاموس الكلمات و نثرت في عبارات
الشكر فلم اجد و لن اجد كلمات توفيك حقك و شكرهك، فعبارات
الشكر تخجل منك، لآء مقامك اكبر منها، لك الفضل في تحويل
فشلي الى نجاح و رفع العزيمة و المحنوية لدي، لآئك اهل للتميز و
التقدم، لك مني كل الشكر و التقدير والعرفان بعدد قطرات
المطر و عدد من حج و اعتمر، شكرا على عطائك الدائم استاذي و
ابي واخي و صديقي و زميلي الاستاذ الفاضل

" العبادي عبد الله الصديق "

جزيل الشكر اهديك، و رب العرش يجميك، ودمت شمعة تنير درب
كل من يعرفك.

الفهرس

أ	المقدمة العامة	أ
أ	تمهيد	أ
ب	اشكالية البحث:	ب
ت	فرضيات الدراسة :	ت
ت	تحديد اطار البحث:	ت
ت	اهداف الدراسة:	ت
ث	اهمية الدراسة:	ث
ث	المناهج المعتمدة:	ث
ث	خطة و منهجية البحث:	ث

2	الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للآليات الرقابية للحوكمة	2
2	تمهيد	2
3	المبحث الاول: الاطار الفكري و المفاهيمي للحوكمة	3
3	المطلب الاول: النظريات المفسرة للحوكمة	3
3	الفرع الاول: نظرية الوكالة	3
3	الفرع الثاني: نظرية تكاليف المعاملات	3
4	الفرع الثالث: نظرية حقوق الملكية	4
4	المطلب الثاني: نشأة مفهوم الحوكمة واهميتها	4
5	الفرع الاول: النشأة	5
6	الفرع الثاني: مفهوم الحوكمة	6
7	الفرع الثالث: اهمية الحوكمة	7
7	المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة	7
10	المطلب الرابع: محددات الحوكمة	10
11	المطلب الخامس: الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	11
13	المبحث الثاني: الرقابة المالية كألية من اليات الحوكمة	13
13	المطلب الاول: التطور التاريخي و الوظيفي للرقابة المالية	13
13	الفرع الاول: التطور التاريخي للرقابة المالية	13
14	الفرع الثاني: التطور الوظيفي للرقابة المالية	14
14	المطلب الثاني: تعريف الرقابة المالية	14
16	المطلب الثالث: انواع الرقابة المالية	16
17	الفرع الاول: الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني	17

18.....	الفرع الثاني: الرقابة المالية من حيث موضوعها
19.....	الفرع الثالث: انواع الرقابة من حيث الجهة التي تمارس الرقابة
20.....	المطلب الرابع: اهداف الرقابة المالية
20.....	الفرع الاول: الاهداف الاقتصادية
20.....	الفرع الثاني: الاهداف السياسية
20.....	الفرع الثالث: الاهداف الاجتماعية
21.....	الفرع الرابع: الاهداف الادارية و التنظيمية
21.....	المبحث الثالث: معايير الرقابة المالية و آلياتها
22.....	المطلب الأول: مقومات الرقابة المالية
22.....	الفرع الأول: أدوات القياس
22.....	الفرع الثاني: المبادئ التي تقوم عليها ادوات القياس
24.....	المطلب الثاني: اساليب الرقابة المالية
25.....	الفرع الاول: الاساليب القانونية و الاساليب الفنية
25.....	الفرع الثاني: الاساليب الاقتصادية المحاسبية و الاساليب الادارية
26.....	المطلب الثالث: اجهزة الرقابة المالية
26.....	الفرع الاول: اجهزة التخطيط و التنفيذ
27.....	الفرع الثاني: اجهزة المتابعة و التقييم
28	خلاصة الفصل الاول
30	الفصل الثاني: اليات الانفاق على البحث العلمي
30	تمهيد
31	المبحث الاول: ماهية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
31	المطلب الاول: مفهوم البحث العلمي و التطوير
31	الفرع الاول: تعريف البحث العلمي
33	الفرع الثاني: تعريف التطوير
34	المطلب الثاني: انواع و اهداف البحث العلمي و التأثير المتولد عنه
34	الفرع الاول: انواع البحث العلمي
36	الفرع الثاني: اهداف البحث العلمي
37	الفرع الثالث: التأثير المتولد عن البحث العلمي
38	المطلب الثالث: اهمية الانفاق على البحث العلمي
39	المبحث الثاني: الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
39	المطلب الاول: مفاهيم حول نفقات البحث العلمي
39	الفرع الاول: تعريف نفقات البحث العلمي

40	الفرع الثاني: اركان النفقة.....
41	الفرع الثالث: تقسيمات النفقة
43	المطلب الثاني: تطور نفقات البحث العلمي على الصعيد العالمي
46	المطلب الثالث: ضوابط نفقات البحث العلمي
49	المطلب الرابع: ظاهرة تزايد نفقات البحث العلمي
50	الفرع الاول: الاسباب الظاهرية لتزايد نفقات البحث العلمي
50	الفرع الثاني: الاسباب الحقيقية لتزايد نفقات البحث العلمي
51	المبحث الثالث: الاليات الرقابية في ترشيد نفقات البحث العلمي
52	المطلب الاول: ترشيد نفقات البحث العلمي وعوامل نجاحها
52	الفرع الاول: ترشيد نفقات البحث العلمي
52	الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية ترشيد نفقات البحث العلمي
54	المطلب الثاني: الرقابة كأداة لترشيد نفقات البحث العلمي
55	المطلب الثالث: اهمية الرقابة المالية في ترشيد نفقات البحث العلمي
56	المطلب الرابع: الانفاق على البحث العلمي في العالم
57	الفرع الاول: الانفاق على البحث العلمي في دول كبرى:
59	الفرع الثاني: الانفاق على البحث العلمي في دول طموحة عبر مختلف القارات
60	الفرع الثالث: نسبة الانفاق على البحث العلمي في بعض دول الوطن العربي
63	الفصل الثالث: الانفاق على البحث العلمي ودور الرقابة في ترشيد النفقات المخصصة له (دراسة حالة مخابر جامعة بسكرة) ..
63	تمهيد:
64	المبحث الاول: تطور السياسة البحثية في الجزائر
64	المطلب الاول: تطور البحث العلمي في الجزائر بين 1962-2000
66	المطلب الثاني: القانون التوجيهي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر
69	المطلب الثالث: واقع البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي
71	الفرع الاول: البرامج الوطنية للبحث
72	الفرع الثاني: هياكل البحث العلمي و التطوير التكنولوجي
74	المطلب الرابع: الانفاق على البحث العلمي في الجزائر
75	الفرع الاول: الهدف من تمويل البحث العلمي
75	الفرع الثاني: طرق تمويل البحث العلمي
77	الفرع الثالث: تطور نفقات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر
80	المبحث الثاني: واقع و تطور الانفاق على البحث العلمي لجامعة بسكرة
80	المطلب الاول: تقديم مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة
81	الفرع الاول: التعريف بجامعة بسكرة

83.....	الفرع الثاني: تقديم مخابر البحث المعتمدة بجامعة بسكرة
84.....	المطلب الثاني: اليات عمل وتمويل مخابر البحث العلمي بجامعة بسكرة
84.....	الفرع الاول: الهيكل التنظيمي لمخابر البحث بجامعة بسكرة :
85.....	الفرع الثاني: اليات تمويل مخابر البحث العلمي بجامعة بسكرة
90.....	المطلب الثالث: اليات الرقابة في نفقات مخابر البحث العلمي
90.....	الفرع الاول: الرقابة السابقة
91.....	الفرع الثاني: الرقابة المرافقة
91.....	الفرع الثالث: الرقابة البعدية
92.....	المطلب الرابع: تطور تصنيفات البحث العلمي بجامعة بسكرة
92.....	الفرع الاول: تطور التصنيف العالمي للبحث العلمي بجامعة بسكرة
92.....	الفرع الثاني: تطور التصنيف الوطني للبحث العلمي بجامعة بسكرة
93.....	الفرع الثالث: التطور العالمي للانتاج العلمي بجامعة بسكرة
93.....	الفرع الرابع: تطور عدد مشاريع البحث العلمي CNEPRU بجامعة بسكرة
94.....	المبحث الثالث: ترشيد الانفاق من خلال تفعيل الاليات الرقابية في مخابر البحث بجامعة بسكرة
94.....	المطلب الاول: تطور الاعتمادات و النفقات لمخابر البحث بجامعة بسكرة
96.....	المطلب الثاني: السياسة المتبعة في ترشيد النفقات في مخابر البحث العلمي بجامعة بسكرة
97.....	المطلب الثالث: تحليل الانفاق على مستوى مخابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بجامعة بسكرة
97.....	الفرع الاول: دراسة العلاقة بين الانفاق و التصنيف العالمي
98.....	الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين الانفاق و التصنيف الوطني
99.....	الفرع الرابع: دراسة العلاقة بين الانفاق و عدد مشاريع البحث
100	الفرع الخامس: دراسة العلاقة بين الانفاق و عدد الباحثين
101	الفرع السادس: اليات ترشيد نفقات البحث العلمي من خلال تحليل العلاقة بين الانفاق و متغيرات البحث العلمي ..
104.....	خلاصة الفصل الثالث
106	الخاتمة العامة

قائمة الجداول

- جدول 1: يوضح نسب الانفاق على R&D من مجموع الناتج المحلي العالمي ونسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم سنة 2009 و 2013..... 44
- جدول 2: نسبة الانفاق على البحث العلمي في دول كبرى 2013..... 58
- جدول 3: نسبة الانفاق على البحث العلمي في هذه الدول الطموحة 2013..... 59
- جدول 4: نسبة الانفاق على البحث العلمي في بعض دول الوطن العربي 60
- جدول 5: عدد مخابر البحث العلمي الجزائر مع عدد الباحثين موزعة حسب المجال 73
- جدول 6: تطور الاعتمادات المخصصة من مديرية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من سنة 1996 الى 2011 77
- جدول 7: تطور نفقات التسيير في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من 1996 الى 2011..... 78
- جدول 8: تطور نفقات التجهيز في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من 1996 الى 2011..... 78
- جدول 9: تطور نسبة مساهمة ميزانية البحث العلمي في الناتج المحلي الاجمالي للدولة للفترة من 2008 الى غاية 2012..... 79
- جدول 10: عدد مخابر البحث المعتمدة بجامعة بسكرة حسب سنوات الاعتماد 83
- جدول 11: التصنيف العالمي للبحث العلمي لجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016 92
- جدول 12: التصنيف الوطني للبحث العلمي لجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016 93
- جدول 13: التطور العالمي للإنتاج العلمي لجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016 93
- جدول 14: تطور عدد مشاريع البحث العلمي المعتمدة لجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016 93
- جدول 15: تطور عدد الباحثين لجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016 94
- جدول 16: تطور الاعتمادات و النفقات لمخابر البحث من 2010 الى 2015 الوحدة دج 95
- جدول 17: العلاقة بين الانفاق و التصنيف العالمي 98
- جدول 18: العلاقة بين الانفاق و التصنيف الوطني 98
- جدول 19: العلاقة بين الانفاق و عدد المنشورات 99
- جدول 20: العلاقة بين الانفاق و عدد المشاريع 100
- جدول 21: العلاقة بين الانفاق و عدد الباحثين 100

قائمة الاشكال

- الشكل 1: التنظيم الوظيفي للحكومة. 12
- الشكل 2: يوضح مفهوم البحث والتطوير التكنولوجي 33
- الشكل 3: يوضح الية عمل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 35
- الشكل 4: يمثل نسب الانفاق على R&D من مجموع الناتج المحلي العالمي ونسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم خلال سنة 2009 و 2013 45
- الشكل 5: نسبة اجمالي الانفاق على البحث في بعض الدول الكبرى لسنة 2013 58
- الشكل 6: نسبة اجمالي الانفاق على البحث في دول طموحة عبر مختلف القارات لسنة 2013 59
- الشكل 7: نسبة الانفاق على البحث العلمي في بعض دول الوطن العربي لسنة 2013 60
- الشكل 8: الهيكل التنظيمي لمخبر البحث 85
- الشكل 9: طريقة تمويل مخبر البحث 89

ملخص الدراسة

تعد الحوكمة من ابرز و اهم الموضوعات في المؤسسات و المنظمات لما تساهم به في ترشيد القرارات الادارية، ليتوسع مفهومها و يشمل الجامعة الجزائرية، و باعتبار ان الحكومات هي المصدر الرئيسي لتمويل البحث العلمي في الجامعة و رغبة في محاولة اعادة التوازن بين النفقات و الموارد المتاحة في سبيل تحقيق اعلى قدر من الرشادة، اردنا ان نبرز سبل الاستغلال الامثل للمخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، من خلال التركيز على دور الاليات الرقابية للحكومة في توجيه و ضبط الانفاق بما يخدم متغيرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي داخل مخابر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر لتحقيق الاهداف المرجوة للبحث العلمي من خلال توظيف جملة الاليات الرقابية و الادوات التحليلية الاحصائية، مع محاولة تسليط الضوء على مخابر البحث العلمي في جامعة بسكرة

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاليات الرقابية، الرقابة المالية، ترشيد النفقات، البحث العلمي

Abstract

Governance is one of the most important topics in the institutions and organizations for contributing to the rationalization of administrative decisions, to expand its concept and include the Algerian University, As governments are the main source of funding for scientific research at the university and a desire to try to restore the balance between expenditure and resources available in order to achieve the highest degree of rationalization. We wanted to highlight ways to optimize the utilization of financial allocations directed to scientific research and technological development by focusing on the role of the control mechanisms of governance in directing and controlling expenditure in order to serve the variables of scientific research and technological development Within the laboratories of scientific research in higher education and scientific research in Algeria institutions, to achieve the desired goals of scientific research Through the use of the various mechanisms of control and statistical analytical tools, With an attempt to shed light on scientific research laboratories at the University of Biskra .

Key words: Governance, Control mechanisms, Financial Control, Rationalization of expenditures, Scientific Research

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد

ان تقدم الامم يعود الى الادارة الموجودة فيها، باعتبارها المسؤولة عن نجاح المنظمات داخل المجتمع ، لأنها قادرة على استغلال كل الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية، فقد نجد العديد من الدول التي تمتلك الموارد المالية و البشرية و لكن لنقص الخبرة الادارية بقيت في موقع متخلف ،و ذلك لما للإدارة من دور هام و كبير في المساهمة في التطور من خلال استغلال الموارد المتنوعة المتاحة لها، لتحقيق مختلف الاهداف و الواجبات و المشروعات المنبثقة عنها على احسن وجه. كما يمكن ان يقال بان نجاح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تحقيقها لأهدافها لا يمكن ان يتم الا بحسن استخدام الموارد المالية و البشرية المتاحة ليرجع تحقيق الاهداف الى الرشادة في الادارة بحيث تكون الادارة رشيدة. و اذا رجعنا الى اصل كلمة ادارة رشيدة فقد نجد عدة تعريفات لناخذ من ذلك تعريف كل من (هنري ، هيل 2001) اللذان عرفا الادارة الرشيدة على انها مجموع النظم والقوانين و القواعد و القرارات القضائية و الممارسات الادارية التي تساعد على تقديم اهداف و خدمات تخدم العامة.

و في ظل عجز مختلف الاساليب الادارية التي اثبتت فشلها في التكيف مع المعطيات المتجددة التي يفرزها المحيط الدولي، الناتجة عن العولمة وما خلفته من اثار على مختلف المستويات، و التي اكدت دائما وجود العجز الفعلي في ادارة و تسيير شؤون الدولة على المستويين الداخلي و الخارجي. ليأخذ بذلك وجود مفهوم الحوكمة مكانة رفيعة داخل اجهزة الدولة و مؤسساتها السياسية، الاقتصادية، مؤسسات المجتمع المدني و مؤسسات القطاع العام و الخاص نظرا للأهمية التي يتضمنها هذا المفهوم .

فوجود تحكم اداري جيد بمفهومه الجديد " الحوكمة" يعني الاداء الجيد الناجح للمؤسسة الذي من خلاله يتحقق النفع عليها و على الاقتصاد من خلال الاجراءات و الضوابط و التنظيم و الرقابة في المؤسسة.

انتقل استخدام مفهوم الحوكمة من السياسة و ادارة الدولة والمؤسسات الى داخل الجامعات و مراكز البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ليعبر ايضا عن الازمة التي تمر بها مؤسسات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي خاصة في الدول النامية ،كون ان مؤسسات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي هي مؤشر للمنجزات الثقافية و سببا في وجود مشروعات استراتيجية مهمة لتغذو دليلا على نهضة الامم و مؤشرا على تقييمها للبحث العلمي، فهي بالحق عبارة عن مصنع له خط انتاج (مدخلات -مخرجات) تقوده ادارة.

كما يشكل ايضا الجانب المالي لهذه المؤسسات البحثية موضوعا هاما في تنميتها و تطويرها .فضعف التمويل من جهة و تحديد مصدره من جهة اخرى يحول دون تحقيق هذه المراكز لمهامها الاستراتيجية، فالتفكير الجاد بتمويل هذه المؤسسات

البحثية يدعو الى ضرورة حوكمة الميزانيات الموجهة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تشجيع التمويل الوطني عن طريق وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الدولة و استغلال التمويل استغلال امثل لتحقيق المنافع العامة، وذلك لما للإنفاق من مكانة هامة في استراتيجية الاقتصاديات القومية، وكذلك في حياة المجتمعات بمختلف جوانبها، و مرجع تلك الاهمية وجود اعتبارات عديدة منها ارتفاع نسبه في الناتج المحلي الاجمالي، و كذلك ضخامة الاثار المترتبة عليه ايجابا و سلبا، يكفي انه وراء ازمة التمويل العام التي تعيشها الدول النامية.

و لان تزايد الانفاق مرتبط بتغيرات قد تكون محلية و عالمية يصعب التحكم فيها او تجنبها في الاجل المتوسط و القصير، فلا يمكن علاج عجز الموازنة من خلال تخفيض النفقات الا اذا كان الانفاق يرجع الى عوامل يمكن تجنبها. كأن تضطلع وزارة التعليم العالي في الدولة ببرامج إنفاقه ليس لها ما يبررها اقتصاديا، و هنا تبرز اهمية ترشيد النفقات باعتباره السبيل الوحيد في ظل قصور طاقتها التمويلية و صعوبة تخفيض نفقاتها.

اشكالية البحث:

في ظل الظروف الاقتصادية و المالية التي تمر بها الجزائر، ورغم المخصصات المالية و المادية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، و ظاهرة تزايد النفقات العامة، و رغبة الجزائر في تطوير البحث، نجد أن الاصلاحات المعتمدة كل مرة، تكاد لا تختلف عن سابقتها، و هذا ما يشير الى أن الازمة مادية او مالية إلى كونها ازمة حوكمة (سوء التسيير، ضعف الاداء، غياب المشاركة...). في اطار هذا الواقع و التحديات التي يواجهها هذا القطاع الذي يعتبر الركيزة الاساسية لتقدم الدول في شتى المجالات، اصبح تبني مفهوم الحوكمة و تطبيقها اكثر من ضرورة لتسيير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، ذلك لتحقيق جملة الاهداف، يأتي على راسها التسيير العقلاني الرشيد للموارد المالية و المادية و البشرية المحدودة و غيرها من الاليات المكونة للحكومة. و من خلال هذا الصياغ، يمكننا طرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يساهم ترشيد الانفاق في الموارد المالية في تطوير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجامعة الجزائرية؟

و لكي نجيب على هذا التساؤل يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي اسس ترشيد القرارات الادارية و ما هي اليات تطبيقها؟
2. ما هي اليات الرقابة في الانفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي؟
3. كيف يمكن ان تساهم الرقابة في ترشيد نفقات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الأسئلة و غيرها من الأسئلة المتعلقة بإشكالية البحث من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. تتعلق القرارات الرشيدة أساسا بأنظمة الإدارة و يتطلب تحقيقها الالتزام بمبادئها و يأتها، الشفافية، المساءلة، النصوص القانونية و اللوائح التنظيمية.
2. تساهم السياسة الانفاقية المنتهجة في تطوير و تحسين مؤشرات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجامعة الجزائرية
3. لضمان نجاح عملية ترشيد نفقات البحث العلمي، يجب توافر جملة من الآليات الرقابية و الأدوات التحليلية التي تسمح بضبط قرار الانفاق في الاتجاه الصحيح في تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

تحديد اطار البحث:

- تضمنت هذه الدراسة تقييم لواقع الانفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مختبر البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر.
- ركزت الدراسة على دور تفعيل الآليات الرقابية في ترشيد نفقات البحث العلمي داخل مختبر البحث العلمي لجامعة بسكرة .
- ركزت الدراسة على الفترة من 2010 إلى 2015 لكونها فترة عرفت تغييرات في سياسة التمويل لمختبر البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي.

اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث أساسا إلى:

- التعرف بالحوكمة والنجاحات التي حققتها الإدارة الرشيدة داخل القطاع الاقتصادي و الحكومي "مؤسسات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي"
- السعي إلى إبراز دور الحوكمة من خلال الآليات الرقابية في ترشيد نفقات البحث العلمي
- التعرف على السياسة الاتفاقية المتبعة في ترشيد نفقات البحث العلمي
- ضعف النتائج العلمي في الجزائر و أعداد الكفاءات القادرة على الإبداع
- الاهتمام الدولي الواسع بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

اهمية الدراسة:

يكتسب البحث اهميته من خلال الموضوع الذي يعالجه، و الذي يتعلق بترشيد نفقات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، مع ضرورة تطبيق الحوكمة من خلال الاليات الرقابية .و تكمن هذه الاهمية في الاعتبارات التالية:

- الدراسة جاءت لتبين الاهمية البالغة التي تخص نفقات البحث العلمي و دورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي
- يعتبر ترشيد نفقات البحث العلمي بتحقيق الاهداف الموضوعية الطريق الجيد لتحسين استغلال الموارد في ظل قصور و شح مصادر التمويل
- توالي الازمات على الاقتصاد الجزائري يستوجب اعطاء اهمية للإنتاج العلمي و ترشيد النفقات الموجهة اليه على التقيد بالأهداف من خلال تفعيل الاليات الرقابية في استغلال النفقات الموجهة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

المناهج المعتمدة:

لقد انتهجنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي في التطرق الى اهم المفاهيم و الاسس المتعلقة بالحوكمة و البحث العلمي و سياسة ترشيد الانفاق، بالاضافة الى المنهج التحليلي فيما يخص سياسة الانفاق و ترشيده، كما استعملنا المنهج التقويمي بالاعتماد على بعض الادوات الاحصائية في دراسة السياسة الانفاقية و نتائج البحث لمخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة في الجزائر.

خطة و منهجية البحث:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول، تسبقهم المقدمة و تعقبهم الخاتمة الخاصة بالبحث ككل، تتضمن تلخيص عام و اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم سنحاول عرض النتائج المتوصل اليها، و سنتناول في الفصل الاول عموميات حول الاليات الرقابية للحوكمة، في هذا الفصل نحدد مختلف مفاهيم الحوكمة و اهمية الاليات الرقابية المالية للحوكمة و معايير الرقابة المالية و الياتها، اما في الفصل الثاني سنسلط الضوء على الانفاق على البحث العلمي من خلال التطرق الى مفاهيم البحث العلمي و اليات الانفاق عليه، و بالنسبة للفصل الاخير الذي يمثل الدراسة التطبيقية سنحاول فيه الاجابة عن الاشكالية المطروحة.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للآليات الرقابية
للحوكمة العامة

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للآليات الرقابية للحكومة

تمهيد

تعتبر الحكومة أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على الإدارات وحثها على حماية أصحاب المصالح، و تحسين أدائها و ممارستها حيث يتعلق مفهومها بالطريقة التي يتم بها مراقبة سير العمل في المؤسسة، و يتبلور كل ذلك في مسلك المؤسسة إتجاه المساهمين و باقي أصحاب المصلحة من عاملين، عملاء و موردين و غيرهم من أصحاب المصلحة، و بعبارة أخرى فإن الحكومة تمدنا بميكمل يمكن من خلاله صياغة أهداف المؤسسة و وسائل تحقيق هذه الاهداف و مراقبة الاداء الفعلي و مقارنته بالأهداف المخططة.

و بمجرد تطور مهام الدولة، أصبحت الحاجة للرقابة امر ضروري للمحافظة على الاستعمال الحسن للمال العام وجبا ان يحاط بسياسات من الرقابة يلزم الحكومة تنفيذ الميزانية باعتبار النفقة تعود بالنفع العام للمواطنين، لهذا وجب الحفاظ على المال العمومي بشتى الطرق والوسائل لذا وجب على المشروع مراقبتها.

سنتطرق في هذا الفصل الى:

- المبحث الاول: الاطار الفكري و المفاهيمي للحكومة
- المبحث الثاني: الرقابة المالية كألية من اليات الحكومة
- المبحث الثالث: معايير الرقابة المالية و آلياتها

المبحث الاول: الاطار الفكري و المفاهيمي للحوكمة

تشهد بيئة الأعمال العالمية والمحلية توجها إيجابيا نحو تبني مفهوم الحوكمة كجزء من برامج الإصلاحات في كل دولة، بهدف تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى النظريات المفسرة للحوكمة كمطلب اول ،ونشأة مفهوم الحوكمة وأهميتها في مطلب ثاني و مبادئ الحوكمة كمطلب ثالث،و في المطلب الرابع سنتطرق الى محددات الحوكمة وفي المطلب الخامس و الاخير نتطرق الى الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

المطلب الاول: النظريات المفسرة للحوكمة

ان الاضاءات الاولي لموضوع الحوكمة ترجع الى ما جاء في طروحات "Adam smith" في كتابه ثروة الامم والتحذير الصريح لكل من (بيرل ومينز) من المخاطر المرتبطة بفصل الملكية عن الادارة وضرورة وجود الرقابة،وعلى الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح،الا ان ظهوره قد يعود الى زمن بعيد فالأساس النظري و التاريخي لحوكمة الشركات يرجع الى مجموعة من النظريات قد تتمثل في:

الفرع الاول: نظرية الوكالة

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من(بيرل ومينز) أول من تناول هذا الموضوع 1932م، في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة"، حيث أشارت الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم أغراضهم الخاصة¹.

الفرع الثاني: نظرية تكاليف المعاملات

أدى توسع المؤسسة و زيادة حجم نشاطها إلى ظهور اهتمام كبير بالصفقات الخاصة بها، التي أصبحت تشكل العديد من النقاشات الخاصة لدى متخذي القرارات ظهر مفهوم تكاليف المعاملات لأول مرة في سنة 1937 عن طريق "رولاند

1 نجاتي ابراهيم عبد العليم، نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الاداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991، ص 89

كوس " في مقالته "طبيعة المنشأة" حيث يقول: "إذا كنت ترغب في جعل صفقة في السوق، فمن الضروري أن يتوفر المتعاقدين فيه، لتزويدها بمعلومات معينة، ووضع شروط العقد لإجراء مفاوضات، وإنشاء سوق حقيقي، ثم إبرام العقد ثم جاء "أوليفير ويليامسون" في سنة 1975، حيث قام ببناء الهيكل الإجمالي النظري لهذه النظرية، و اعتبرت نقطة انطلاق "ويليامسون" هي افتراض أن أي معاملة تنطوي على تكاليف اقتصادية قبل تنفيذها، و استخدم أيضا مفهوم التسلسل الهرمي الذي يتوافق عادة بين السوق والمؤسسة².

الفرع الثالث: نظرية حقوق الملكية

تأسست هذه النظرية على يد Demsetz & Alchian و التي تقوم على فكرة بسيطة هي ان حقوق الملكية هو المحدد الاساسي او العامل الجوهرى وراء فاعلية و نمو المؤسسة حيث نجد عدة انواع لحقوق الملكية ،حقوق الملكية الخاصة، حقوق الملكية المشتركة، الحقوق الجماعية او الحكومية والتي تتميز عن بعضها البعض بواسطة مالكي اجزاء لحق الملكية، كذلك نظام حقوق الملكية معقد حيث ان كل اصل يحتوي على عدة صفات التي يمكن ان يمتلكها اشخاص مختلفين فنجد حقوق ملكية مجزأة منفصلة او قابلة للتحويل³.

المطلب الثاني: نشأة مفهوم الحوكمة واهميتها

الحوكمة او ما يسمى بالحكم الراشد من المواضيع التي مازالت الحوارات قائمة و ناشئة و مفتوحة بشأنها، و في بدايتها خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية، حيث لا يزال المفهوم محل غموض و التباس سواء لجهة ميلاده او لهوية انتسابه او لأبعاده الظاهرية او الخفية، ونظرا لأهمية هذا المفهوم و حساسية وسعة محتواه، سنحاول ان نبرز بعض المفاهيم الخاصة بمفهوم الحوكمة.

² Pierre yves gomez, la théorie de couts de transaction, emlyon, p01
³ Koenig Gérard , De Nouvelles Théories pour gérer l'entreprise de XXI e siècle, paris, 1999, p 07

الفرع الاول: النشأة

تعود جذور دراسة حوكمة الشركات الى القرن التاسع عشر ، إثر نشوء شركات المساهمة العامة وبروز مشاكل فصل الملكية عن الادارة خاصة مع بروز الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات والشركات الصناعية المساهمة الضحمة ، وبالتالي برزت الحاجة الى ايجاد ضوابط وترتيبات تلزم إدارات الشركات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين واستمر هذا المفهوم حوكمة الشركات بالتطور مع التطورات في مجال الاعمال مع كثير من المفاهيم المصاحبة كالشفافية والافصاح.

- وعلى إثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الامريكية، نتيجة ضعف الرقابة المالية فيها وانتشار أشكال للفساد الاداري فيها من رشاي و اختلاسات، فقد أدى ذلك الى ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد 1977 في أمريكا والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات .

- ثم تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الاوراق المالية في أمريكا لتنظيم الافصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية .

- وفي عام 1985 يعد حدوث العديد من الابخيارات المالية في مجال الادخار والقروض تأسست لجنة (Treadway Comission) تريديوي وتمثل دورها الاساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير وتقديم التوصيات حول تقليل حدوثها .

- ثم تضمن تقريرها في عام 1987 ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة ، ولجان مستقلة للتدقيق ومراجعة داخلية أكثر موضوعية بشكل يدعو لضرورة الافصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية⁴.

⁴ أبوزر عفاف إسحق ، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية المؤسسة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان ، الاردن ، 2006 ، ص 34

الفرع الثاني: مفهوم الحوكمة

للحوكمة العديد من التعاريف ونذكر من بينها:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة لمصطلح (Corporate Gouvernance), وقد اقترح استخدام المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وأصبح هذا المصطلح هو المتداول في هذا المجال، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة⁵.

وقد استخدمت عدة مصطلحات مرادفة لمصطلح الحوكمة من قبل الباحثين والمنظمات مثل: الحكم، الحكمانية، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، منهجية الادارة، الادارة الرشيدة و الحوكمة والاختلاف بينها يعود الى وجهة نظر كل باحث أو من حيث الأبعاد المتناولة للمصطلح سواء البعد السياسي أو البعد الاقتصادي أو البعد الاداري .

كما عرفها حماد عبد العال بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرحة"⁶.

وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاته السيد، ليظهر أهم مبادئ هذا النظام والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، إذ يعرفان الحوكمة بأنها: "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلاً من الانضباط "Discipline" والشفافية "Transparency" والعدالة "Fairness"، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل⁷، استناداً إلى هذا التعريف يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.

⁵ يوسف محمد حسن ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، ورقة عمل ، 2007، ص 04

⁶ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 22

⁷ عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006/2007، ص 17

وبصورة بسيطة، الحوكمة هي تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء داخل المؤسسة وبناءا على ما تقدم، فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

✓ تعنى الحوكمة بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على الأمور.

✓ تعنى الحوكمة بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح.

✓ تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.

الفرع الثالث: أهمية الحوكمة

تكمن أهمية الحوكمة في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، لاسيما ما يتعلق بتنفيذ دور الجمعيات العامة للمساهمين للاضطلاع بمسؤولياتهم، وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح.

وتستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية:⁸

- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تفادي تكاليف حدوثها.
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.
- التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة

تتميز الحوكمة بوجود مبادئ عديدة و متنوعة، تختلف اولوية تطبيق هذه المبادئ من بلد لآخر و من مؤسسة لأخرى فقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) مجموعة من المبادئ الخاصة للحوكمة و التي لخصت عن

⁸ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 46، جامعة الإسكندرية، جوان 2009، ص18

الاجتماع الذي عقد سنة 1998⁹ والذي ضم بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مجموعة من حكومات وطنية و بعض المنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوع الحوكمة. حيث أصبحت هذه المبادئ بعد المصادقة عليها سنة 1999 تعد كمرجع أساسي لواضعي السياسات و المستثمرين و غيرهم، على سبيل المثال استخدامها من قبل أضخم المؤسسات الاستثمارية مثل نظام المعاشات للموظفين العموميين بكلفورنيا، صندوق أسهم التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة هارمس لإدارة الأصول المملكة المتحدة¹⁰.

قسمت هذه المبادئ سنة 1999 الى خمسة مجموعات رئيسية وتم تعديلها فيما بعد سنة 2004 إلى ستة مجموعات رئيسية ممثلة في التالي¹¹:

1 المبدأ الأول: توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وان يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم الأولويات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.

2 المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين

أن كيان الشركة يتكون من مجموعة من الأفراد و المساهمين الذين تتفاوت اهتماماتهم وأهدافهم والأفاق الزمنية لاستثماراتهم فضلاً عن تفاوت قدراتهم بالإضافة إلى أن الشركة ينبغي أن يكون ملك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط يتسم بالسرعة.

وعلى ضوء هذه الحقائق وكذا على ضوء تعقد إدارة شؤون الشركات في الأسواق سريعة الحركة ودائمة التغيير، لا يكون من المتوقع إن يضطلع المساهمون مسؤولية إدارة أنشطة الشركة، بل تقع مسؤولية وضع إستراتيجية الشركة على عاتق مجلس إدارة منتخب من قبل المساهمين وبذلك فان حقوق المساهمين تظهر على التأثير على الشركة وعلى المجموعة من القضايا الأساسية مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى انجاز التعديلات على الوثائق والمستندات الأساسية

⁹ طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات،الدار الجامعية،الاسكندرية،طبعة2،2007،ص41

¹⁰ ستيلبون نستور، التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات ، مركز المشروعات الدولية واشنطن، 2003 ،ص44

¹¹ Olivier Meier et Guillaume Schier, entreprises multinationales stratégie restructuration gouvernance DUNOD,paris,2005, p27

للشركة، وإقرار التعاملات المالية غير العادية. كما أن من حقهم اختيار مراقبة الحسابات أو الترشيح المباشر لأعضاء مجلس الإدارة، أو القدرة على منح أسهم، أو الموافقة على توزيع الأرباح.

3 المبدأ الثالث : المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة على الشركات العاملة المتكافئة للجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تفويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

4 المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار ممارسة حوكمة الشركات على اعراف وحقوق أصحاب المصلحة كما يراها القانون وان يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح من اجل خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سلمية

5 المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة. حيث تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة حلقة أساسية من مكونات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوة السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية حيث تشير تجارب كثيرة من الدول ذات الشركات الكبرى أن الإفصاح يمكن أن يمثل أداة قوية لتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين ومن ذلك استقطاب رؤوس أموال جديدة.

يجب الإشارة هنا انه ليس مطلوب من الشركات الإفصاح عن المعلومات التي قد تضر مركزها التنافسي في السوق، ولكن هناك حد أدنى من المعلومات الممكن الإفصاح عنها والتي تعرف بأن تلك المعلومات التي يؤدي حذفها أو إدراجها بصورة غير سليمة إلى التأثير على القرارات التي يتخذها المستثمرون أو مستخدمو المعلومات بصفة عامة.

6 المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تضمن مسائل مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين¹²

المطلب الرابع: محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية والداخلية وسوف نتطرق فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

1-المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي يمثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)

- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، و درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية و الاستثمارية.

¹² وثيقة الترت متعلقة ب 2004, Oecd principles of corporate Governance ، تاريخ الاطلاع 20 افريل 2017 على الساعة 8 و 30 ، www.oecd.org

و ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2-المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة¹³.

المطلب الخامس: الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

تضم عملية الحوكمة عدة أطراف تتمثل فيما يلي¹⁴:

- 1- **النظام العام:** يشمل الضوابط والأحكام والقوانين، والأعراف والمبادئ الراسخة والمستقرة في أعماق المجتمع وجذوره وكذا مؤسساته
- 2- **الدولة:** الدولة ككيان إداري له وظائفه وله هيكله الإداري وبيانه التنظيمي ومؤسساته الفاعلة ووحداته المتفاعلة التي تعتمد كل منها على الأخرى، تتمثل مؤسسات الدولة في سلطاتها الثلاث:
 - السلطة التشريعية: وما تسنه من تشريعات وقوانين
 - السلطة التنفيذية: وما تقوم به من أعمال وعمليات تنفيذية
 - السلطة القضائية: وما تصدره من أحكام وما تعمل على تحقيقه من عدالة

3- **الأفراد العاملين والمتعاملين:** هم أصحاب الاهتمام وأصحاب العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالشركة وهم يتمثلون

في

- **المساهمين:** وهم الأطراف التي تقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين، تتراوح ملكية الأسهم بين نوعين من الهيكلية.

¹³ محمد العربي ساكر و ريس عبد الحق، "الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية" مداخلة، جامعة سعد دحلب البليدة يومي 18 و 19 ماي

2011، ص05

14 محمد العربي ساكر و ريس عبد الحق، مرجع سابق، ص 6

- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدايتهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين يتكون مجلس الإدارة من:

(1) **رئيس مجلس الإدارة:** يكون لرئيس مجلس الإدارة دور محوري في خلق ظروف مناسبة للأعضاء وضمان فاعلية أعمال

المجلس

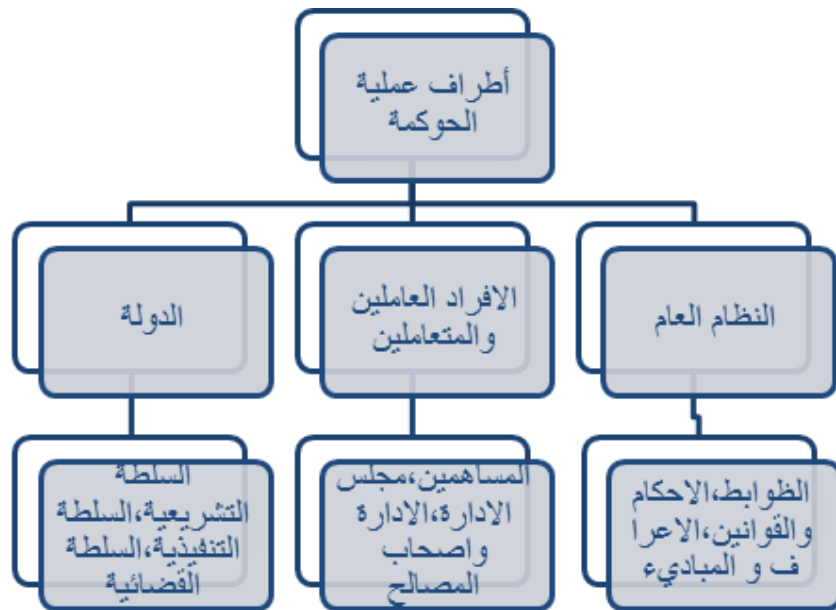
(2) **أعضاء تنفيذيين:** وهم الأعضاء الذين يكونون من داخل الشركة أي يعملون بها

(3) **أعضاء غير تنفيذيين:** هم عبارة عن الأعضاء المستقلين والذين هم من خارج الشركة ولديهم مصالح بداخلها

- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين
- **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار

ارتباط هذه الأطراف يشكل نموذجا لعملية الحوكمة. ويمكن تلخيص أطراف عملية الحوكمة في الشكل التالى

الشكل 1: التنظيم الوظيفي للحوكمة.



المبحث الثاني: الرقابة المالية كألية من اليات الحوكمة

نعتبر الرقابة المالية الية من اليات الحوكمة ، وتأتي كرابع وظيفة إدارية بعد التخطيط والتنظيم والتوجيه، وذلك لكي تقوم بتصحيح العملية الإدارية إن حادت عن مسارها السليم، كما تساعد الرقابة بمختلف انواعها على ترشيد الانفاق والحفاظ على المال الموجه له، وتجنب اسرافها وتبذيرها و هو ما استدعى ضرورة العمل على دعم و تعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق ذلك .

المطلب الاول: التطور التاريخي و الوظيفي للرقابة المالية

لقد مرت الرقابة بأزمان و عصور متعاقبة حتى وصلت الى اليوم الحاضر، حيث رافقت الرقابة تطور ونشوء مختلف الحضارات ،وما الرقابة عليه اليوم هو نتيجة وخلاصة لما اجتهد فيه ، وافكار استنبطت من طرف من سبقنا في هذا المجال .

الفرع الاول: التطور التاريخي للرقابة المالية

لو رجعنا الى العصور الاولى لوجدنا ان الرقابة عرفت في بلاد الرافدين منذ الاف السنين ،اذ تبين ان الالواح التي وجدت في تلك البلاد على وجود قوانين مكتوبة باللغة الاكادية يشير الى ما يشبه المصادقات المستعملة في التدقيق المعاصر ، و قد كان المراقب يستمع الى تقارير الموظفين المتعلقة بالمخزون و كيفية انفاقهم له ليحاسبهم على ذلك.

و لقد نصت بعض الشرائع والقوانين في تلك الفترة على عقوبات صارمة بحق من يتعدى على المال العام، و قد تصل تلك العقوبات الى الاعدام، حيث نصت المادة السادسة من شريعة هامورابي، والتي وجدت في مدينتي اور وبابل على ما يلي اذا سرق رجل حاجة تعود للآلهة او القصر، فان ذلك الرجل يعدم، ويعدم كذلك من توجد بيده الحاجة المسروقة.

اما في الشرق ظهرت في العراق الذي كان يقطنه السومريون قبل 3 الاف عام قبل الميلاد ،حيث وجدت وظائف الكاتب والمتمثلة في الرسائل و الوثائق القانونية وعقود البيع و الشراء، اضافة الى كونه محاسبا يدون الغنائم، لاشك ان فكرة وجود محاسبة تعني مراقبة في حد ذاتها ،وقد شرعت القوانين المنظمة لشؤون الادارة والمال، وكان من اختصاصات هذه الادارة التحقيقات في الشكاوي والسهر على الاشغال الهامة و مراعاة الدقة في تحصيل الضرائب اما في العصر الروماني في مصر

فقد ظهرت وظيفة مراقب الحساب الخاص (يقصد بذلك المسائل المالية الغير عادية ومثال ذلك الغرمات التي تحصلها الحكومة والاراضي والاموال التي ليس لها صاحب يصدر احكام بمصادرتها) حيث كانت هذه الوظيفة اخطر الوظائف في ذلك العصر.

الفرع الثاني: التطور الوظيفي للرقابة المالية

تطور مفهوم الرقابة المالية بتطور المبادئ التي تحكم النشاط المالي للمؤسسة حيث بدأت بمفهومها المالي التقليدي على الرقابة المحاسبية القائمة على المراجعة المستندية و التحقق من سلامة تطبيق القوانين المالية. فالرقابة المالية وفق المنهج الحديث لم تعد تقتصر على الاجراءات التي تتبع لمراجعة الحسابات و التصرفات المالية، بل تجاوزت هذا المفهوم الى تقييم اعمال الاجهزة الخاضعة للرقابة، و قياس مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الاهداف الموضوعية وفق الزمن المحدد لها.

لذا يمكننا ان نقول ان عملية الرقابة المالية انتقلت من قسم في ديوان المحاسبة الى جهاز مستقل في الرقابة المالية.¹⁵

المطلب الثاني: تعريف الرقابة المالية

لم تعد الرقابة تقتصر فقط على الاجراءات التي تتبع لمراجعة الحسابات و التصرفات المالية، بل تعدت هذا المفهوم الى تقييم اعمال الاجهزة الخاضعة للرقابة، وقياس مدى كفاءتها و قدرتها على تحقيق الاهداف الموضوعية وفق الزمن المحدد لها ليمكننا القول بان عملية الرقابة المالية انتقلت من قسم ديوان المحاسبة الى جهاز مستقل في الرقابة المالية.¹⁶ وسنحاول من خلال هذا المطلب الى التطرق الى بعض مفاهيم الرقابة المالية.

تعني الرقابة في اللغة بصفة عامة، المحافظة على الشيء و صونه وحراسته، كما تعني الاحتراز و التحوط و المراعاة.

15 عبد الرؤوف جابر، دور رقابة ديون المحاسبة، دراسة قانونية، مكتبة دار الثقافة، عمان 1997، ص 10، 11
16 عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الاسلام، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 1997، ص 19

وتهدف عموما الى تشخيص نقاط الضعف و الاخطاء و تصحيحها و منع حدوثها في المستقبل و تمارس على الاشياء و الناس،والإجراءات و غيرها، و تتطلب الرقابة الفاعلة وضع معدلات الاداء المطلوب و انجازها، و وضع معايير ووسائل لقياس العمليات و النشاطات ،ومراقبة النتائج و مقارنتها بالمعايير الموضوعية و اخيرا تصحيح الانحرافات .

اما الرقابة المالية فتعددت تعاريفها واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر منها اليها، وعموما فهي تنصب على المسئلة التي تقوم بها هيئات ومصالح متخصصة قصد معرفة طرق تسيير الموارد العامة، واكتشاف الاخطاء والثغرات المالية، ومدى تحقيقها للأهداف العامة، وذلك لا يقتصر فقط على الجانب الشكلي، بل تشمل الفحص الموضوعي الدقيق و المراجعة لعملية الانفاق والتحصيل، وفقا للوثائق والمستندات المؤدية للعملية المالية، وتحليلها من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية، بهدف تقييمها واتخاذ التدابير المناسبة لتصحيحها ومنع تكرارها مستقبلا عن طريق وضع اسس و معايير للأداء تستوجب الاحترام و الالتزام بما لقياس الاداء الفعلي و تحديد مواقع الاهمال و الانحراف و خرق القواعد القانونية و التنظيمية¹⁷، والرقابة على المال العام لا تشمل فقط الرقابة على الموازنة، بل تشمل الرقابة على جميع أوجه الإساءة للمال العام او استغلاله بوجه غير مشروع أو غير اقتصادي ، ومن ذلك نذكر:

- استباحة المال العام و الاستيلاء عليه بوجه غير مشروع، سواء عن طريق الاختلاس او الاستغلال الشخصي واو التهاون و الاهمال و التفريط به، مما يؤدي الى صيغة غير مبرر
- الاثراء غير المشروع عن طريق استخدام المال العام، او استغلال الوظيفة العامة
- استخدام الأصول العامة لأغراض شخصية، أو التصريح باستخدامها لأغراض غير رسمية، أو عدم بذل العناية اللازمة لمنع ذلك
- هدر الوقت الرسمي للموظف ، وعدم استغلال الوقت لأغراض الوظيفة
- التراخي في تحقيق الكفاءة في ادارة المال العام، وعدم استثمار الموارد المتاحة فيما يحقق افضل العوائد للدولة

17 شعبان فرج، ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2011/2012،ص 100

و تقوم الرقابة المالية على الربط الوثيق بين الوسائل و الغايات من خلال توجيه الجهود و تنسيقها و دفعها نحو تحقيق الاهداف التنظيمية البعيدة والقريبة و بشكل يحقق الانسجام و التوافق بين هذه الاهداف ،ويتم الترابط بين الوسائل و الغايات بشكل فعال من خلال الموازنة العامة كأداة للتخطيط المالي و ترشيد الانفاق العام بما يحقق كفاءة وفعالية استخدام الاموال العامة.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

● ان الرقابة على المال العام و وظيفة من وظائف المحاسبة الحكومية، ولا تكتمل المحاسبة الحكومية إلا بوجود هذه الوظيفة

● تقوم بهذه الوظيفة و وحدات حكومية و غير حكومية

● إن الهدف الأساسي للرقابة هو حفظ المال العام بدون اسراف او هدر

● إن الرقابة على المال العام تكون قبلية من وضع تقديراته، و تكون بعدية تقارن المحقق بما هو مطلوب و مخطط له، كما أنها تكون أثناء التنفيذ

● ان الرقابة على المال العام لا تكون مقصورة فقط على الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للحكومة¹⁸

المطلب الثالث: انواع الرقابة المالية

للرقابة المالية عدة انواع يمكننا ان نصنفها الى ثلاثة اصناف قد تكون كما يلي:

● الرقابة حسب التوقيت الزمني

● الرقابة حسب موضوع الرقابة

● الرقابة حسب الجهات او الهيئات التي تمارس الرقابة

الفرع الاول: الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني

1- الرقابة المالية السابقة

يعد هذا النوع من الرقابة احد عناصر التوجيه في العمل الإداري اذا ما استعمل في الاطار السليم للوقاية من أخطاء التنفيذ، لذلك أطلق عليه اسم الرقابة الوقائية لا يعمل على تلاقي وقوع الاخطاء والانحرافات ويستهدف هذا النوع من الرقابة التحقق من مشروعية التصرف المالي قبل تنفيذه، اذ تتم عملية المراجعة و الرقابة قبل الصرف لذلك لا يجوز لأي وحدة تنفيذية الارتباط بالتزام و دفع اي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة الرقابية على القرارات المتعلقة بالتصرف في الاموال العامة، ومن الطبيعي ان تتم الرقابة المسبقة على جانب النفقات فقط، أما في جانب الإيرادات فان تتم الموافقة المسبقة على الإيرادات و توزيعها على البنود المصروفات فضلا عن فحص المستندات و التأكد من صحتها و تتخذ الرقابة السابقة على الصرف اشكالا متعددة فقد يصرح للبنك المركزي بان يضع المبالغ التي وافقت عليها السلطة التشريعية تحت تصرف الامرين بالصرف، وقد تتضمن الحصول تقدا على اقرار من الجهة المختصة سلامة كل عملية على حدى من الجهة القانونية و التثبت من صحتها في جميع الوجود مثلا وجود اعتماد لهذا النوع من النفقة او ان اجراءات الارتباط بالالتزام قد تمت وفق القوانين واللوائح و ان مستندات الصرف مطابقة للنظم المالية المعمول بها.

2- الرقابة المالية المرافقة

تتمثل هذه الرقابة في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الاجهزة الرقابية المختصة على ما تقوم به ادارات المنشأة من نشاط مالي يتعلق بالنفقات التي تقوم بها و الإيرادات المتحصل عليها، يمتاز هذا النوع من الرقابة بالاستمرار و الشمول، حيث يبدأ مع تنفيذ الاعمال ويتابع خطوات التنفيذ.

ان اهم ما يميزه هو اكتشاف الاخطاء لحظة وقوعها، فيساعد على اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتصحيح الاخطاء.

3- الرقابة المالية اللاحقة

وهي عملية مراجعة وفحص الدفاتر المحاسبية و مستندات التحصيل و الصرف و الحساب الختامي، و كافة النشاطات الاقتصادية التي قامت بها المنشأة، وذلك بعد ان تكون كافة العمليات المالية الخاضعة للرقابة قد انتهت و ذلك للتعرف على المخالفات المالية و الانحرافات التي وقعت و يمكن ان نطلق على هذا النوع من الرقابة "الرقابة الكاشفة".

الفرع الثاني: الرقابة المالية من حيث موضوعها

1- الرقابة المحاسبية

يقوم هذا النوع من الرقابة على مراجعة جميع السجلات المحاسبية و الميزانية الختامية كما يقوم بمراجعة جميع العمليات المالية و تفاصيلها للتأكد من صحة هذه الاجراءات التي اتبعت، و توفر جميع المستندات و اكتمالها، و ان عملية الصرف تمت وفق الخطة المقررة.

2- الرقابة الاقتصادية

عرف هذا النوع من الرقابة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف اصلاح ما حطمته الحرب من خلال محاربة الكساد وتحقيق الازدهار الاقتصادي، و يهدف هذا النوع من الرقابة الى مراجعة نشاط السلطات العامة من حيث المشروعية و البرامج التي تقوم بتنفيذها للوقوف على ما تم تنفيذه من اعمال و تكلفة انجازها و تبيان مواطن الضعف في التنفيذ و ما قد يصاحبه من اسراف و تبذير، بالإضافة الى التأكد من كفاءة السلطات المشرفة على التنفيذ و حسن سير العمل في المواعيد المقررة و مدى تحقيق النتائج المرجوة.

و تتضمن هذا النوع من الرقابة رقابة الكفاءة و رقابة الفعالية معا، حيث نجد الاولى تعمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من النتائج باقل قدر ممكن من الجهود والتكاليف، والثانية الرقابة على مدى تحقيق النتائج المرجوة¹⁹.

19 محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان و اخرون، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 02، عمان، 2014، ص 216

3- الرقابة على البرامج

يهتم هذا النوع من الرقابة بمدى تحقيق الخطط و البرامج

الفرع الثالث: انواع الرقابة من حيث الجهة التي تمارس الرقابة

1- الرقابة الداخلية

يمارس الرقابة الداخلية افراد مختصون يعملون في نفس الشركة، ومن الاسباب التي تزيد قيمة اعمال المراقبين الداخليين انهم يكونون معاشي لظروف العمل و اكثر الماما بها و بالتالي فهم اقدر على فهم الحسابات المالية للشركة.

2- الرقابة الذاتية

تمارس هذه الرقابة داخل الجهة المنفذة للأعمال باعتبارها المسؤولة عن التنفيذ و ذلك بغرض التأكد من ان العمل يسير وفق ما هو مطلوب ، والكشف عن اسباب الفشل ، وذلك باعتبارها الجهة المسؤولة عن عملها.

3- الرقابة الخارجية

تتولى عملية هذه الرقابة خبراء مختصون من خارج المنظمة، و عادة ما يكونون ممثلين لمكاتب مستقلة و متخصصة، و الهدف الاساسي للمراقبين الخارجيين هو التقييم الدقيق لمدى ملائمة ادوات الرقابة المالية المستخدمة لتقييم الاداء المالي للشركة و الى كشف الانحرافات، و يقوم المراقبون بعد التأكد من النتائج بإبلاغها الى الجهات الادارية العليا و الجهات المسؤولة او المدير المالي، و عادة ما تتم الرقابة الخارجية بشكل دوري و على اساس سنوي و مهمة المراقب الخارجي هي التعليق على الرقابة الداخلية و بيان مستوى جودة الاداء للرقابة الداخلية.²⁰

20 سيروان عدنان مبرز الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، منشورات الدائرة الاعلامية في المجالات النواب، بغداد، 2008، ص 79، 80.

المطلب الرابع: اهداف الرقابة المالية

ان الهدف الاساسي للرقابة المالية هو احفاظ على المال العام و تجني اهداره او تبذيره، لأجل تحقيق الغايات التي وجه لأجلها، وهي من الاركان الاساسية للإدارة الحديثة و هذا ما يجعل اهدافها تتنوع ما بين اهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية وادارية يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الاول: الاهداف الاقتصادية

و يمكن ان تشمل التحقق من سلامة الانفاق العام وفقا للخطط المرسومة ، وكذا التحقق من مدى الاستغلال الامثل للموارد المتاحة و مدى كفاية و فعالية انفاقها بما يحقق المصلحة العامة بعيدا عن اوجه العبث و التبذير للمال العام، أي استخدام تلك الاموال استخداما سليما مثمرا و في الالوجه التي خصصت لها، وتوفير التناسق في الانفاق مع الاتجاهات السياسية للدولة بما يتفق مع اهداف و خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سطرها الدولة .

الفرع الثاني: الاهداف السياسية

تعد الرقابة المالية غير الحكومية خاصة من اطراف المجتمع المدني صورة حضارية تعبر عن ديمقراطية البلد التي تسود فيه، فكلما كان هناك اشراف للأطراف غير الحكومية في الرقابة المالية كلما زاد ذلك من شفافية سياسة الدولة او الحكومة واعطى ثقة اكبر بها، كما ان الرقابة المالية تؤكد على احترام رغبة السلطة التشريعية وعدم تجاوز الاولويات و المخصصات التي تصدرها لتنفيذ المشاريع و الخدمات العامة وبالتالي احترام رغبة الشعب باعتبار ان السلطة التشريعية هي ممثل الشعب.

الفرع الثالث: الاهداف الاجتماعية

تساعد الرقابة المالية على حماية المال العام من كل اشكال الفساد و بالتالي تضمن وصول هذه الاموال الى مستحقيها، عن طريق انجاز المشاريع و الاستثمارات التي وجهت لها، مما يساعد في النهاية على تحقيق اغراض اجتماعية كالتخفيف من حدة الفقر و تحسين مستويات المعيشة و تقليص معدلات البطالة و ضمان تعليم وصحة جيدين و غيرهما من الاهداف الاجتماعية التي حددت قبل انفاق تلك الاموال، كما ان الرقابة المالية تساعد على تحسين سلوكيات الافراد العاملين

خاصة في القطاعات الحكومية و تجنب الاهمال و التقصير في اداء واجباتهم ،و اسراف و تبذير وإهدار المال العام خوفا من العقوبات التي تلحق بهم عند التأكد من تلك السلوكيات غير المشروعة.

الفرع الرابع: الاهداف الادارية و التنظيمية

و تحتوي مجموعة من كبيرة من الامور التي من شأنها المحافظة على الاموال العامة و استعمالها المشروعة بكفاءة و مرونة و فعالية تؤدي الى احداث النتائج المتوقعة والمرغوبة وقد تشمل الجوانب التالية:

- تساعد الرقابة على تحسين عملية التخطيط و زيادة فعاليتها في مواجهة المستقبل بأهدافه وتوقعاته و مشكلاته كما تكشف الرقابة على بعض عيوب التخطيط.
- الرقابة تساعد على توجيه و تنظيم الجهود لإنجاز الاعراض و الاهداف المحددة بفعالية و كفاءة ،كما تعمل على تصحيح الانحرافات البسيطة ومنع تفاقمها و اتخاذ الاجراءات التصحيحية قبل استفحال الامور.
- تساعد الرقابة المالية على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال المعلومات الراجعة التي تقدمها لمتخذ القرار من خلال تحديد الانحرافات عن الخطط و المعايير و مواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.
- تساعد على التأكد من مطابقة و مسايرة مختلف التصرفات المالية للقوانين والانظمة و التعليمات و السياسات و التوجهات و الاصول المالية المتبعة.²¹

المبحث الثالث: معايير الرقابة المالية و آلياتها

باعتبار الرقابة المالية وظيفة مستمرة تدور مع الحال العام وجودا و عدما، كان لا بد من اعتمادها على مقاييس تقاس بها درجة فعاليتها.

هذه المعايير التي تستند لها عملية الرقابة المالية، تعتبر أساس تقييم الأداء من طرف أجهزة رقابية قادرة على القيام بأعمالها بما يحقق الأهداف المرجوة من الرقابة المالية .

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مقومات الرقابة المالية والأساليب الاقتصادية المحاسبية وأجهزة الرقابة المالية.

21 شعبان فرج، مرجع سابق، ص،101،102

المطلب الأول: مقومات الرقابة المالية

تستند الرقابة المالية على أدوات قياس لتحقيق رقابة إيجابية، لأن تلك الأدوات تقوم على جملة من المبادئ وسوف نتعرض لذلك فيما يلي:

الفرع الأول: أدوات القياس

أصبحت الرقابة المالية تعتمد على أدوات القياس العلمية بدلا من اعتمادها على مجرد التصرفات الشخصية، وبالتالي انتقلت من مرحلة الرقابة الفردية الى مرحلة الرقابة الموضوعية المبنية على اساس الحقائق.

و تضمنت الرقابة في تطورها مجموعة من وسائل الرقابة و ادواتها ترتبط بالعمل و لا تنفصل عن الاداء و اتخاذ القرارات فلم تصبح نوعا قاصرا على الرقابة المركزية، او التي تفرضها السلطة العليا و لكنها رقابة تتبع وترتبط بكل عمل، وبهذا اصبح يمارسها مجموعة من الافراد في مراكز المسؤولية بكافة المستويات.

فادوات القياس تعتبر ضرورية لتحقيق رقابة ايجابية لانها تعبر عن تصرفات مرتبطة بنشاط معين، فالرقابة الايجابية تعمل على تحفيز الافراد و تنمية قدراتهم لرفع مستوى ادائهم مما يؤدي الى تجنب الاخطاء و الانحرافات.

الفرع الثاني: المبادئ التي تقوم عليها ادوات القياس

باعتبار الرقابة المالية تنصب على الاموال العمومية من حيث هي تغيرات اقتصادية لاشتمالها على خدمات و منافع تتركس لخدمة المنفعة العمومية، لذا كان لابد من استخدام مجموعة من ادوات القياس التي تكون النموذج الذي يعتمد عليه من طرف المكلفين بالرقابة على مختلف المستويات، فادوات القياس هي وسائل وادوات يعتمد عليها في ترشيد اراء المكلفين بالرقابة المالية اذن تقوم على مجموعة من ادوات القياس المحددة مسبقا، ويمكن حصر ادوات القياس التي تقوم عليها الرقابة المالية فيما يلي:

1-مبدأ القياس النقدي و الاقتصادي: ان ادوات القياس المستخدمة كأداة للرقابة تتضمن ادوات تاريخية فعلية و ادوات مستقبلية تخطيطية ،فالأدوات المستقبلية تأخذ بعين الاعتبار القيم الاقتصادية و مختلف التغيرات التي يمكن ان تحدث مستقبلا كالأزمات الاقتصادية مثلا او التغير في القوى الشرائية.

في حين نجد ان الادوات التاريخية تقوم على حقائق مالية فعلية ،لذا يأخذ بعين الاعتبار القيم النقدية على عكس ادوات القياس المستقبلية .

و لا نخرج من هذه القاعدة الا في الحالات الخاصة التي تقتضيها دواعي الحذر والحيلة ،

غير ان القيمة النقدية تلتقي مع القيمة الاقتصادية المستقبلية وقت حدوث التصرف اذا كانت فترات القياس متزامنة.

2- مبدا الخدمة والمنفعة : ان الاموال ترصد لخدمة المنفعة العمومية ، لذا لا بد من حسن استخدامها في الهدف المخصص لها و في المجال المحدد لها ،من غير تقصير او تبذير لتحقيق الكفاية ،فقاعدة المنفعة العامة امر بديهي اذ لا يمكن تبرير النفقة العمومية في ميدان معين حول الحصول على منفعة تعود على الافراد منها يعني ان النفقات لا مبرر لها .

غير ان فكرة المنفعة العمومية و تحديدها يثير اشكالية وضع قاعدة في تحديد مقداره ،خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الاثار المتعددة للنفقات مما يتعذر معها قياسها على وجه الدقة.

لذا كان من الضروري استخدام ادوات القياس المعبرة عن الخدمات و المنافع على حد السواء ،فيجب ان تتخذ المعطيات المبنية على اساس علمي واقعي، و دراسات وبحوث التي تمكن الاعتماد عليها في اغراض المقارنة و المتابعة والتقييم

فالرقابة لا تتحقق بمعانيها العريضة الا اذا كانت هذه المعطيات الموضوعية والعلمية صحيحة، و لهذا وجب ان يشترك في

اعدادها مختصون.²²

22 نصيرة عباس،ليات الرقابة الادارية على تنفيذ النفقات العمومية،مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في الحقوق الاساسية و العلوم السياسية تخصص ادارة ومالية، جامعة بومرداس ،2011/2012

3- **مبدأ المرونة:** ان المسؤولين عن الرقابة يحتاجون الى وضوح فكري من ناحية الفلسفة التي تقوم عليها عملية استخدام الاموال، فان تعلقت بالمراكز المالية فإنما هي مراكز ثابتة مرتبطة بتاريخ محددة، تتلخص فيها مقومات راس المال من ناحية الموارد، اما اذا ارتبطت بالنشاط الجاري فلا بد ان ترتبط بالمقاييس.

و لهذا وجب ان تكون اجهزة الرقابة على علم بان لكل حالة مقوماتها و الاهداف التي يجب مراعاتها .

4- **مبدأ الشمولية:** يعتمد هذا المبدأ على فكرة ان الرقابة لا بد ان تكون شاملة لكافة العناصر التي يتم التعبير عنها في صورة مالية، سواء كانت متعلقة بالمراكز المالية او بنتائج الاعمال، الاموال في حركة مستمرة تتفاعل لتنتج مراكز معينة، فالرقابة ليست مجرد متابعة لرقم و انما هي عرض ومتابعة لنشاط و اعمال، ومتابعة لخدمات و منافع، ولا يتصور ان ينظر الى كل عمل على حدى بل لا بد ان تكون الصورة متكاملة، فالرقابة تمتد أي كل التصرفات المالية كبرى كانت او صغرى، حتى ولو اختلفت وسيلة الرقابة ونوعها من حيث كونها اجمالية او تفصيلية مالية او عينية مستمرة و متابعة او متقطعة، لكن لو اخذنا بهذه الفكرة كيف نفسر عدم خضوع بعض الهيئات للرقابة المالية.

5- **مبدأ الاستمرارية:** يستند هذا المبدأ الى فكرة ان ادوات القياس المالي و العيني لعناصر المركز المالي يربط بالمشروع المستمر، و استمرار هذا المشروع يعرض على المتابعين والقائمين على ادارته.

وتكون الرقابة مستمرة على المدى القريب و البعيد و المتوسط على حد السواء، مهما اختلفت الوحدة القياسية من الناحية الزمنية بالنسبة لكل حالة.²³

المطلب الثاني: اساليب الرقابة المالية

ان تحقيق الرقابة المالية للأهداف المالية المرجوة منها يرتبط بوجود اجهزة رقابية قادرة على القيام بأعمالها ويمكن تلخيص الاساليب التي تتبعها اجهزة الرقابة بصفة عامة فيما يلي:

23 نصيرة عباس ، مرجع سابق،ص24

الفرع الاول: الاساليب القانونية و الاساليب الفنية

تتمثل الاساليب القانونية في النظم والقواعد المالية التي تحددها القوانين و اللوائح و التعليمات المعتمدة ، وهي من اهم الادوات التي تقوم عليها الرقابة المالية حيث يتعين الالتزام بها ، ويعتبر الخروج عليها مخالفة مالية تستوجب المساءلة و توقيع جزاءات ، ولإجراء الرقابة على اساس سليم يتطلب ان تترايط و تتكامل و سائل و اساليب الرقابة المستخدمة في الوحدات المختلفة حسب طبيعتها و طبقا لظروف نشاطها .

اما الاساليب الفنية فتتمثل في تحديد المعايير او المعدلات القياسية مسبقا ، كأساس واضح للرقابة و تقييم الاداء و بيان قدرة الجهاز الرقابي على ادارة المال العمومي، و تقديم المقترحات و التوصيات المناسبة التي تتضمنها التقارير الدورية المعدة من طرف اجهزة الرقابة كتقارير المفتشية العامة للمالية لتصويت مسار المؤسسات و الهيئات المراقبة الذي منت شأنه تحسين الاداء العام، بحيث يتم استخدام الاموال العمومية بكفاءة و فاعلية واقتصاد هذا ما يضمن حماية المال العمومي .

الفرع الثاني: الاساليب الاقتصادية المحاسبية و الاساليب الادارية

الى جانب الاساليب القانونية و الفنية يوجد اساليب اقتصادية محاسبية ادارية ، بحيث تعد الرقابة الاقتصادية من المفاهيم الحديثة للرقابة التي تنشأ نتيجة التداخل بين التنظيمات الادارية و تشعب نشاطاتها و اعمالها .

و يتجسد الاسلوب الاقتصادي من خلال اسلوب المراجعة و التفتيش الذي يتم بواسطة مدقق فرد او جهاز لم يشترك في العمليات التنفيذية من خلال تدقيق الجوانب التفصيلية للمعاملات المالية باعتبار من اساليب الرقابة الأسلوب المحاسبي .

و يتجسد الاسلوب الاداري من خلال اسلوب الملاحظة و المشاهدة الذي يكون عن طريق مراقبة الوحدات اثناء قيامها بالعمل بغرض تصحيح الاخطاء فور وقوعها ، و لأجل الوقوف على طرق اداء الاعمال و مراجعة النتائج المحققة كرقابة الرئيس لأعمال مرؤوسيه، وهذه الرقابة دائمة و مستمرة متاحة لنظم الرقابة الداخلية ، وهي بطبيعتها غير متاحة للأجهزة الخارجية المتخصصة و التي لا تتوفر لها عادة امكانية الرقابة الفورية عن طريق الملاحظة و المشاهدة .

و تجب الاشارة الى انه الى جانب هذه الاساليب يوجد اسلوب جامع لكل ما سبق و تتمثل في الاساليب المالية باعتبارها منهج علمي شامل، يتطلب التكامل و الاندماج بين المفاهيم القانونية الفنية الاقتصادية المحاسبية و الادارية.²⁴

المطلب الثالث: اجهزة الرقابة المالية

طالما ان الرقابة المالية وظيفة مستمرة مع دورة العمل، في مراحلها المتعددة سواء في مرحلة الاعداد او التخطيط، او مع مرحلة التنفيذ او بعد اتمام العمل كان من الضروري التعرف على اجهزة الرقابة المعروفة و التي تتركز عادة في اجهزة متخصصة، التي تمارس دورة المراجعة التقليدية بأشكالها المختلفة سواء كانت سنوية او دورية او شاملة او جزئية .

و لهذا من الضروري ان تتحد المسؤوليات عن الرقابة المالية في مجموعة من الاجهزة المسؤولة، و سوف نتعرض الى مختلف اجهزة الرقابة المالية من خلال فرعين الفرع الاول اجهزة التخطيط و التنفيذ و الفرع الثاني اجهزة المتابعة والتقييم.

الفرع الاول: اجهزة التخطيط و التنفيذ

ان جهاز التخطيط مسؤول عن وضع الخطط و برنامج عمل واسع، محدد المعالم على ضوء السياسة العامة المعروفة و الاهداف المحددة مسبقا.

و لهذا يلزم التأكد من تعبئة جهود كافة العاملين، وبخاصة المسؤولين عن اتخاذ قرارات الخطة لأنهم اول من ينشئ مراكز مالية معينة قابلة للتنفيذ بوضع اطار العمل للمستقبل، وما لم يكن هذا الاطار يحقق مقومات الكفاية الاقتصادية و الانتاجية، تكون قد بدأت بإطار غير اقتصادي تتعقد معه مهمة الرقابة على الاداء و الرقابة المصححة.

في حين جهاز التنفيذ مسؤول عن اتخاذ قرارات منشئة لقيم مالية، يترتب عليها الحصول على خدمات و منافع او تنازل عن بعضها او كلها في صورة او اخرى، فالمسؤولون عن التنفيذ يرتبطون بمراكز مسؤولية معينة داخل الوحدة التنظيمية، و ليس من الضروري ان يكونوا مسؤولين عن اتخاذ القرارات المالية لان الرقابة المالية تمتد الى كافة مجالات الاقتصادية والفنية، فتحدد مسؤولية كل نوع من الاجهزة بقدر ما يوكل ايه من مهام و بقدر سلطات التصرف من غير تداخل.

24 نصيرة عباس، مرجع سابق، ص 25- 27

الفرع الثاني: اجهزة المتابعة و التقييم

تتولى مهمة التدقيق و المراجعة اجهزة داخلية او خارجية تكون لها صلاحية المتابعة والتقييم المالي الاقتصادي، و صلاحية التفتيش و المراجعة، فالمراجعة تعتبر اداة مهمة و اساسية لفحص و تقييم مدى فعالية الاساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام، ومد الادارة العليا بصفة مستمرة بالحقائق و المعلومات التي تعكس اثر القرارات الادارية التي سبق اتخاذها في تنفيذ المهام و نتائج النشاط داخل الاقسام.

فالتقييم والمتابعة من شأنه ان يكشف الانحرافات و الاخطاء و المحاسبة على النتائج على ضوء ما يوضع من ميزانيات مسبقة، وما ينظم من لوائح و تعليمات باعتبارها مجموعة من اللوائح و القوانين المنظمة في صورة دليل تنظيمي يحدد به كافة الاعمال و المسؤوليات.²⁵

²⁵ نصيرة عباس، مرجع سابق، ص 27، 28.

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل نجد إن للحوكمة ضرورة ملحة نظرا لما تشكله من إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و هي تنطوي على تضافر الجهود ما بين الفاعلين في المجتمع من حكومة و قطاع خاص و مجتمع مدني للعمل سويا على إدارة جيدة لشؤون الدولة المختلفة، و هو بذلك يتضمن مجموعة من الآليات و العمليات و المؤسسات التي تستخدمها هذه الأطراف في إدارة موارد المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية 'بمحيث ينبغي أن تتمتع هذه الإدارة بمجموعة من الخصائص، كالشفافية و المساواة و سيادة القانون والمسائلة و الرؤيا الإستراتيجية والكفاءة والفعالية' و أن تسعى دائما لمحاربة كل أشكال الفساد من خلال الآليات الرقابية المختلفة فهناك علاقة وطيدة بين النمو والتنمية المستدامة و الحوكمة 'لأن الحوكمة و من خلال مختلف آلياتها هو الضامن لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة، فلا يمكن تصور تنمية بدون وجود إدارة رشيدة "حوكمة إدارة" كما لا يمكن وجود حوكمة ما لم تؤدي الإدارة إلى تنمية في التنمية. فالحوكمة تعمل على تعزيز الرقابة و الفعالية و سيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، إضافة إلى ذلك تسمح بالإدارة الفعالة للموارد المتاحة.

الفصل الثاني

اليات الانفاق على البحث العلمي

الفصل الثاني: اليات الانفاق على البحث العلمي

تمهيد

يعتبر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ركيزة اساسية من ركائز المعرفة الانسانية في كافة ميادين الحياة ،بل اضحى احد مقاييس الرقي و الحضارة في العالم، فبفضل البحث العلمي يمكن امتلاك التكنولوجيا و المعرفة باعتبارها الاداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الامثل للموارد المتاحة من اجل تحقيق التنمية والتقدم والبحث العلمي اداة عصرية في تقدم المجتمعات لها قواعد واسس و مراحل و مناهج و متطلبات مادية و بشرية ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع. وتطوره، واذا استطعنا توجيه البحث العلمي التوجيه السليم و توافرت له المقومات المالية و البشرية والتنظيمية اللازمة ،كان الطريق مضمون لتحقيق ما نصبو اليه من زيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

لقد ارتكز النمو الاقتصادي في عدة دول على البحوث العلمية فاكثرت من 90% من الانفاق على البحوث في كل العالم تنفق من قبل الدول المتقدمة، حيث تنفق تلك الاموال لحل ما يصادفها من مشكلات اقتصادية و تكنولوجية متعلقة بأولويتها الاقتصادية و مواردها، وذلك من خلال الاستغلال الامثل لتلك الموارد ضمن وجود ضوابط و اليات تتجاوز وطبيعة النفقة و حقوق الممول في المراقبة. فبمجرد تطور مهام الدولة تصبح الحاجة الى الرقابة على الانفاق امر ضروري للمحافظة على الاستعمال الحسن والامثل للأموال العامة ،مع وجوب احاطة بسياج من الرقابة يلزم الحكومة تنفيذ الميزانية، باعتبار النفقة تعود بالنفع العام .لذا وجب الحفاظ على المال العام بشتى الطرق و ترشيد استغلاله، وسنتطرق في هذا الفصل الى :

- المبحث الاول: ماهية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- المبحث الثاني: الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- المبحث الثالث: الاليات الرقابية في ترشيد نفقات البحث العلمي

المبحث الاول: ماهية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

كما ان تطور الامم يقاس بما تحققة على المستوى السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ،يمكن ان يقاس ايضا بما حققته في مجال بئنها العلمي ،فقوة الدول اصبحت رهينة بما توليه هذه الاخيرة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من اهتمام خاصة من جانب الانفاق فقد جندت الدول المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية كل طاقتها و قدراتها خلال العقود الاخيرة وخصصت اموال باهضة من دخلها القومي لهذا المجال،في حين تبقى الدول المتخلفة تصنف البحث العلمي من ضمن انشغالاتها و اهتماماتها الثانوية، السبب الذي كرسها طابع التخلف في مجتمعاتها. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال تعريفه ،انواعه ،اهدافه اهميته و اهمية النفقات له.

المطلب الاول: مفهوم البحث العلمي و التطوير²⁶

يشيع البحث والتطوير (Research and Development) باستخدام الاختصار (R&D)، وهو أحد أبرز المصطلحات المتداولة في أوساط البحث العلمي، تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) على أنه " العمل الإبداعي الذي يتم على أساس نظام يهدف زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان، الثقافة والمجتمع ،واستخدام مخزون المعرفة هذا لإيجاد تطبيقات جديدة." . يعد نشاط البحث العلمي و التطوير المغذي الرئيسي للإبداعات التكنولوجية وخاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على مخابر وامكانيات مادية وبشرية معتبرة، ولفهم معنى البحث والتطوير التكنولوجي سوف نعرف كل كلمة إلى حدى، ثم نعطي تعريف شامل للبحث والتطوير.

الفرع الاول: تعريف البحث العلمي

هو نظام سلوكي يهدف لنمو الإدراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الشرى وبما يوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع فهو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة، وهو كنظام سلوكي يتكون من العناصر التالية:

²⁶ عاشور مزريق، دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، بحوث واوراق عمل، 2011، ص 323

اولا- المدخلات: تتكون مدخلات نظام البحث من عدد من العناصر أهمها الباحث ومعرفة المتخصصة بالبحث العلمي، المشكلة والشعور بها واختيارها للبحث، ثم غرض أو هدف البحث، والدراسات والأبحاث السابقة لحلها، وفرضيات وافتراضات معالجة المشكلة والإمكانات المتوفرة لهذه المعالجة إضافة للصعوبات التي تعترض عمليات المعالجة وأهمية حلها للمعرفة البشرية وفائدة ذلك للفرد والمجتمع، والمفاهيم والمصطلحات التي سيتم تناولها بالبحث.

ثانيا- العمليات : تكون من منهجية بحث المشكلة والتصميم الإحصائي المناسب لطبيعة البحث وظروفه أو إجراءات حل المشكلة للوصول للنتائج المقصودة أو هي طرق وتقنيات اختبار الفرضيات المطروحة حول البحث وتشمل العديد من النقاط كتشغيل الأدوات والأجهزة وطرق أخذ القراءات والعينات وماهية المواد المطلوبة ومواصفاتها وكمياتها التقريبية وطرق جمع البيانات وأساليب التحليل الإحصائي والتفسير ومناقشة النتائج.

ثالثا- المخرجات : تتكون من نتائج البحث العلمي بما في ذلك نتائج القياسات والتجارب والاختبارات الحقلية والمخبرية التي ترتب في جداول تتضمن نتائج التحليل الإحصائي لها ثم تختصر في جداول أو أشكال أو خطوط بيانية تساهم في إبراز النتائج الهامة وهي مكثفة بمتوسطات. أما تشمل المخرجات الحلول التي تم التوصل إليها من استنتاجات وتوصيات و تضمينات ثم الورقة العلمية أو البحث المكتوب المنشور والذي ينبغي أن يشمل عناصر النظام الثلاث (المدخلات والعمليات والمخرجات)²⁷.

وقد ينقسم البحث العلمي إلى بحث أساسي و بحث تطبيقي

²⁷ وثيقة انترنت تتعلق بالبحث العلمي ماهيته وخصائصه طرقه ومراحل إعدادده و مصادره، تاريخ الاطلاع 10مارس 2017 على الساعة 02 و43 زوالا <http://www.pitt.edu>

الفرع الثاني: تعريف التطوير

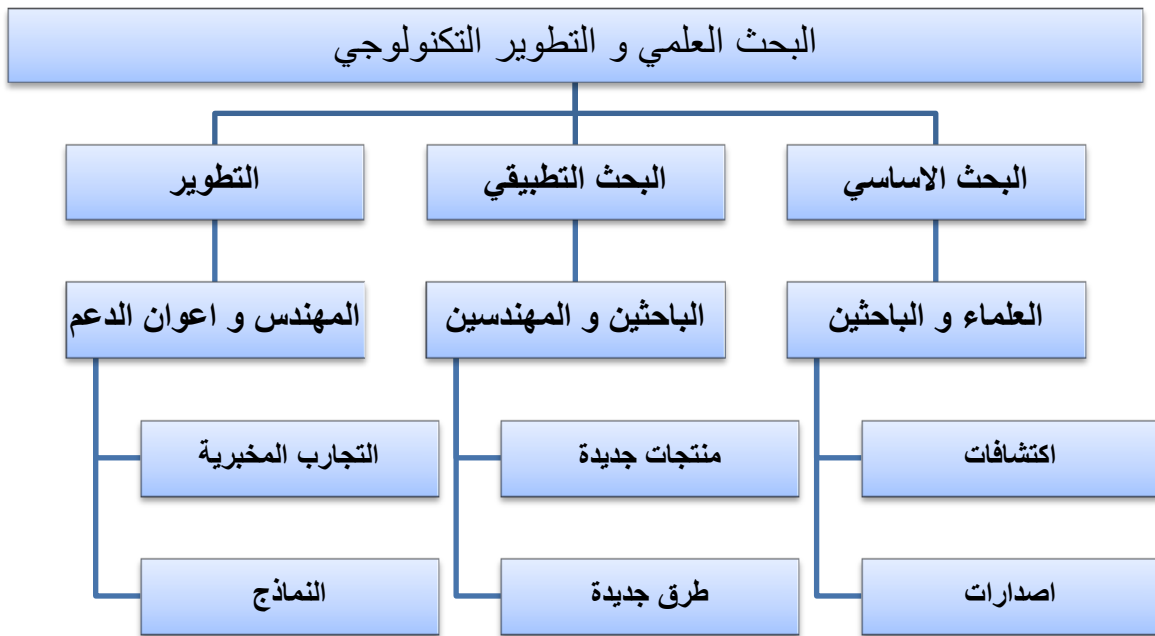
يتعلق هنا بالاستثمارات الضرورية، التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة (في طرق الإنتاج أو في المنتج) بالاستناد إلى الأعمال التجارب والنماذج المنجزة من قبل الباحثين وفحص الفرضيات وجمع المعطيات التقنية، لإعادة صياغة الفرضيات، الصيغ، مواصفات المنتجات، ومخططات كل من التجهيزات، الهياكل وطرق التصنيع²⁸.

أما البحث العلمي والتطوير فيقصد بهما كل التحريات و الاستقصاءات المنظمة المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية، في صور أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية، استهلاكية أو استثمارية.

تباشر هذه النشاطات إما في مخابر البحث داخل الجامعات، أو في مراكز البحث التطبيقي، أو داخل المؤسسات الصناعية دون اعتبار خاص لحجمها.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنباط الشكل التالي

الشكل 2: يوضح مفهوم البحث و التطوير التكنولوجي



المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من مفهوم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

²⁸ ساكر محمد العربي و رايس عبد الحق ، حوكمة وظيفة البحث والتطوير في منظمات الأعمال، ورقة بحثية، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2011 ، ص08

من خلال الشكل يتضح لنا تقسيمات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، البحث العلمي ينقسم الى بحث اساسي يقوم به كل من العلماء و الباحثين ينتهي في شكل اصدارات و اكتشافات على عكس القسم الثاني البحث التطبيقي الذي ينتهي في شكل طرق و منتجات جديدة يقوم بها كل من الباحثين و المهندسين. لنجد التطوير يتم من خلال التجارب و النماذج التي يقوم بها كل من المهندسين واعوان الدعم .

المطلب الثاني: انواع و اهداف البحث العلمي و التأثير المتولد عنه

ان الهدف الاساسي من البحث العلمي في مجالات المعرفة المختلفة هو الوصول الى المعرفة الدقيقة، والبحث عن اسبابها وكل ما يتعلق بها من خلال التحري و الاستقصاء المنظم و المحكم للظاهرة موضوع البحث، لنجد نوعين اثنين للبحث العلمي البحوث التطبيقية و البحوث النظرية.

الفرع الاول: انواع البحث العلمي

قد يكون للبحث العلمي اشكال عدة يمكن ان تدرج ضمن نوعين²⁹ :

اولا: البحوث التطبيقية (APPLIED RESEARCH)

يهدف هذا النوع من البحث الى معالجة المشكلات القائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ،حيث يقوم الباحثون المعنيون بتحديد واضح للمشكلات التي تعاني منها تلك المؤسسات مع التأكد من صحة او دقة مسيبتها ميدانيا ،وذلك من خلال استخدام او انتهاج طريقة او منهجية علمية ذات تخطيط بحثي مدرج للوصول الى مجموعة من الاسباب الفعلية نسبيا التي ادت الى حدوث هذه المشكلات او الظواهر مع اقتراح مجموعة من التوصيات العلمية التي يمكن ان تسهم في التخفيف من حدة هذه الظواهر او المشكلات او معالجتها نهائيا.

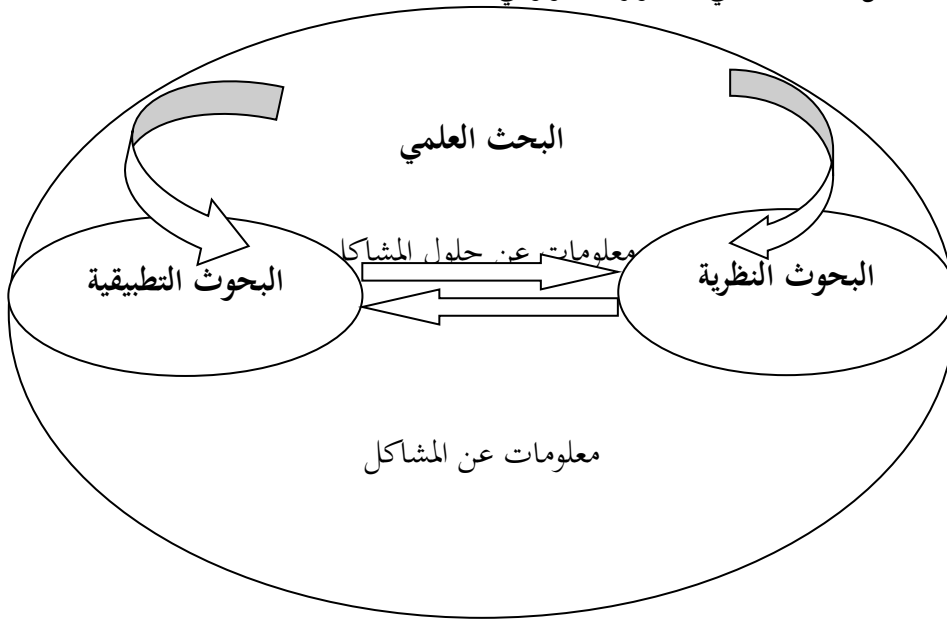
²⁹ محمد عبيدات و اخرون، منهجية البحث العلمي ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،الجامعة الاردنية ،الطبعة 1999،2،ص 06

ثانياً-: البحوث النظرية (THEORETICAL RESEARCH)

الهدف الاساسي لهذا النوع من البحوث لا يرتبط بشكل عام بالمشكلات الانية بحد ذاتها، حيث الهدف الاساسي و المباشر نجده يتمحور حول تطوير مضمون المعارف الاساسية المتاحة في مختلف حقول العلم والمعرفة الانسانية، و يسمى ايضا هذا النوع بالبحوث التجريدية (PURE RESEARCH) والتي تهدف ايضا بغض النظر عن مسمياتها الى اضافات معرفية وعلمية لدعم حياة المجتمع الانساني، وذلك من خلال و ضع تصور للبناءات النظرية للظواهر الاجتماعية و الانسانية ذات العلاقة المباشرة بالنماذج المثالية، او ما يجب ان تكون عليه المفاهيم من حيث اعتمادها على معايير او مقاييس قابلة للقياس³⁰.

و للجدير بالإشارة انه من الصعب الفصل بين هذين النوعين من البحوث (التطبيقية والنظرية) وذلك لما لهم من علاقة تكاملية بينهما.

الشكل 3: يوضح الية عمل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي



المصدر: من اعداد الطالبة

³⁰محمد عبيدات و اخرون، مرجع سابق، ص 07

ومن خلال الشكل رقم 03 الذي يوضح الية عمل البحث العلمي، وبالرغم من الاختلاف الموجود بين البحث العلمي النظري والبحث العلمي التطبيقي إلا أن هناك علاقة تكاملية ومتبادلة بينهما، بحيث ترتبط البرامج البحثية التطبيقية بالبرامج البحثية النظرية بعضها ببعض من حيث نهاياتها وبداياتها، وبالتالي فإن هناك علاقات تكاملية ومتبادلة بين النوعين من البحوث، فنتائج البحوث التطبيقية تعتبر ضرورية لاستقراء فرضية بحثية منها مثلا لتكون بداية لمشاريع بحثية نظرية.

من ناحية أخرى يمكن أن تكون نتائج البحوث التطبيقية ذات فائدة كبيرة لاستنتاج فرضيات بحثية منها تعتمد كبدائيات نظرية أو تطبيقية لاحقة وهكذا، فالعمليات والعلاقات بين مشاريع البحوث التطبيقية ومشاريع البحوث النظرية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تطوير المعارف في أي حقل من الحقول.

الفرع الثاني: اهداف البحث العلمي³¹

تتمثل اهداف البحث العلمي في ما يلي:

- تشخيص فعالية السياسات التنموية المنتهجة في الدول النامية .
- بناء تصورات استشرافية لاقتصاد الدولة و تحديد توليفات السياسات التنموية المناسبة في ضوء البيئة الاقتصادية الجديدة.
- المساهمة في تفعيل السياسات الاقتصادية الكفيلة بضمان الاستقرار و تحقيق النمو الاقتصادي و الإقلاع التنموي.
- إقامة آليات للتعاون مع الهيئات الوطنية المختصة تعنى بقضايا التنمية.
- تحديد السياسات الكفيلة بتطوير أداء الفاعلين الاقتصاديين في مجال التنمية و خاصة الهيئات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية.
- ترقية أداء المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الطرف البارز في مجال التنمية و تحديدا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المساهمة في تقييم الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الدولة.
- إبراز أهمية البرامج الاستثمارية في تنوع بنية اقتصاد الدولة.

³¹ وثيقة انترنت تتعلق باهداف البحث العلمي، تاريخ الاطلاع 22 افريل 2017، <http://www.univ-bouira.dz/fr/index.php>

- التعرف على القطاعات الاقتصادية القائمة للنمو الاقتصادي في الدولة قصد توجيه الاستثمارات إليها.
- مساعدة طلبة الدراسات العليا من أجل البحث في القضايا التنموية و الاستفادة من البحوث العلمية ومدعمهم بالمقترحات العلمية و إشكاليات البحث.

الفرع الثالث: التأثير المتولد عن البحث العلمي³²

يمثل التأثير المتولد عن البحث احد المؤشرات الهامة التي يستدل بها للحكم على جودة الاداء البحثي، ذلك ان الهدف الاساسي من أي عمل بحثي هو الوصول الى نتيجة او عدد من النتائج التي يستفيد منها الاخرون سواء كانت هذه الفائدة علمية للباحثين الاخرين او اقتصادية او اجتماعية للمجتمع المحلي للباحث او حتى الدولي، حيث ان هذا التأثير يمتد من الفكرة الصغيرة التي يخرج بها البحث الى التأكد من صدق فرضية او نظرية قائمة، الى الابداع العلمي الكبير، وتمثل معايير التأثير العلمي للبحث واسهاماته في النقاط التالية:

- أن يكون للبحث تأثير على المجتمع أو على القضايا العلمية.
- أن البحث ينمي أو يطور تقنيات وطرق أو وسائل جديدة لكي ينتفع بها غيره من الباحثين.
- أن يمثل البحث مرجعا أساسيا للكثير من المخرجات البحثية الأخرى ذات الأهمية والقيمة الضخمة في مجاله، وقد يتعاضد هذا التأثير إلى أن يكون مرجعا للعديد من الأوراق البحثية الأساسية في مجاله.
- أن يتولد عن البحث مجموعة من الأفكار البحثية التي تقود إلى دراسات جديدة.
- أن البحث يقدم مجموعة من التقارير التي من شأنها أن تملأ الفجوات الضيقة في الإطار المعرفي القائم من أجل دعم نظرية قائمة، أو اقرار النتائج الصادرة عن مجال محدد.

ويلاحظ من استقراء النقاط السابقة، أن التأثير العلمي للبحث واسهاماته لا تقتصر فقط على أهل المجال العلمي الذي يقع البحث في نطاقه، وإنما تمتد أيضا إلى المجتمع، إذ أن البحث قد يساهم في حل مجموعة من المشكلات الاجتماعية

³² أشرف السعيد أحمد محمد، الجودة و المؤشرات في التعليم العالي دراسة نظرية و تطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص210

والسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال ما قد يصدر عنه من اختراعات وتقنيات تكنولوجية تساهم في التقدم الاقتصادي للمجتمع، كما قد يخرج البحث بمجموعة من التوجيهات التربوية والنظريات الجديدة التي تخدم الجانب الاجتماعي للمجتمع.

المطلب الثالث: اهمية الانفاق على البحث العلمي

ان رأس المال الذي ينفق على البحث والتطوير يعتبر استثماراً استراتيجياً في المدى الطويل او القصير، و من أهم مقومات البحث العلمي والتطوير هو وجود ميزانيات كافية يمكن الصرف منها على المتطلبات البحثية من الأجهزة والمواد والأطقم المساندة والنشر وحضور الندوات والمؤتمرات وتبادل الزيارات وتكاليف المستشارين الذين يتم الاستعانة بهم من الخارج وغير ذلك من المصاريف الباهظة، نعم نقول ذلك لأن هناك علاقة طردية وثيقة تربط بين مقدار الميزانيات المخصصة للبحث من جهة ومعدلات النمو ومستوياته في دول العالم المختلفة من جهة أخرى.

وعلى العموم فإن الدراسات تشير إلى أنه إذا كانت نسبة الانفاق على أمور البحث والتطوير أقل من 1% من الناتج الاجمالي القومي، فإن التأثير المرجو من تلك البحوث سوف يكون محدوداً جداً، أما إذا كان الانفاق على البحث والتطوير يتراوح بين 1% إلى 1,5% فهو يقع في مستوى الحد الأدنى، وإذا كان ذلك الانفاق يتراوح بين 1,5 - 2% فإنه يقع ضمن المستوى المقبول، وأما إذا زاد الانفاق على البحث والتطوير عن 2% من الناتج الاجمالي القومي لأية دولة فإن البحث العلمي يكون في مستوى مناسب ومردوده جيداً على تطوير قطاعات الإنتاج وتزويدها بتقنيات جديدة.

والبحث العلمي بدون دعم مادي يجعله جسماً بلا روح³³

33 مشاري عبدالله النعيم، البحث العلمي و مفهوم الحرية الاكاديمية، مقالة في جريدة الرياض الالكترونية ، تاريخ الاطلاع 27 افريل 2017 على الساعة 14 و 35
<http://www.alriyadh.com>

المبحث الثاني: الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

مع توسع نطاق الدولة و تعاضم دورها في الحياة الاقتصادية زادت اهمية النفقات العامة وذلك لكونها احدى عناصر السياسة الاقتصادية الكلية من اجل الوصول الى الأهداف المسطرة و المصبو اليها، فهي تعكس لنا كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها ،و ترتيب اولويات الدولة من خلال ترشيد النفقات من ابرز المسائل التي تهتم بها ،وذلك لما لها من اهمية فائقة في تقليل عجز الميزانية ،وبما ان معظم دول العالم تدرج نفقات البحث العلمي ضمن الانشطة العامة فهي تعتبر اداة من ادوات السياسة المالية العامة، لتأخذ شكل النفقات العامة. سنحاول من خلال هذا المبحث الى التطرق الى التعريف بنفقات البحث العلمي، تطور نفقات البحث العلمي و ضوابط نفقات البحث العلمي و ظاهرة تزايد نفقات البحث العلمي.

المطلب الاول: مفاهيم حول نفقات البحث العلمي

سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بنفقات البحث العلمي واركائها و تقسيماتها

الفرع الاول: تعريف نفقات البحث العلمي

نفقات البحث العلمي تدرج ضمن تعريف النفقات العامة، وهناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة نذكر اهمها حتى يتسنى لنا اظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العامة على انها:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد اشباع حاجة عامة³⁴.
- يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة كم قابل للتقوم النقدي، يامر بانفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة³⁵.
- وهناك من عرفها على ان النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود، يخرج من خزانة الدولة بواسطة ادارتها و مؤسساتها و هيئاتها ووزاراتها المختلفة لاشباع حاجة عامة³⁶.

³⁴حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 02، الجزائر، 1987، ص11

³⁵حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000، ص، 0378

ومن خلال التعاريف الالية يمكن ان نستخلص تعريف شامل على ان نفقات البحث العلمي:

"هي عبارة عن مبلغ من المال ينفقه شخص عام و ذلك من اجل اشباع حاجة عامة"

كما قد يمكننا من خلال التعاريف السابقة استنتاج اركان النفقات العامة:

- النفقة مبلغ نقدي.
- يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام.
- الغرض منها هو تحقيق نفع عام.

وستناول هذه العناصر في الاتي:

الفرع الثاني: اركان النفقة

1: النفقة مبلغ نقدي

لقد كانت النفقة في العصور الماضية على شكل عيني، ومع تطور النشاط الاقتصادي و تطور الدولة و تعدد مؤسساتها، وزيادة حاجة الافراد، اصبحت النفقة تقدم على شكل نقدي بدلا من الشكل العيني، وذلك لما تمكن النفقات النقدية من تسهيل العمل للسلطة وذلك من اجل الرقابة، وتقدم النفقة على شكل نقدي بدلا من الشكل العيني وذلك لما فيه من صعوبات عندما تقدم على شكل عيني³⁷.

2: صدور النفقة من شخص معنوي عام

لكي تكون النفقة عامة يجب ان تصدر من شخص معنوي عام، الذي ينظم قواعد القانون العام وعلاقته بغيره، ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة.

³⁶ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان 1999، ص، 122³⁶

³⁷ طارق الحاج، مرجع سابق، ص، 122³⁷

3: تحقيق المصلحة العامة او النفع العام

ان هذا الركن هو نتيجة لفكرة ان المصالح العمومية لم تنشأ لتحقيق المصالح الشخصية، وانما لبلوغ غاية اسمى، ومن جهة اخرى ان المال المنفق قد تم تحصيله هو تحمل عبئه جميع الافراد، فلا بد ان يتنفع به الجميع، فكما يكون العبء عام يجب ان يكون النفع عام³⁸

وتبرير العناصر المكونة للنفقة يكمن في انه يعتمد على اساس العدالة و المساواة بين الجميع، بمعنى انه كل فرد في المجتمع له نفس القدر في تحمل الاعباء العامة مثل الضرائب و بالتالي له الحق من ان يستفيد من النفقات العامة للدولة.

الفرع الثالث: تقسيمات النفقة

للفنقة المالية العامة عدة تقسيمات يحدد بها بنيان النفقات العامة للدولة يمكن ايجازها فيما يلي:³⁹

1: التقسيم الوظيفي

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات كما يلي:

1-1 النفقات العامة الاقتصادية : وتشمل الاموال المخصصة للقيام بخدمات ذات اهداف اقتصادية ،كالمشاريع

الاستثمارية والتنموية المتنوعة.

1-2 النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية مثل المبالغ التي تمنح لبعض

الفئات الاجتماعية او الافراد، كما تتضمن النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان

الاجتماعي.

³⁸سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،2000،ص32

³⁹محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الاردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة،2007،صص134-141

1-3 النفقات العامة الادارية: وتتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب واجور العاملين في الادارة الحكومية ، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الاداري من اجل اعداده او تدريبه ، و يدخل ضمنها ايضا المبالغ اللازمة لتحقيق الامن الداخلي.

1-4 النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لاقامة واستمرار مرفق الفاع الوطني من رواتب واجور، و نفقات اعداد و دعم القوات المسلحة.

1-5 النفقات المالية العامة: تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل اداء اقساط و فوائد الدين العام والاوراق والمستندات المالية الاخرى.

2 حسب دوريتها و انتظامها:

يمكن ان نميز نوعين من النفقات من خلال هذا التقسيم نفقات عامة عادية ،ونفقات عامة استثنائية

1-2 النفقات العامة العادية: هي تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا، دون ان يعني هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة او تكرارها بالحجم ذاته، ومثلها الرواتب و الاجور ونفقات الصيانة.

2-2 النفقات العامة الاستثنائية: هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثلها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة، نفقات مكافحة البطالة.

3 حسب نطاق سريانها

يعتمد هذا التقسيم على مبدا شمول الانفاق ،ويمكن تقسيمها الى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية، يمكن التمييز بينها على اساس جملة من المعايير.

3-1 معيار المستفيد من النفقة: تعتبر النفقة مركزية اذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله، مثل نفقات الامن والدفاع، واذا كانت موجهة لصالح اقليم معين او منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل نفقات اىصال الماء والكهرباء.

3-2 معيار من يتحمل عبء النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة مركزية اذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقة العامة محلية اذا تحمل عبئها مجتمع الاقليم عن طريق الموازنة المحلية للاقليم.

3-3 معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يرى بعض الاقتصاديين ان حيز هذا المعيار هو النظر الى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة العامة مركزية اذا وردت في الموازنة العامة، ومحلية اذا وردت في موازنة الاقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها.

4 حسب اثارها من الناتج الوطني

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار الى قسمين نفقات عامة حقيقية ونفقات عامة تحويلية

4-1 النفقات العامة الحقيقية: تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج الوطني، و هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات ومنها مرتبات واجور موظفي الدولة، و ينشأ الاثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الانتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات.

4-2 النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج الوطني، فهي فقط تحول القوة الشرائية فيما بين الافراد والجماعات أي لا تعيد توزيع الدخل الوطني، وهي عادة تتم بدون مقابل.

المطلب الثاني: تطور نفقات البحث العلمي على الصعيد العالمي

الاستثمار في البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لا يزال يشكل المفتاح الاساسي لنجاح الدول، ليتم التوزيع العالمي الجديد على اساس القوة العلمية و التقنية تدريجيا، ولذلك فقد نجد ان الازمة الاقتصادية قد قدمت لكثير من الدول

المتقدمة فرصة التأكيد على الاستراتيجيات التي اتبعتها من اجل البحث العلمي خلال الازمة، وعلى الصعيد العالمي بلغ اجمالي الانفاق على البحث العلمي خلال عام 2013 ما يقارب الف و اربعمائة و ثمانون مليار دولار، لنجد ان الزيادة في نسبة الانفاق قد زادت بشكل متسارع ما بين سنة 2007 و 2013 مما ادى الى ارتفاع الناتج المحلي العالمي من نسبة 20% سنة 2009 الى 31% في 2013⁴⁰.

ومن خلال الجدول الاتي سوف نتطرق الى بعض المعطيات الخاصة بنسبة النفقات على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف دول العالم

الجدول 1: نسب الانفاق على R&D من مجموع الناتج المحلي العالمي ونسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم سنة 2009 و 2013

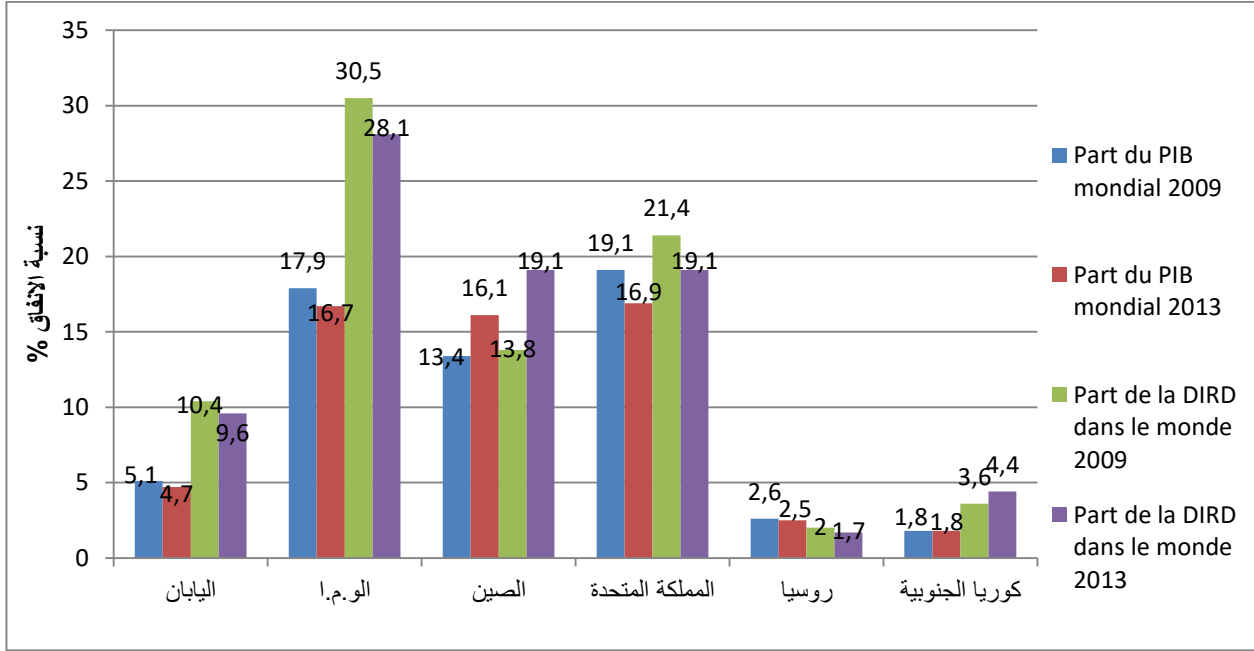
نسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم « dollars DIRD PPA »		نسبة الانفاق على R&D من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم « dollars PIB PPA »		الدولة
السنة		السنة		
2013	2009	2013	2009	
%9.6	%10.4	%4.7	%5.1	اليابان
%28.1	%30.5	%16.7	%17.9	الو.م.ا
%19.1	%13.8	%16.1	%13.4	الصين
%19.1	%21.4	%16.9	%19.1	المملكة المتحدة
%1.7	%2.0	%2.5	%2.6	روسيا
%4.4	%3.6	%1.8	%1.8	كوريا الجنوبية
%3.1	%3.5	%2.4	%2.6	فرنسا
%0.3	%0.4	%0.7	%0.7	جنوب افريقيا
%0.1	%0.1	%1.5	%1.4	السعودية

المصدر: L'Unesco juillet 2015 .G-20 parts du PIB et de la DIRD

⁴⁰ موقع انترنت ، تاريخ الاطلاع 01ماي 2016 <http://fr.unesco.org>

و يمكن توضيح البيانات لصورة اوضح في الشكل الاتي

الشكل 4: نسب الانفاق على R&D من مجموع الناتج المحلي العالمي ونسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم خلال سنة 2009 و 2013



المصدر L'Unesco juillet 2015 G-20 parts du PIB et de la DIRD

من خلال الجدول نجد ان نسب الانفاق على البحث متفاوتة بين الدول فهناك من ساهمت بنسبة عالية واخرى بنسب ضعيفة، وهذا راجع الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي للدول فمن خلال الجدول نجد ان الدول الاقتصادية الكبرى ذات الناتج المحلي الاجمالي المرتفع هي التي تساهم او مصدر اكبر نسبة من الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في انحاء العالم. ففي الو.م.ا بلغت نسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم 30.5% في سنة 2009 و 28.1% في 2013 لتبقى مستمرة التصدر في هذا المجال اكبر من اي بلد اخر، وقد ارتفعت نسبة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي في العالم في الصين من 13.8 في 2007 الى 19.1 % في 2013. و في اليابان مع ان نسبة الانفاق على R&D من PIB في العالم متوسطة قدرت ب 5.1% في سنة 2009 لتتخفض الى 4.7% في 2013 الا انها قد تصنف ضمن الدول المرتفعة الانفاق على R&D من مجموع الدول المنفقة على قطاع البحث العلمي، وتبقى نسبة الانفاق على R&D منخفضة و بدون تغيير في الدول ذات الدخل الضعيف وذلك راجع لسياسة التقشف في الميزانية العامة.

المطلب الثالث: ضوابط نفقات البحث العلمي

ان انفراد السلطة العمومية بقرار اقرار نفقات البحث العلمي لا يعني المضي بها قدما الى مستويات غير محددة، وانما يكون ذلك وفق معايير ومحددات تضبط الحجم الضروري والنوع الامثل للنفقات على البحث العلمي الواجب تنفيذها حرصا على اضافة الفعالية في اثرها على الاقتصاد و المجتمع، و رغم هذه الضوابط الا ان النفقات في تطور و تزايد مستمر.

باعتبار ان نفقات البحث العلمي تدرج ضمن النفقات العامة فهي اداة من ادوات السياسة المالية في تحقيق جملة الاهداف الاقتصادية المسطرة، فان اقرارها يكون بعد التقييد بجملة من الضوابط والمعايير و مراعاة لعدد من المحددات، وذلك تجنبا للأثار السلبية نتيجة الاقرار العشوائي واللامدروس لهذه النفقات.

ويقصد بضوابط نفقات البحث العلمي تلك القواعد التي يتم الاستناد اليها في اقرارها، والتي تحدد النوع و الحجم الامثل من النفقات بشكل يدعم و يزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا⁴¹.

1- ضوابط المنفعة:

ان يكون الغرض من النفقات على البحث العلمي هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة، و يعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين و الحديثين.

ويعتبر ضابط المنفعة امرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير نفقات البحث العلمي الا بمقدار المنافع و المزايا المترتبة عنها، و يتحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة اذا وجهت نفقات البحث العلمي الى كل الباحثين دون الاقتصار على البعض الاخر او توجيهها للمصالح الخاصة بهم، سواء كانت المنفعة اقتصادية او اجتماعية.

بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، جامعة دالي
⁴¹ ابراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص43

وفكرة المنفعة العامة و تحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان النفقات لها اثار عديدة اقتصادية كانت او اجتماعية، ظاهرة او مخفية ،حاضرة او مستقبلية، و في هذا الصدد نجد اتجاهين رئيسين حول تحديد و قياس المنفعة.

1-1 الاتجاه الشخصي: يرى انصار هذا الاتجاه ان قياس المنفعة في الانفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجمالي المتولد على الانفاق العام و الناتج المتولد عن ترك هذا الانفاق ،و يأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

1-2 الاتجاه الموضوعي: يرى انصار هذا الاتجاه ان المنفعة في الانفاق تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي و الزيادة المحققة في الدخل القومي، اذ انه اذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول انها نفقات نافعة، و رغم سهولة تطبيق هذا المعيار ،الا انه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الاخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي.

و مع عدم وجود معيار محدد و قاطع لقياس المنفعة من النفقات فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الانفاق العام وهي:

- مستوى التفاوت في توزيع مداخيل الافراد.
- المستوى الصحي و متوسط الاعمار للسكان.
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين.
- مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

2- ضابط العقلانية الاقتصادية :

ونعني به ضابط الرشادة و حسن تسيير وادارة الاموال العمومية ،و هذا لا يعني تقليص نفقات البحث العلمي و الحد منها بشكل لا يتحقق معه الاهداف المراد الوصول اليها ،و انما يعني حسن و كفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم

تجنب اي استغلال لها في غير محله يتنافى و العمل وفق القاعدة الاقتصادية في نفقات البحث العلمي و توفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود نفقات البحث العلمي.

3-ضابط المرونة :

وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا هام و كبير في مجال النفقات خاصة مع بروز مختلف الازمات سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية، بحكم ان لها تأثير مباشر و غير مباشر على حجم نفقات البحث العلمي و هو ما يستلزم تمتع هذه الاخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه التغيرات .

لكن مرونة نفقات البحث العلمي تكون في اطارها الايجابي و ليس في إطارها السلبي ،اضافة الى كونها خاضعة الى ضوابط اخرى متكاملة في ما بينها، فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من نفقات البحث العلمي و بالأوجه المحددة له، فمرونة نفقات البحث العلمي لا تكون فقط في حجمها و انما ايضا في الالوجه الموجهة لها، و التي قد يحصل تعارض فيها في وقت ازمة او ما شابه ذلك، عندما يأخذ بمبدأ الاولوية في تحقيق الاهداف ،والذي يستلزم تمتع نفقات البحث العلمي بالمرونة الكافية، اي مرونة الموارد المالية و قدرتها على الانتقال بين قطاعات البحث.

4-ضابط الانتاجية:

و يقصد به مساهمة نفقات البحث العلمي في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية بالذات الإنتاجية تبرز اهمية الاخذ بهذا المبدأ و ضرورة الاستناد اليه في الدول النامية بشكل خاص، و ذلك نظرا لحاجتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الانتاجي، وذلك بتطوير انشطتها الاقتصادية من خلال البحث العلمي و زيادة درجة تنوعها و كفاءتها الانتاجية ،وذلك من خلال التوسع في نفقات البحث العلمي بما يقود الاقتصاد الى النمو.

5-ضابط العدالة:

و تكون العدالة في نفقات البحث العلمي بما يتصل بتحقيقها في توزيع الاعباء على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الاعباء الضريبية التي تم تحصيلها لتمويل هذه النفقات وذلك بالشكل الذي يستند الى القدرة على الدفع لكل فرد

مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع المنافع العامة، بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، و من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية او من خلال الانفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير قدراتهم التعليمية والصحية، ومن ثم التأثير على انتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت والطبقية في المجتمع.

وتوفر هذه الضوابط على نفقات البحث العلمي لا يكون الا بتوفير وسائل تجر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل كي يحسن استخدامها، يتعين وجود اطار وبيئة من التشريعات و قوانين توضح تسلسل اجراءات نفقات البحث العلمي في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول اي وضعه في اطار قانوني، و بعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة.

المطلب الرابع: ظاهرة تزايد نفقات البحث العلمي

من السمات المميزة للمالية العامة في العصر الحديث هي ظاهرة تزايد النفقات العامة، حيث نجد ملازمة لكل القطاعات الاقتصادية الحديثة، و الزيادة في النفقات العامة ليس بالضرورة الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها بصورة حتمية، وفي إطار ذلك تسعى العديد من الدول لترشيد إنفاقها من أجل المحافظة على مواردها والنهوض باقتصادها العام. و بحكم ان نفقات البحث العلمي تندرج ضمن النفقات العامة على هذا الاساس قسمنا هذا المطلب الى فرعين الاول خصص لظاهرة تزايد النفقات و الثاني لترشيد النفقات.

ان تطور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح زيادة الانفاق على البحث العلمي باعتباره نقطة التحول الاقتصادي. أي وجود ظاهرة تزايد الانفاق في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية و مهما اختلفت درجة تقدمها. وقد قام الاقتصادي الالماني "فاجنر" بدراسة تطور النفقات العامة في الدول الاوروبية، خلال القرن التاسع عشر، وانتهى الى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون يعرف باسم قانون فاجنر محتواه "انه كلما حقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فان ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الانفاق بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي وذلك قد يكون راجع الى اسباب ظاهرية واخرى حقيقية.

الفرع الاول: الاسباب الظاهرية لتزايد نفقات البحث العلمي

هناك العديد من الاسباب التي تزيد الانفاق ظاهرياً دون زيادة انواع الخدمات التي تقدمها الدولة لعل من اهمها:⁴²

1 **انخفاض قيمة النقود:** الذي يرجع الى ارتفاع الاسعار و الذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع و الخدمات.

2 **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** بمعنى طريقة القيد في الحسابات.

3 **التزايد السكاني:** الذي يؤدي بدوره الى التزايد التلقائي للإنفاق في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة و الامن العام، وعلى هذا فان زيادة حجم الانفاق بنفس نسبة التزايد السكاني يعني ان زيادة حجم الانفاق ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط.

4 **التوسع الاقليمي:** و هو يشبه الى حد كبير اثر التزايد السكاني لان الزيادة التي تطرا على مساهمة الدولة تؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق بالنسبة للسكان الاصليين لانها لم تؤد الى زيادة في النفع العام.

الفرع الثاني: الاسباب الحقيقية لتزايد نفقات البحث العلمي

ايضا هناك العديد من الاسباب الحقيقية التي تؤدي الى تزايد النفقات لعل من اهمها

1 **زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي:** ان هذا الدور في تزايد مستمر وكان من الطبيعي تزايد الانفاق.

⁴² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة 1، 2004-2005، ص 183، 184.

2 اتساع الدور الاجتماعي للدولة: و هو مرتبط بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، و تزايد الاعباء

الاجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي و عدالة التوزيع في الدخل.

3 تغير الدور السياسي لدولة: تزايد هذا الدور في الداخل بالتحولات الديمقراطية ، وضرورة اقامة خدمات كسبا

لرضاء الطبقات الاكثر عددا ، و ايضا تزايد في الخارج حيث زادت اهمية التمثيل السياسي ، و المشاركة في نشاط

المنظمات الدولية و الاقليمية ، يؤدي بالضرورة الى تزايد الانفاق .

4 اثر الحروب: تزايد الحروب يؤدي الى الزيادة في الانفاق من كل الجوانب وفي كل المراحل سواء مرحلة الحرب في

حد ذاتها او ما بعد الحرب لإزالة اثارها ، فضلا عما يكون قد تم عقده من قروض و فوائدها الى جانب التعويضات

المختلفة لمنكوبي الحرب⁴³ .

المبحث الثالث: الليات الرقابية في ترشيد نفقات البحث العلمي

ان البحث العلمي وما يصل اليه من نتائج لذو اهمية كبرى خاصة للدول النامية للاستفادة من تلك النتائج لتحسين

اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومن منطلق الاهتمام بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي بدعم و تطوير الانشطة

الاقتصادية و المجالات التي تؤدي الى تحسين اداء مختلف المنظمات و رفع مساهمتها في النشاط والمردود الاقتصادي بما

يكفل المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية ومن ان يحقق البحث العلمي نتائج عملية قيمة تساهم في التنمية الاقتصادية

الزامية توافر قواعد واسس و مناهج و متطلبات مالية لتحقيق ما تصبو اليه، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث من

خلال التطرق الى ترشيد نفقات البحث العلمي و عوامل نجاح هذه العملية كمطلب اول لتتطرق في المطلب الثاني الى

الرقابة كأداة لترشيد نفقات البحث العلمي، و اهمية الرقابة في ترشيد نفقات البحث العلمي في المطلب الثالث لنختتم

بالمروور على نسبة الانفاق على البحث العلمي داخل الميزانية العامة لبعض دول العالم في المطلب الرابع.

⁴³عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص185

المطلب الاول: ترشيد نفقات البحث العلمي وعوامل نجاحها

كما راينا فيما سبق انه من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات ، ظاهرة " تزايد النفقات " فمن خلال هذا المطلب سنتطرق الى ترشيد نفقات البحث العلمي مع عوامل نجاح عملية ترشيد نفقات البحث العلمي

الفرع الاول: ترشيد نفقات البحث العلمي

مع تزايد الدخل الوطني حيث أنّ العلاقة بين الاثنين طردية ولأن كانت أسباب هذه الظاهرة متعددة ومتغيرة، إلا أنّ الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

يشير ترشيد الإنفاق على البحث العلمي إلى "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق على البحث العلمي لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به "الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف".

كما يمكن أن يعني الإنفاق على البحث العلمي " تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ، و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات الموجهة للبحث العلمي وأقصى ما يمكن تدييره من الموارد العادية للدولة"⁴⁴.

الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية ترشيد نفقات البحث العلمي

هناك العديد من العوامل التي قد تساعد على نجاح عملية ترشيد النفقات ،مما يستدعي تظافر كل جهود الجهات و النواحي لتجسيدها على الواقع و يمكن ان نذكر منها :

1-تحديد الاهداف بدقة: ان من اهم المشاكل التي تواجه اعداد الميزانية و فقا لمتطلبات الادارة هي مشكلة تحديد اهداف دقيقة وواضحة لبرامج البحث ، الامر الذي يستدعي المراجعة الشاملة لجميع الاختصاصات ووحدات الجهاز

⁴⁴ بلعاطل عياش ونوي سميحة ،مداخلة بعنوان اليات ترشيد الانفاق العام من اجل التنمية المستدامة في الجزائر 12/11 مارس 2013،فرحات عباس سطيف،ص05

الاداري ، حتى لا تكون الاهداف المحددة غامضة. ويتم تقرير و تحديد الاهداف طويلة ومتوسطة الاجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي تتطلب الاموال من اجلها، كما ان طبيعة الاهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة او الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق الاهداف سواء المتعلقة بالمجتمع المحددة سلفا في خطط البحث للتنمية طويلة و متوسطة الاجل⁴⁵.

2-تحديد الاولويات: تعتبر هذه العملية من اهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، واحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع، وتعظيم منفعة استخدامه.

وقد تقوم هذه العملية على جملة من المبادئ الاساسية⁴⁶:

1-2 مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة و انعكاساتها السلبية على افراد المجتمع و جوانب الحياة المختلفة فيها،له دور كبير اثناء تحديد الاولويات

2-2 عامل الزمن فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دور كبير في تحديد الاولويات بين البرامج و المشاريع، فكلما كان الوقت قصير لإنجاز البرنامج او المشروع كان ذلك مبرر مقنع لاختيار المشروع او البرنامج

2-3 عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة و مضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الاولوية في الانجاز

3-القياس الدوري لأداء برامج الانفاق على البحث العلمي: ويقصد به مدى طفاءة و فعالية اداء الوحدات و الاجهزة القائمة بالبحث العلمي عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة لها . وذلك ان الوحدات البحثية و الحكومية يجب ان تخضع للمسائلة عن الاستخدام الامثل للموارد المالية العامة عند تقديم البرامج للمواطنين .

ان الحكم على فعالية و كفاءة اي برنامج او سياسة او مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول اثارها الواقعية و الحقيقية بالنظر الى الاهداف المحددة مسبقا، وبالتالي تقييم هذا الاداء يرتكز على 3 محاور:

⁴⁵ خالد المهدي، الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، مجلة ادارة المال العام ،المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر،2010،ص 95

⁴⁶ عثمان محمد غنيم،التخطيط اسس و مبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع،الاردن، 2004،ص94

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية في وجهة نظر الباحث ،لان ذلك يسمح بثمين النتائج المتوصل اليها واثرها على مختلف مناحي الحياة
- فعالية تسيير المرافق العامة من وجهة نظر المكلفين و التي تقود الى الاستغلال الامثل للموارد الموظفة
- نوعية الخدمات المقدمة من وجهة نظر المستخدمين، وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة و الموازنة بين التكلفة والنوعية.⁴⁷

4-عدالة الانفاق على البحث العلمي ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الباحثة: ينبغي على الدولة ان تسعى الى تحقيق اكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع بين فئات البحث داخل المجتمع ،قد تكون هناك فئات بحاجة ماسة الى خدمات الدولة يستوجب زيادة الانفاق عليها لأجل النهوض بها⁴⁸

5-تفعيل دور الرقابة على البحث العلمي: ضرورة توافر نظام رقابي فعال ذلك يضمن توافق التنفيذ مع سبق التخطيط له على ان تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الانفاق على البحث العلمي مجدية، لا بد ان تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة و مؤدية الى تسهيل تنفيذ هذه البرامج في تحقيق الاهداف المطلوبة منها وضمان حمايتها من الانحراف، ولذلك فحدود صلاحية اجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب ان تكون واضحة، لا سواء من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العملي ايضا و فعالية الرقابة تحقق من خلال انجازها اهدافها و قدرتها على توفير الشروط اللازمة و توجيه المشاريع توجيه ايجابي .⁴⁹

المطلب الثاني: الرقابة كأداة لترشيد نفقات البحث العلمي

قد يعتمد نجاح عملية ترشيد النفقات في قطاع البحث العلمي كغيره من القطاعات الاخرى على عدة عوامل قد تساعده على الاستغلال الامثل لمختلف موارد المتاحة ،والاليات الرقابية بشتى انواعها و مراحلها اهم اداة لترشيد النفقات داخل هذا القطاع .

⁴⁷Stephanie Damarey, Finance Publique, Gualino Edition, Paris, 2006,p 425

⁴⁸بلعاطل عياش ونوي سميحة، مرجع سابق، ص 06

⁴⁹علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الكويت، 1981، ص 47

فبلوغ النتائج المرجوة والمطلوبة من النفقات المخصصة لهذا القطاع وفق البرامج و المشاريع و الخطط التي تم وضعها لا يتم الا اذا كان دور الرقابة فعال، وهذا قد يعكس على نظام التسيير الافضل والامثل، الذي تتم مراجعته دوريا والتأكيد من قابليته للتنفيذ من طرف المؤسسات و الهيئات المكلفة بالرقابة بصفة عامة .

ترشيد الانفاق على البحث العلمي يتضمن ضبط النفقات و إحكام الرقابة عليها.محاولة للاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة .

وحتى يتمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة و الاقتصاد في نفقات البحث العلمي يتوجب وضوح الجانب القانوني و التنظيمي لإجراء النفقات في كامل مراحلها ،و تحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال ،كما يجب ان تكون النفقات مستوفية لإجراءات تحقيقها و صياغتها و تنفيذها على النحو المبين في القوانين والقرارات المالية الاخرى. هذا من جهة ومن جهة اخرى يجب احكام الرقابة على تنفيذ الرقابة على هذه النفقات اذا استطعنا ضبط و توجيه نفقات المخصصة للبحث العلمي التوجيه السليم و هذا لا يتم الا من خلال توافر المقومات الرقابية التنظيمية اللازمة كان الطريق لتحقيق ما نصبو اليه من زيادة في معدلات النمو التي قد تقودنا الى حل المشاكل التشغيلية ،ترشيد تكاليف النفقات والانتاج، تقليص الفوارق بين عمليات الانتاج ونوعية المنتجات، ابتكار تقنيات و نظم انتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة و ارخص سعرا.

المطلب الثالث: اهمية الرقابة المالية في ترشيد نفقات البحث العلمي

اصبحت الرقابة تشكل احد الاهتمامات الرئيسية لحكومات الدول و احد اهم ادوارها لضمان الاستغلال الامثل للموارد المتاحة للمخرجات البحثية . فالإنفاق على البحث العلمي يناط به تحقيق اهداف و اغراض معينة لذا وجب التأكد من هذه المبالغ قد انفقت لتحقيق ذات الاغراض، دون انحراف او تقصير و هذا يستدعي بطبيعة الحال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي المخصص للبحث العلمي، و طريقة استغلاله و هذا ما يعني اخضاع ربط النفقات و صرفها و الجهة

التنفيذية المسؤولة عن ذلك ان تحدد بقوانين و لوائح و قرارات ملزمة وبعد ذلك يلزم الرقابة بمختلف مراحلها وانواعها ويمكن ان نلخص اهمية الرقابة لاستغلال موارد البحث فيما يلي:

- من خلال الرقابة نستطيع الوصول الى ادارة رشيدة و فعالة واستراتيجية بحثية واضحة المعالم و مشاريع تنموية تتفاعل مع المشاريع البحثية و تمويلها و تستخدمها في تطوير الاداء و النتائج واستلزام الحاجة للانفاق و تمويل الانشطة البحثية .
- تساهم في تحقيق التنافسية الدولية المرجوة و ما يتطلب ذلك من تاسيس و تشريع انواع من المقيدات و الرقابة على الموارد المالية المخصصة لقياس القيمة المضافة للموارد المصروفة على الانشطة البحثية كغيرها من منتجات على اساس اطار حوكمة يضبط علاقة الانفاق بمخرجات الانشطة البحثية لتحقيق الخطط المرجوة.
- الرقابة تساعدنا على قياس مدى تحقيق الاجندة البحثية لهذا المجتمع وكيفية ضبط وتوزيع الموارد المالية.
- تتولى الجهة الادارية ذات الصلة من خلال مندوبيتها في الوزارة او الهيئة المكلفة التي تقوم بالإنفاق التأكد من عدم صرف اي مبلغ سوى في حدود الاعتمادات المربوطة و في الواجه المحددة في الميزانية .
- من خلال الاجهزة الرقابية المحاسبية نستطيع التأكد من ان تنفيذ عملية الانفاق تمت في حدود و طبقا للقواعد القانونية و اللوائح والقرارات المالية المنظمة لها.
- الرقابة تساعد على محاربة الفساد والانحراف الجذري من خلال تقديم الاسئلة و الاستجابات و طلبات الاحاطة للهيئة المكلفة .

المطلب الرابع: الانفاق على البحث العلمي في العالم

يحظى البحث العلمي في دول العالم بمستويات مختلفة من الدعم الذي يقدم من طرف مصادر متعددة، و يأتي هذا الدعم نظرا لما ينتجه هذا البحث من معارف مفيدة تساهم في تنمية مجتمعات تلك الدول على المدى القريب من جهة، ونظرا لما يعطيه من افاق معرفية من جديدة تشري رصيد مستقبل حضارة الانسان في كل مكان على المدى الابعاد من جهة اخرى. ويلقى هذا المطلب الضوء على انفاق دول مختلفة على البحث العلمي، من بينها دول كبرى ودول طموحة تهتم بالبحث

العلمي اعتمدنا في البيانات المقدمة على اخر ما تم توفيره حول الموضوع من قبل منظمات دولية تتبع الامم المتحدة بالاشارة الى وجود فجوة زمنية قد تصل الى ثلاث سنوات ،على وجه التقريب بين تاريخ بعض البيانات المعطاة من جهة و تاريخ توفرها من جهة اخرى ،فالبيانات التي تم توفيرها عام 2013 قد تعود في الغالب الى سنة 2010 وهذا عائد الى اجراءات التعامل مع البيانات ،كالتواصل و التدقيق والتوثيق قبل اصدارها على المستوى الدولي، كما قد نفتقد بعض المعطيات الدولية بشأن الانفاق على البحث العلمي مما في ذلك بعض الدول المتقدمة ،ولكن ما نستطيع تقديمه و متوفر قد يعطي صورة عامة حول معالم الانفاق على البحث العلمي في مختلف دول العالم.

يختلف الانفاق على البحث العلمي بين الدول و يتوزع على جوانب مختلفة و تشمل⁵⁰:

• حجم الانفاق على البحث العلمي نعبر عليه من خلال نسبة من الناتج المحلي الاجمالي " GDP Gross

"Domestic Product

• الانفاق تبعا لمصادر الانفاق

• الانفاق تبعا لجهات التنفيذ

• الانفاق تبعا لطبيعة البحوث المنفذة

• الانفاق تبعا لمجالات البحوث المنفذة

الفرع الاول: الانفاق على البحث العلمي في دول كبرى:

قد تحتل هذه الدول المجموعة الاولى كدول كبرى، نتيجة كونها الدول الاكثر تأثير على توجهات البحث العلمي في العالم ،ومن بين الدول الكبرى الولايات المتحدة الامريكية ،اليابان، المملكة المتحدة، روسيا الاتحادية و الصين.و من خلال الجدول رقم 02 نبين نسبة الانفاق على البحث العلمي في هذه الدول.

⁵⁰ اصدارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمملكة السعودية، 2013 ص 19

الجدول 2: نسبة الانفاق على البحث العلمي في دول كبرى 2013

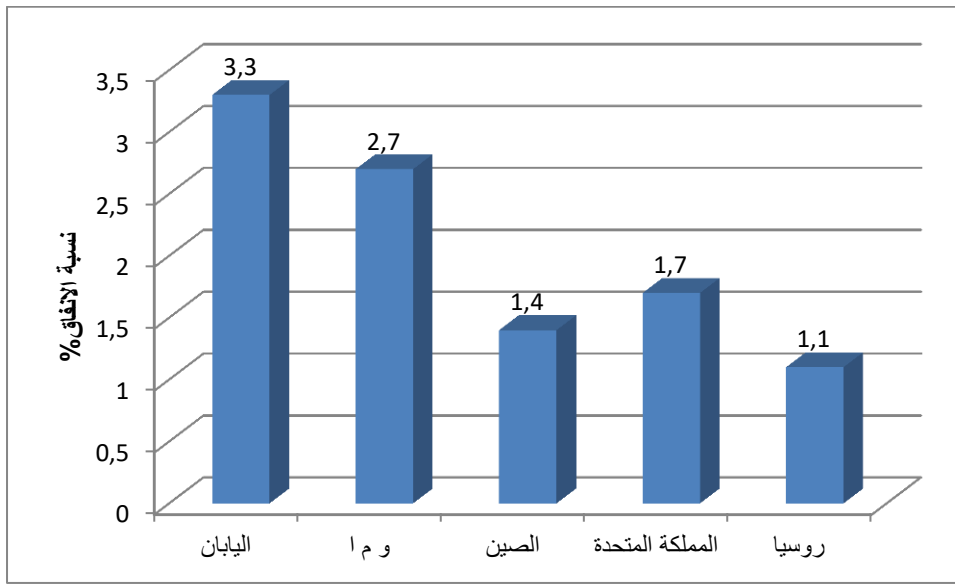
الدولة	اليابان	الو.م.ا	الصين	المملكة المتحدة	روسيا
نسبة الانفاق من BIP	3.3 %	2.7 %	1.4 %	1.7 %	1.1 %

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لبيانات معهد اليونسكو الاحصائي 2013

ويعطي الشكل التالي توضيح اكثر للبيانات الدولية حول نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الاجمالي

لبعض الدول الكبرى

الشكل 5: نسبة اجمالي الانفاق على البحث في بعض الدول الكبرى لسنة 2013



المصدر: من اعداد الطالبة تبعا لبيانات معهد اليونسكو الاحصائي 2013

من خلال البيانات في الجدول 02 والشكل 05 تتراوح نسبة الانفاق على البحث العلمي في الدول المذكورة ما بين

1.1% بروسيا و 3.3% في اليابان، بحيث تتجاوز نسبة الانفاق على البحث العلمي في اليابان نظيراتها في الدول الكبرى

بما في ذلك الو م ا.

الفرع الثاني: الانفاق على البحث العلمي في دول طموحة عبر مختلف القارات

وتتمثل في مجموعة دول طموحة تتوزع حول مختلف القارات وتتميز بتوجهات علمية وتقنية، نذكر منها كوريا الجنوبية، سنغافورة، المكسيك، جنوب افريقيا، الكيان الصهيوني، و سنحاول من خلال الجدول رقم 03 ان نبين نسبة الانفاق على البحث العلمي في هذه الدول.

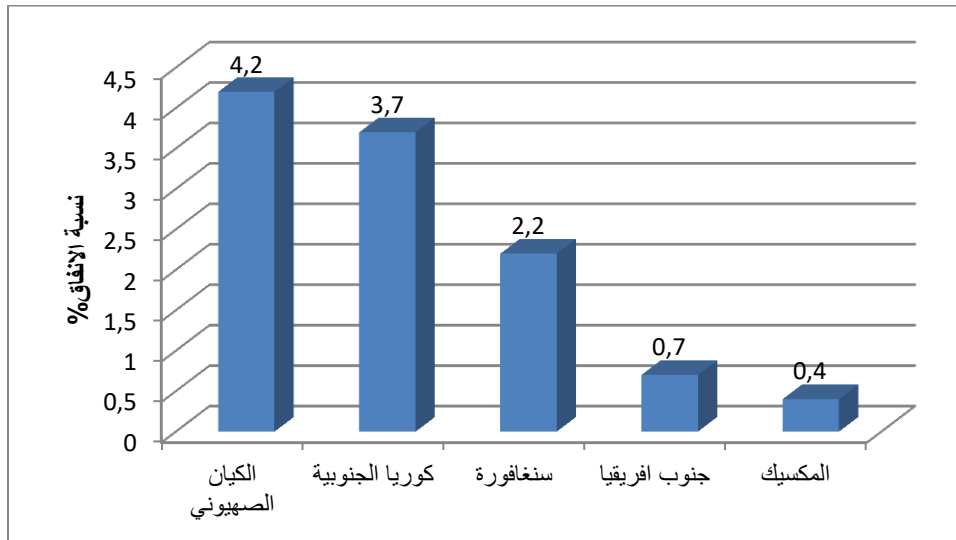
الجدول 3: نسبة الانفاق على البحث العلمي في هذه الدول الطموحة 2013

الدولة	الكيان الصهيوني	كوريا الجنوبية	سنغافورة	جنوب افريقيا	المكسيك
نسبة الانفاق من BIP	% 4.2	% 3.7	% 2.2	% 0.7	% 0.4

المصدر: من اعداد الطلبة وفقا لبيانات معهد اليونسكو الاحصائي 2013

و للتوضيح اكثر يمكن ان نستعين بالشكل الاتي الشكل رقم 06

الشكل 6: نسبة اجمالي الانفاق على البحث في دول طموحة عبر مختلف القارات لسنة 2013



المصدر: من اعداد الطلبة تبعا لبيانات معهد اليونسكو الاحصائي 2013

من خلال البيانات في الجدول رقم 03 والشكل رقم 06 تتراوح نسبة الانفاق على البحث العلمي في الدول المذكورة ما بين 0.4% بالمكسيك و 4.2% في الكيان الصهيوني، بحيث تتجاوز نسبة الانفاق على البحث العلمي في الكيان الصهيوني نظيراتها في الدول الكبرى بما في ذلك الوم ا و اليابان.

الفرع الثالث: نسبة الانفاق على البحث العلمي في بعض دول الوطن العربي

وسنحاول من خلال الجدول رقم 04 اعطاء البيانات الدولية حول نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية.

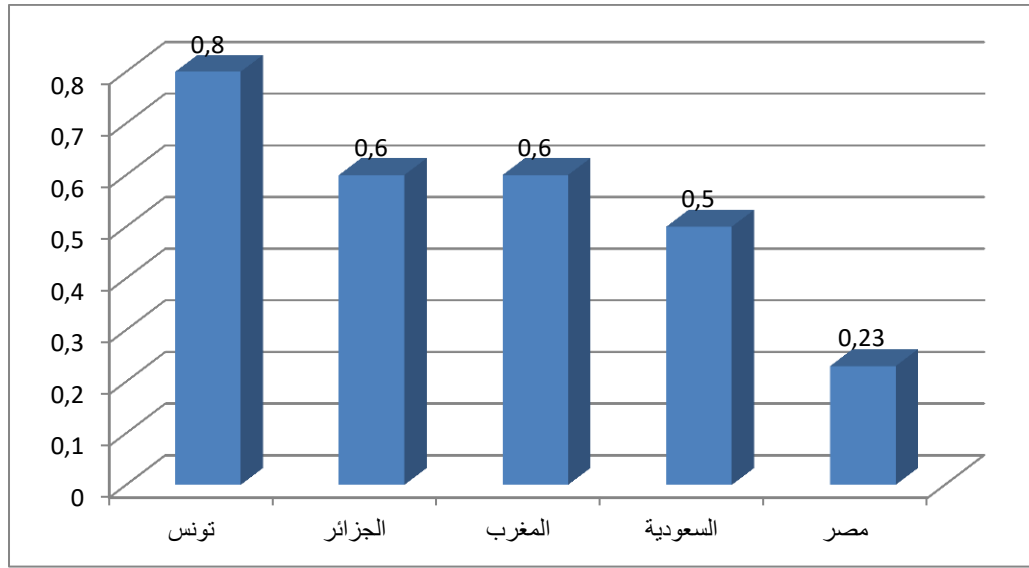
الجدول 4: نسبة الانفاق على البحث العلمي في بعض دول الوطن العربي

الدولة	تونس	الجزائر	المغرب	السعودية	مصر
نسبة الانفاق من BIP	0.8%	0.63%	0.6%	0.5%	0.23%

المصدر: من اعداد الطالبة تبعا لبيانات معهد اليونسكو الاحصائي 2013

و للتوضيح اكثر يمكننا ان نقدم البيانات على الشكل رقم 07.

الشكل 7: نسبة الانفاق على البحث العلمي في بعض دول الوطن العربي لسنة 2013



المصدر: من اعداد الطالبة تبعا لبيانات معهد اليونسكو الاحصائي 2013

من خلال البيانات الموضحة في الشكل نجد ان واقع الانفاق العربي للبحث العلمي يختلف كثيراً عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي، ولا يختلف كثيراً بين الدول لم يتجاوز 1%، فالتدقيق في نسب الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي بالمقارنة مع الكيان الصهيوني واليابان و كوريا الجنوبية، يتكشف لنا ان هذه النسب تعتبر من اقل النسب حيث بلغت في تونس 0.8% و تليها الجزائر و المغرب بنسبة 0.6% وتليها المملكة السعودية بنسبة 0.5% و

0.2 في مصر، في حين بلغت في الكيان الصهيوني 4.2% و 3.7% بكوريا الجنوبية و 3.3 باليابان والمقارنة بين نسب الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي تكشف لنا عن القصور الكبير في الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي، فضلا عن ان تدني هذه النسب انما تمثل نموذجا للتحدي العلمي والتكنولوجي الذي يواجهه الوطن العربي بما يمثله من عدم قدرة الوطن العربي على التنافس في مجال الانتاج العلمي والتكنولوجي و المعرفي. وهزالة المخصصات المالية المرصودة في الموازنات السنوية للبحث العلمي في دول الوطن العربي دلالة على عدم الاهتمام بالبحث العلمي.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم التطرق اليه في الفصل الثاني في موضوع الانفاق العام و ترشيده نستنتج ان ترشيد النفقات لا يقصد به الضغط والتقليل من نسبة الموارد المالية المخصصة، ولكن المقصود به الحصول على اعلى انتاجية عامة ممكنة باقل قدر ممكن من الانفاق، ولا يتم ذلك الا اذا استطاعت السلطات المختصة التقليل بقدر الامكان من تبديد الموارد و الاسراف في استخداماتها و ذلك من خلال الاجهزة الرقابية، فالنفقات بدون رقابة قد تنتج عليها اختلاسات و فساد و بالتالي ضياع المال العام، ونتيجة لما يساهم به البحث العلمي في حل مختلف المشاكل التي قد تعترض الدولة في مختلف المجالات نستطيع اسقاط الضوء على الانفاق على البحث العلمي ودور الرقابة في ترشيد النفقات المخصصة له من خلال الفصل الثالث في دراسة حالة مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة.

الفصل الثالث

الانفاق على البحث العلمي ودور الرقابة
في ترشيد النفقات المخصصة له
(دراسة حالة مخاير جامعة بسكرة)

الفصل الثالث: الانفاق على البحث العلمي ودور الرقابة في ترشيد النفقات المخصصة له (دراسة حالة مخبر جامعة بسكرة)

تمهيد:

أكدت توصيات اليونسكو على أهمية البحث العلمي في تطور الدول، و أكدت أيضا ان الدول النامية خاصة، لايمكنها ان تامل في التحكم في الاكتشافات الحديثة و تطبيقها اذا لم تكن تتوفر على مؤسسات تعليم عالي و بحث وفقا للمعايير رفيعة الجودة.

و تطوير البحث العلمي مرتبط بتوفير الموارد البشرية الكفؤة و المتخصصة إلى جانب موارد مادية و مالية، أما قوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد و ترشيد استعمالها، فلقد أنشأت الجزائر منظومة قانونية و هيكلية لتطوير البحث العلمي و خصصت اعتمادات مالية ضخمة من أجل ترفيته، لكن حركية المؤسسات العلمية كان مرهونا بأسلوب التجربة و الخطأ و هذا ما جعل سياسة البحث العلمي تبقى قلقة و لا ترقى للاستجابة لطموحات الباحثين، فليس المهم حسب الباحثين الدراسات، بل التعامل مع نتائجها.

اذا يجعلنا نطرح تساؤل حول الدراسات والبحوث التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي بكافة فئاتها وحول دراسات أساتذة الجامعات ليس بسبب مستوى تلك الدراسات والبحوث فقد يكون معظمها جيد، قد تكون حول ميزانيتها فميزانيات بعض مؤسسات البحث العلمي لا تصرف بكاملها عند نهاية السنة المالية، والاخرى تعاني من نقص التمويل فمصدر القلق هنا حول كيفية الاستفادة منها والتعامل مع النفقات بشكل عقلاني لتحقيق تلك الدراسات الأهداف التي عملت من أجلها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق الى النفقات الموجهة للبحث العلمي في الجزائر، ومدى تحقيق الرشادة في الانفاق من خلال الاليات الرقابية للحكومة، لنخصص دراسة النفقات الموجهة لمخبر البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي ، لنقدم مخبر البحث التابعة لجامعة بسكرة كعينة للدراسة.

و لذلك قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث متمثلة في:

المبحث الاول: تطور السياسة البحثية في الجزائر

المبحث الثاني: نفقات البحث العلمي في مخبر البحث لجامعة بسكرة

المبحث الثالث: تحقيق رشادة الانفاق من خلال الاليات الرقابية في مخبر البحث لجامعة بسكرة

المبحث الاول: تطور السياسة البحثية في الجزائر

ان الاهتمام بالبحث العلمي طوال القرن العشرين أدى إلى بلوغ أهداف أكبر مما كان متصورا أو منتظرا من قبل واضعي السياسات العامة في مجال البحث العلمي عموما. فالاكتشافات المتتالية في مختلف الميادين أدهشت الإنسان و أعطته وسائل لم يكن يتصورها، فالبحث العلمي يمثل العمود الفقري لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية و تشير التقارير الدولية إلى أن البحث العلمي يساهم ما بين 25% و 45% في النمو²⁶.

إن الدراسات العديدة التي تم إجراؤها أثبتت مدى الارتباط بين البحث العلمي و التنمية، كما توصلت نتائجه إلى أهميته في الحد من أزمة البطالة و خلق مناصب الشغل و زيادة الدخل القومي.

إن سياسات البحث العلمي تركز على الدور المتعاظم للقطاع الخاص في تطوير البحث إلى جانب القطاع العمومي. و نجد اختلاف بين مناطق العالم من هذه الناحية، حيث يبقى القطاع العام هو المسيطر على مراكز البحث في الدول العربية عموما والجزائر بصفة خاصة، إلى جانب ذلك نشير إلى دور التنظيم المؤسسي في الإشراف على البحث العلمي و مدى أهمية استقرار المنظومة البحثية في تطوير البحث العلمي. و سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم تطور البحث العلمي في الجزائر في المطلب الاول و واقع البحث العلمي في المطلب الثاني، هياكل البحث العلمي في الجزائر في المطلب الثالث والتطلع على طرق الانفاق على البحث العلمي في الجزائر في المطلب الرابع.

المطلب الاول: تطور البحث العلمي في الجزائر بين 1962-2000

لم تولى الجزائر البحث العلمي أولوية بعد الاستقلال مباشرة 1962م نظرا للظروف المتأزمة التي عاشتها البلاد آنذاك، ففي هذه الفترة كانت مشاريع البحث العلمي تقترح وتوجه من قبل المؤسسات الفرنسية المعروفة تحت إسم " مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية "(O.C.S)، التي أنشأت سنة 1967 لغاية حلها سنة 1972.

²⁶ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 و تقرير اللجنة الأروبية 2000 ، تاريخ الاطلاع 06 ماي 2017 على الساعة 16 و 20 ، <http://www.un.org>

ثم بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، وبعد إصلاح التعليم العالي بدأ التفكير في تنظيم البحث العلمي، أنشأت في سنة 1973 مؤسستان هما :

- المجلس الوطني للبحث " (C.N.R) - مهمته تحديد توجهات البحث والمخطط الوطني للبحث.
- الديوان الوطني للبحث العلمي (O.N.R.S) " وهو هيئة مكلفة بتنفيذ البحث.

تميزت هذه المرحلة بـ:

- إنشاء إدارة البحث ومراكز البحث وكذا تنصيب هياكل المجلس الوطني للبحث
- انطلقت خلال هذه الفترة مناقشات المجلس الوطني للبحث حول تخطيط وإعداد برامج البحث العلمي ذات الأولوية الوطنية مثل التكنولوجيا، المواد الأولية، الطاقة، التربية والتكوين .
- أشغال الدورة الخامسة للمجلس الوطني للبحث المنعقدة في جويلية 1979 ، فقد أسفرت عن :
- إنشاء " اللجنة الدائمة لتخطيط البحث (C.P.P.R) .
- اعتماد مبدأ تخصيص ميزانية للبحث.
- تقرر وضع اللجنة الوطنية لتخطيط البحث تحت الوصاية المشتركة للوزارة المكلفة بالتخطيط، والوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي²⁷.

أما مرحلة الثمانينيات فقد عرفت ظروفًا خاصة تميزت، على الصعيد السياسي، بتغيير في هرم السلطة. أما في مجال البحث العلمي فقد شهدت عدة تغييرات. فبعد حل الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1983، تم إنشاء محافظة البحث العلمي و التقني عام 1984 و هي المحافظة الثانية بعد التي تأسست في سنة 1982 تحت وصاية الوزير الأول. هذه المحافظة الثانية حاولت ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية لكنها لم تعمر طويلا لأنه في عام 1986 استبدلت كلتا

²⁷ أحمد عمري، واقع و آفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008

المحافظتين بالمحافظة السامية للبحث التي وضعت تحت وصاية رئيس الجمهورية²⁸ إلى جانب وحدات البحث الملحقه بالجامعات.

أدى هذا الوضع عن غياب استراتيجية اعتماد سياسة وطنية للبحث العلمي، ونتيجة لذلك توقفت البرامج الوطنية للبحث التي كانت تشرف عليها "محافظة البحث العلمي والتقني" باعتبارها الأداة لتنفيذ هذه البرامج، وكان من المفروض دعم هذه الهيئة وليس حلها.

من جهة أخرى، وفي نطاق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد سنة 1988، طلب من المؤسسات الاقتصادية العمومية الاختيار على أساس المردود الاقتصادي والمالي على حساب نشاطات البحث والتجديد. ونتيجة لذلك تخلت أغلب المؤسسات عن برامج البحث و حلت وحدات البحث المعتمدة لديها.

و لمعالجة الوضع الذي آل إليه البحث العلمي تم استحداث منصب وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 1990، بهذا التعيين أصبحت الهيئة المديرية للبحث ضمن طاقم أعضاء الحكومة غير أنها لم تعرف بدورها الاستقرار المنشود فقد تعاقبت سبع وصايات على البحث العلمي لغاية سنة 2000، حيث أنشأ منصب الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالبحث العلمي إلى يومنا هذا²⁹.

المطلب الثاني: القانون التوجيهي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر

من ضمن الحلول التي حاولت الجزائر وضعها للارتقاء بالبحث العلمي اصدار " القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي " الذي بدأت التحضيرات الفعلية له سنة 1996، إلا انه لم يصدر إلا بعد سنتين أي في سنة 1998 و لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنتين أيضا أي في سنة 2000. يوضح هذا القانون ستة أهداف وضعتها الدولة الجزائرية من بين الأولويات و هي:

²⁸ عبد الكريم بن أعراب، مداخلة تحت عنوان أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 08

²⁹ أحمد عمراني، المرجع السابق.

- ضمان تفتح البحث العلمي و التطوير التكنولوجي
 - تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد
 - توفير الوسائل اللازمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي
 - إعادة الاعتبار لوظيفة البحث
 - تكفل الدولة بتمويل البحث
 - تثمين الصرح المؤسسي و التنظيمي للبحث العلمي
- حيث يعتبر هذا القانون بمثابة منعطف بالغ الاهمية في السياسة الجزائرية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اذ انه ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يدرج البحث العلمي في اطار قانون برنامج.
- و قصد ضمان ديمومة نشاط البحث العلمي في اطار مؤسسي مستقر، و تجانس الاهداف، و تعبئة الموارد حدد القانون اطار مؤسسي يتكون من³⁰:
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني: برئاسة رئيس الحكومة، مكلف بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي، وتنسيق وتقييم تنفيذها.
 - الهيئة الوطنية المديرة الدائمة: مكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية، في اطار جماعي و مشترك بين القطاعات، وضمان امانة المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني للجان المشتركة بين القطاعات
 - اللجان المشتركة بين القطاعات: مكلفة ببرمجة و تنسيق وتقييم نشاطات البحث
 - اللجان القطاعية الدائمة: منشأة ضمن كل دائرة وزارية معنية بنشاط البحث، مكلفة بضمان ترقية و تنسيق وتقييم نشاطات البحث على المستوى القطاعي
 - هيئات الوساطة: في شكل وكالات وطنية مكلفة بترقية و تنسيق تنفيذ برامج البحث الوطنية للبحث

³⁰ وثيقة عن احكام قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 اوت 1998، تاريخ الاطلاع على الموقع، 29 افريل 2017 على الساعة 09 و15، www.univ-mascara.dz

- مؤسسات و هياكل تنفيذ البرامج الوطنية للبحث: تتضمن المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي، وحدات البحث، ومخابر البحث.

وقد نص هذا القانون ايضا على برمجة نشاطات البحث في اطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة، وبالتالي تم ترجمة اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الى اهداف علمية مهيكلة الى (30) برنامج وطني للبحث العلمي على اساس برمجة تنازلية من فوق الى تحت³¹.

ومن بين (30) برنامج وطني تم اعداد 27 برنامج من خلال (04) اعلانات عن اقتراح مشاريع بحث تم نشرها من 1997 الى 2002، افرزت عن اقتراح 2368 مشروع بحث تم انتقاء 1613 مشروع وتم تنفيذ 1168 مشروع. وتعرف نسبة التغطية تفاوت كبير من برنامج لآخر، أي من 0.5% الى 68%، حيث لم تستفد جميع البرامج من نفس العدد للاعلانات (أي من 01 الى 04) اعلانات ولم تعرف نفس عدد المشاريع من جهة اخرى. فمثلا في برنامج الوطني للبحث في الصحة افرز 469 مشروع بحث بعد (04) اعلانات و برنامج الوطني للبحث في تكنولوجيات الاعلام والمعلوماتية افرز 63 مشروع بعد(03) اعلانات فقط ولم يتم اعداد سوى (03) برامج وطنية للبحث تتعلق بالتكنولوجيات الصناعية، الثقافة والاتصال، اللسانيات.

كما اقر القانون بتمويل نشاطات البحث العلمي في حدود(01%) من حصة الناتج الداخلي الخام و ذلك ابتداء من سنة 2000.

كما حدد القانون في اطار تقييم مشاريع البحث في المواد 32 الى 35 معايير و هيئات و مراحل تقييم نشاطات البحث و الباحثين و هيئات و برامج البحث مبينة فيما يلي:³²

- مجلس المخبر والمجالس العلمية لوحدة البحث و مركز البحث و مؤسسات التعليم العالي، و كذا الوكالات الوطنية لتنمية البحث اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي المنشأة لدى كل دائرة وزارية

³¹ وثيقة عن احكام قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 اوت 1998 على الموقع www.univ-mascara.dz مرجع سابق

³² وثيقة عن احكام قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 اوت 1998 على الموقع www.univ-mascara.dz مرجع سابق

بالإضافة الى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لجنة برمجة و تقييم البحث العلمي الجامعي و لجنة مختلطة

للتقييم والاستشراف اسست في اطار التعاون الجزائري الفرنسي

- اللجان المشتركة بين القطاعات لبرمجة و تقييم نشاطات البحث
- يقدم الوزير المكلف بالبحث العلمي تقريرا سنويا حول الحصيلة والافاق، امام المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني و البرلمان.و قد تم اقامة كافة الهيئات المقررة كما تم اعداد جداول تقييم نشاطات البحث و ترقية مستخدمي البحث.

- كما اقر القانون التوجيهي للبحث العلمي احكام عدة من شأنها تشجيع تامين نتائج البحث بإحداث الوكالة الوطنية لتامين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تنظيم منتدى البحث من اجل التنمية كفضاء لالتقاء الباحثون و منتجو مواد و خدمات البحث و المتعاملون الاقتصاديون، حيث افرز تحديد 279 منتج و خدمة مبدعة من 700 مشروع منتقى.انتقاء 57 مشروع قابل للحصول على براءة من مجموع 496 مشروع قابل للتامين من طرف الوكالة الوطنية لتامين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي.

ورغم الاجراءات المدخلة والمعدلة في القانون التوجيهي للبحث العلمي لسد الثغرات و النقائص الا انه لا يزال البحث العلمي يعاني منها في مواكبة الدول الاقتصادية الكبرى.

المطلب الثالث: واقع البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي الدعامة الاساسية التي تنطلق منها الدولة من اجل ترقية قطاعاتها و مقياس لتقدم او تخلف الدولة، فمكانة البحث تفوق كل ما ترصده الدولة لأجله.

رغم كل الاهمية الكبيرة الا ان البحث العلمي الجامعي في الجزائر يبقى يعاني التأخر مقارنة بالدول الاقتصادية الكبرى على جميع الاصعدة و في جميع الميادين، وما هو موجود في الواقع لا يعكس ما تملكه الجزائر من امكانيات بشرية و مادية لهذا فان واقع البحث الجامعي يعاني كثيرا من التأخر و عدم مواكبة الكثير من التطورات التي سمحت للدول بناء قاعدتها العلمية .

لا يتمثل عجز قطاع البحث العلمي و الجامعي في الجزائر على الامكانيات و الموارد اللازمة، بل قد يتعداه الى العجز في الانتاج العلمي ليشمل المورد البشري بعينه بعد ان اوضحت الجامعة تعاني من العدد القليل للباحثين، حيث تشير الارقام ان عدد الباحثين الجامعيين لا يزيد عن 23 الف باحث ينشطون على مستوى 1144 مخبر بحث معتمد بما يقابل عدد الاساتذة الجامعيين ب 47 الف استاذ جامعي³³ مما يدل على ان نصف عدد الاساتذة لا يمارسون البحث العلمي. ليبقى عدد الباحثين قليل مقارنة بالدول الاخرى المتطورة في هذا المجال ومقارنة ايضا بعدد سكان الجزائر البالغ عددهم 35 مليون نسمة مما يعني وجود 600 باحث لكل مليون نسمة، و هذا الرقم قليل مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي قدر ب 1600 باحث لكل مليون نسمة.

و تبقى الجزائر تسعى الى التطور في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من خلال تعزيز القدرات و التكنولوجيا ذات القيمة المضافة، والموارد المتاحة، وتشجيع نقل نتائج البحث الى قطاعات التنمية اضافة الى ذلك دعم القدرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة المستوردة. و من خلال السعي الى تنفيذ الاستراتيجية التنموية الشاملة المنصوص عليها في القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في برامج البحث الوطنية PNR الاستراتيجية التي تترجم قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بالأهداف المتناسكة لأنشطة البحث و التطوير التي قد تكون اهداف قطاعية او مشتركة بين القطاعات.

كما قد ينقسم البرنامج الى مجالات بحث او ميادين بحث في المشاريع التي يمكن ان تحقق من قبل مجموعة من الباحثين او اكثر، ولإعداد تنفيذ هذه المشاريع او المقترحات نفقات تتحملها الموازنة العامة للدولة من خلال الصندوق الخاص بالبحث العلمي الذي انشا لهذا الغرض من طرف القانون .

تاريخ الاطلاع 03ماي 2017 على الساعة 09 و 22 <http://www.djazairess.com>³³

الفرع الاول: البرامج الوطنية للبحث

ومن خلال برجة الانشطة البحثية في اطار البرنامج الحماسي الاول فقد تم تنفيذ³⁴:

- 5226 مشروع منه 1150 مشروع مبني على توصية لتقديم مقترحات لمشاريع بحث.
- 3331 مقترحات مقدمة من اعضاء هيئة التدريس و ذلك في اطار برنامج البحوث الجامعية CNEPRU
- 625 مشروع في برنامج البحث لهيئات البحث وفقا لمهمتها.
- 120 مشروع في اطار التعاون الدولي .

اما في اطار البرنامج الحماسي الثاني 2008-2012 فقد إعتبرت المادة الثانية من هذا القانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية. فيما أكدت المادة الثالثة منه على أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع 25 برنامج للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي:

- برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات وتخص قطاعات الزراعة، التغذية، الموارد المائية، البيئة، التنقيب، واستغال وتأمين المواد الأولية، تقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء والتعمير والتهيئة العمرانية، الصحة، النقل، التكوين، العدالة، المجتمع والسكان... إلخ.
- برامج وطنية للبحث المتخصص وتعلق بالميادين التالية: الطاقة، التقنيات النووية، الطاقات المتجددة، تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية، التكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها، المواصلات اللاسلكية، المحروقات والتكنولوجيات الحيوية. إن هذه البرامج التي تعكس إشكالية التنمية الوطنية.

³⁴ حنان رحومني، La concrétisation des budgets de recherche en Algérie، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، جامعة وهران، 2014-

الفرع الثاني: هياكل البحث العلمي و التطوير التكنولوجي

سعت الجزائر طيلة الاعوام الماضية في تطوير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،فخصصت عدة هياكل لتصل³⁵:

1-مراكز البحث و التطوير التكنولوجي: وتتمثل في:

- المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي(DGRSDT)
- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER)
- مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (CERIST)
- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA)
- مركز البحث العلمي و التقني في التلحيم و المراقبة (CRTI)
- مركز البحث في التحليل الفيزيو كيمياء (CRAPC)
- مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLE)
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التطوير (CREAD)
- مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC)
- مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة (CRSTRA)
- مركز البحث في البيو تكنولوجيا (CRBT)
- مركز البحث في التكنولوجيا نصف النواقل (CRTSE)

2- وحدات البحث و التطوير التكنولوجي: هناك 04 وحدات بحث تتمثل في:

- وحدة البحث في المواد و الطاقات المتجددة
- وحدة البحث في العلوم الاجتماعية

³⁵موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، تاريخ الاطلاع 03ماي 2017 على الساعة 09 و 44 www.mesers.dz

● وحدة البحث في الموارد البشرية

● وحدة البحث في العلوم الاجتماعية و الصحة

3-الوكالات الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي: و تتمثل في

● الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث و التطوير التكنولوجي

● الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم و التكنولوجيا

● الوكالة الموضوعاتية للبحث في الصحة

● الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة و الحياة

● الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا و علوم الزراعة و التغذية

● الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية و الانسانية

1- مخابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي: تعتبر مخابر البحث مؤسسات بحثية و قد حضيت الجزائر طوال فترة

التطور في مجال البحث باعتماد 1144 مخبر بحث مقسمة حسب 10 مجالات³⁶ :

جدول 5 : عدد مخابر البحث العلمي الجزائر مع عدد الباحثين موزعة حسب المجال

الرقم	مجال البحث	عدد المخابر	النسبة من 100%	عدد الباحثين	النسبة من 100%
01	الاقتصاد، القانون وعلم الاجتماع	217	18.96%	3844	16.06%
02	التاريخ والعلوم الانسانية	56	4.89%	1203	5.02%
03	العلوم الاساسية	215	18.97%	3740	15.63%
04	الصناعة و التكنولوجيا	247	21.59%	5075	21.21%
05	التربية و علوم الاتصال	137	11.97%	2910	12.16%
06	الزراعة و الموارد المائية	73	6.38%	1698	7.09%
07	النقل و الاسكان ، التخطيط العمراني و الاشغال العمومية	34	2.97%	859	3.59%
08	البيئة، التخطيط للمخاطر الكبرى	41	3.58%	990	4.13%
09	الصحة، و علم الاحياء	112	9.79%	2103	8.79%
10	الطاقة والمواد الاولية	12	1.04%	1500	6.27%
	المجموع	1144	100%	23922	100%

المصدر: DGRSDT (2014), « La recherche scientifique en Algérie indépendante », page 39.

³⁶ موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مرجع سابق

من خلال الجدول نلاحظ ان مجالات البحث متنوعة موزعة على 1144 مخبر بحث و مجالات ذات اهمية مختلقة من خلال 10 تخصصات المبينة في الجدول، بحيث نجد تركيز البحث في الجزائر في الصناعة و التكنولوجيا 247 مخبر، ب 5075 باحث متبوعة بمجال الاقتصاد ، القانون و علم الاجتماع ب 217 مخبر و 3844 باحث ،ليلها مجال العلوم الاساسية ب 215 مخبر و 3740 باحث في هذا المجال .لنجد اقل عدد في مجال الطاقة و المواد الاولية ب 12 مخبر و 1500 باحث.

المطلب الرابع: الانفاق على البحث العلمي في الجزائر

وفقا لقانون المالية 1995 تحديدا في القرار رقم 94-03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 ، في المادة 46 المتضمن ان الخزينة العامة اقرت تخصيص اعتمادات خاصة بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي تحت حساب 302-082 الخاص بتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي "الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي " الذي يمول في شكل تخصيصات مالية الانشطة المتعلقة اساسا بتطوير البحث العلمي و تميمها الاقتصادي و الحصول على التمويل من الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، مفتوح للهيئات و المؤسسات ذات الاستقلالية المالية والتي تمارس نشاطاتها المتعلقة بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و التميم الاقتصادي خاصة³⁷:

- وحدات و فرق البحث المعتمدة لدى المؤسسة الوطنية
- المؤسسة الوطنية للتكوين و التعليم العالي و المؤسسة الاستشفائية
- المراكز و المؤسسات الوطنية للبحث العلمي
- الوكالات الموضوعاتية المكلفة بتنفيذ برامج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي
- الهيئات الوطنية المكلفة بالتممين الاقتصادي للبحث العلمي

³⁷المادة 89 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 يحدد كيفية متابعة و تقييم حساب التخصيص 302-082

الفرع الاول: الهدف من تمويل البحث العلمي

حسب القانون التوجيهي فان الهدف من تمويل البحث العلمي و التطوير التكنولوجي يكمن في :

- ضمان تطوير البحوث
- تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد
- تحديد وتوفير و جمع الوسائل اللازمة للبحث العلمي
- اعادة تأهيل وظيفة البحث و تحفيز استغلال النتائج
- تعزيز التمويل من طرف الدولة
- تثمين الصرح المؤسسي و التنظيمي للبحث العلمي

الفرع الثاني: طرق تمويل البحث العلمي

تتكون ميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي التي تقرها قوانين المالية سنويا من ميزانية التجهيز و التسيير المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم بها مؤسسات التعليم و مراكز البحث العلمي و التطوير التكنولوجي التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية، الى جانب مؤسسات البحث الاخرى كما تتضمن الاعتمادات المخصصة لتمويل برامج البحث الوطنية³⁸، كما توفر الوسائل المادية و المالية الضرورية لتنفيذ أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي مع ضرورة تناسب هذه الاعتمادات التي تخصصها الدولة لبلوغ اهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي مع الاعتمادات المحددة في مخططات التطوير. وتأتي الموارد المخصصة من ميزانية الدولة، الموارد الذاتية العمومية، مداخيل ناتجة عن المؤسسات الفرعية و اخذ الحصاص، عقود بحث و تقديم خدمات، موارد خاصة، التعاون الدولي، الهبات و الوصايا.

³⁸المادة 51 من القانون التوجيهي للبحث العلمي

ويتم الحصول على التخصيصات المالية الموجهة الى انشطة البحث عن طريق³⁹:

-اتفاقية تبرم بين الوزارة المكلفة بالبحث العلمي و المؤسسات و الكيانات المستفيدة، في محتواها تحدد على الخصوص
كيفية تطبيق و تنفيذ و متابعة العمليات المستفيدة من تخصيصات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير
التكنولوجي، الحقوق والواجبات ومبلغ التخصيصات الممنوحة و كذا طرق صرفها

-و من خلال امضاء الاتفاقية بين الجهتين تقيد الاستفادة من تخصيصات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير
التكنولوجي

-تعد الهيئة او المؤسسة المستفيدة من التمويل حصيلة او حصائل دورية خاصة باستعمال التخصيصات و ترسلها
للمصالح المركزية التابعة للوزير المكلف بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما يمكن لهذه المصالح تنظيم عمليات
تحقيق فجائية لمتابعة وضعية تنفيذ برامج الانشطة موضوع التمويل

-تتم متابعة و مراقبة كيفية استعمال التخصيص الممنوحة منة طرف المصالح المركزية للوزير المكلف بالبحث العلمي و
التطوير التكنولوجي، و بهذا تستطيع هذه المصالح ان تطلب أي وثيقة او المستندات الضرورية الخاصة بالمحاسبة

-تخضع التخصيصات الممنوحة في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لرقابة الهيئات المختصة
في الدولة طبقا للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها

-لا ينبغي استخدام او استعمال التخصيصات الممنوحة الا للغايات التي منحت لأجلها

-يعد الوزير المكلف بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي برنامج عمل تقديري سنوي يضبط فيه الانشطة التي ستمول،
و يحدد الاهداف و كذا اجال التنفيذ و المبالغ المخصصة، ليتم تحيين برنامج العمل عند نهاية كل سنة مالية

- يعد الوزير المكلف بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حصيلة سنوية لاستعمال التخصيصات تتضمن المبالغ
الممنوحة و كذا قائمة المستفيدين و ترسل الى وزير المالية في نهاية كل سنة.

³⁹القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 جويلية 2012 كيفية متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص 302-082

الفرع الثالث: تطور نفقات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر

1- تطور الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي :

سعت الجزائر في اطار تطوير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي الى تخصيص اعتمادات خلال السنوات المتتالية و فيما يلي الجدول يبين لنا مبالغ الاعتمادات التي خصصت للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي:

جدول 6 : تطور الاعتمادات المخصصة من مديريةية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من سنة 1996 الى 2011 وحدة القياس (مليون دج)

السنوات	ت
1996	/
1997	/
1998	/
1999	5100
2000	4100
2001	5000
2002	4684
2003	1684
2004	00
2005	1500
2006	2000
2007	10000
2008	5080
2009	1320
2010	20000
2011	20000

المصدر: (2014): DGRDST, documents internes du service Finances

من خلال الجدول تعرف الاعتمادات المخصصة في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي اختلاف من 1998 الى 2011. فبداية من العام 2000 زادت اعتمادات التخصيص مزامنة مع تشجيع انشاء مخابر البحث الوطنية على مستوى مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي . و ابتداء من 2002 بدا ت الاعتمادات تنخفض الى غاية 2005 . لتصل الى 20000 مليون دج في 2011.

2- تطور نفقات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي

يحتوي حساب التخصيص 302-082 على قسمين من النفقات ،نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

2-1 تطور نفقات التسيير: نفقات التسيير تخصص للاستهلاك الواسع او الدائم اليومي بدرجة محددة مثل (الوراقة ،المواد القابلة للاستهلاك...) و نفقات التسيير تخص ايضا الايرادات المحصلة من خلال الحساب العملياتي الوطني او التعاون الدولي . و من خلال الجدول الاتي نبين تطور نفقات التسيير في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من سنة 1996 الى غاية 2011.

جدول 7 : تطور نفقات التسيير في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من 1996 الى 2011. وحدة القياس (مليون دج).

السنوات	نفقات التسيير
1996	/
1997	227.50
1998	206.22
1999	2057.99
2000	2046.21
2001	1500.44
2002	2094.13
2003	1364.11
2004	1444.15
2005	1183.48
2006	1144.7
2007	395.73
2008	3219.73
2009	2618.25
2010	4600.02
2011	6344.28

المصدر: DGRDST, documents internes du service Finances (2014):

من خلال البيانات الموضحة في الجدول ان الانفاق على نشاط البحث العلمي انطلق من 1997 في حين انه لم تتم برمجة أي اعتماد خلال هذا العام الى غاية 1999 كما هو مبين في الجدول رقم 07. و هي تتزايد خاصة في 2010 الى 2011 من 4600.00 مليون دج لتصل الى 6344.28 مليون دج .

2-2 تطور نفقات التجهيز: نفقات التجهيز تخص كل النفقات المخصصة للتجهيز العلمي لمخابر البحث بدرجة محدودة ، و تخضع لقانون الصفقات العمومية، و من خلال الجدول الاتي نبين تطور نفقات التجهيز في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من سنة 1996 الى غاية 2011 .

جدول 8 : تطور نفقات التجهيز في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من 1996 الى 2011. وحدة القياس (مليون دج).

السنوات	نفقات التجهيز
1996	/
1997	/
1998	/
1999	3610.59
2000	797.60
2001	4178.20
2002	1074.32
2003	697.60
2004	1019.07
2005	2663.50
2006	393.29
2007	710.56
2008	3279.50
2009	539.30
2010	2269.53
2011	4704.87

المصدر: DGRDST, documents internes du service Finances 2014:

وفقا للبيانات الموضحة في الجدول لم تتم عمليات الانفاق في التجهيز مع سنة تقديم الاعتمادات في 1999 عكس التسيير، ففي 2001 ارتفعت نفقات التجهيز و ذلك في اطار تهيئة و انشاء مخابر البحث الوطنية، لتعرف اختلاف على مدى السنوات، لتصل الى 2269.53 مليون دج في 2010 لترتفع الى 4704.87 مليون دج في 2011.

اخذ الانفاق على البحث العلمي مكانة مهمة في عمليات تمويل البحث العلمي و التطور التكنولوجي لتحقيق الأهداف العلمية، و يتكفل بكل الأعمال المبرمجة من حيث البرمجة و التقييم و التثمين الاقتصادي، و تدعيم محيط البحث و تنظيمه و إنجاز الهياكل القاعدية و التجهيزات الكبرى الخاصة بالبحث و التعاون العلمي، و كذا الجوانب المتعلقة بالمعلومات العلمية و التقنية.

2-3 تطور نسبة الناتج المحلي الاجمالي نسبة لميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي

الناتج المحلي الاجمالي هو مؤشر اقتصادي يسمح بقياس قيمة الانتاج الداخلي للدولة بفترة زمنية معينة، ومن خلال الجدول الاتي نبين مدى تطور نسبة مساهمة ميزانية البحث العلمي في الناتج المحلي الاجمالي للدولة للفترة من 2008 الى غاية 2012 (وحدة القياس مليار دج).

جدول 9 : تطور نسبة مساهمة ميزانية البحث العلمي في الناتج المحلي الاجمالي للدولة للفترة من 2008 الى غاية 2012(وحدة القياس مليار دج).

2012	2011	2010	2009	2008	العام BIP
13964.20	13964.20	12082.70	10197.60	10993.90	BIP
0.14%	0.63%	0.66%	0.94%	0.60%	ميزانية البحث/BIP

المصدر: DGRDST, documents internes du service Finances 2014:

توضح بيانات الجدول ان نسبة ميزانية البحث العلمي في الجزائر ضئيلة جدا، أكبر نسبة كانت في 2009 و 2010 ب 0.66% من الناتج المحلي الإجمالي (BIP) ليبدأ في الانخفاض في عام 2011 الى 0.14%.

المبحث الثاني: واقع و تطور الانفاق على البحث العلمي لجامعة بسكرة

ان الهدف الموضوع في هذا المبحث هو دراسة اليات الرقابة في الانفاق على البحث العلمي في محابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي، وتحقيقا لهذه الغاية سنحاول الاطلاع لفهم تنظيم عمليات الانفاق في محابر البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي، لنسلط الضوء على محابر البحث العلمي المعتمدة التابعة لجامعة بسكرة، كنموذج و ذلك من خلال:

- المطلب الاول: تقديم محابر البحث لجامعة بسكرة
- المطلب الثاني: اليات عمل وتمويل محابر البحث العلمي لجامعة بسكرة
- المطلب الثالث: اليات الرقابة في نفقات محابر البحث العلمي
- المطلب الرابع: تطور تصنيفات البحث العلمي لجامعة بسكرة

المطلب الاول: تقديم محابر البحث العلمي لجامعة بسكرة

تبعاً للمرسوم رقم 243-99 بتاريخ 1999/10/31 المحدد لكيفيات إنشاء المخابر و تنظيمها، يوجد بجامعة بسكرة (32) مخبر بحث علمي معتمد، ينشط به أكثر من 243 أستاذ و أستاذ باحث يعملون في عدة مشاريع بحث علمية، جامعية منها ووطنية. حيث يبلغ عدد مشاريع البحث الجامعية 62 مشروعاً في شتى الميادين التكنولوجية، الاجتماعية و الاقتصادية، يضاف إليها أكثر من 23 مشروع بحث علمي وطني من 34 برنامج بحث المسطرة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و تعنى بالمشاريع ذات الاهتمام الوطني التي تهدف لإنعاش الاقتصاد الوطني بمشاركة القطاعات الاقتصادية، الصناعية و الاجتماعية و قبل ان نقوم بتقديم محابر البحث التابعة لجامعة بسكرة سوف نحاول التطرق اولاً الى التعرف على جامعة بسكرة .

الفرع الاول: التعريف بجامعة بسكرة

مرت جامعة بسكرة خلال نشأتها بـ04 مراحل، كانت المرحلة الاولى (1984-1992) من خلال المعاهد التي ضمت المعهد الوطني للري، المعهد الوطني للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للكهرباء التقنية، حيث كانت تتمتع هذه المعاهد بالاستقلالية المالية، الادارية و البيداغوجية و تتكفل هيئة مركزية بالتنسيق فيما بينها. تحولت هذه المعاهد الى مركز جامعي بمقتضى المرسوم رقم 92-295 المؤرخ في 1998/07/07، وعلى اثر صدور المرسوم رقم 98-219 المؤرخ في 1998/07/07 تحول المركز الجامعي الى جامعة تضم 07 معاهد. و بإصلاح التعليم العالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/397 المؤرخ في 1998/12/02 المتضمن القانون الاساسي النموذجي للجامعة تشكلت جامعة محمد خيضر من 03 ثلاث كليات. و بصدور المرسوم التنفيذي رقم 04-255 المؤرخ في 29 اوت 2004 والمتضمن انشاء جامعة بسكرة اصبحت الجامعة تتكون من 04 كليات، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 09-90 المؤرخ في 17 فيفري 2009 لتصبح الجامعة تتكون من 06 كليات:

- كلية العلوم و التكنولوجيا
- كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
- كلية الآداب و اللغات
- كلية الحقوق و العلوم الانسانية
- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

كما تم انشاء معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية.⁴⁰

كما عدل المرسوم التنفيذي المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-219 بحيث اصبحت تضم مديرية الجامعة زيادة عن

الامانة العامة و المكتبة المركزية 04 نيابات مديرية مكلفة بالميادين:⁴¹

⁴⁰ دليل جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي 2016 ص 08

- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في التدرج و التكوين المتواصل و الشهادات
- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي فيما بعد التدرج و التاهيل الجامعي و البحث العلمي
- نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية
- نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه

تسير جامعة بسكرة بھيكل اداري متكون من :⁴²

● مجلس ادارة الجامعة

● المجلس العلمي للجامعة

● رئاسة الجامعة

● نيابات رئاسة الجامعة

● الامانة العامة

● المكتبة المركزية

● الكليات و الاقسام

و في اطار تشجيع وتطوير البحث العلمي جهزت الجامعة مجمعين لضم مخابر البحث القائمة بجامعة بسكرة حيث ضم
المجمع الاول عشرة (10) مخابر بحث متنوعة التخصص، و المجمع الثاني عشرون (20) مخبر بحث متنوعة التخصص.

⁴¹ دليل جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي 2016 ص08

⁴² دليل جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي 2016 ص10

الفرع الثاني: تقديم مخابر البحث المعتمدة بجامعة بسكرة

يمثل مخبر البحث عنصرا أساسيا في تكوينية الجامعة لاسيما على الصعيد البحثي وتطوير مشاريع البحث و التكوين. يهتم بتحقيق أهداف البحث والتطوير التكنولوجي وإجراء الدراسات والبحوث والمساهمة في اكتساب و تحسين المعرفة، التكوين بالبحث و من أجل البحث مع نشر المعلومات العلمية والنتائج المتحصل عليها.

يوجد بجامعة محمد خيضر بسكرة (32) مخبر بحث علمي معتمد، ينشط به أكثر من 243 أستاذ و أستاذ باحث اضافة الى وجود ما يقارب 650 طالب دكتورا و ماجستير، يعملون في عدة مشاريع بحث علمية، جامعية منها ووطنية موزعة حسب تاريخ الاعتماد كالآتي:

جدول 10: عدد مخابر البحث المعتمدة بجامعة بسكرة حسب سنوات الاعتماد

الرقم	المخبر	سنة الاعتماد
01	مخبر الهندسة المدنية	2001
02	مخبر المواد نصف ناقلة والمعدنية	2001
03	مخبر نمذجة الانظمة الطاقوية	2001
04	مخبر الرياضيات التطبيقية	2001
05	مخبر الكيمياء التطبيقية	2001
06	مخبر تهيئة المحيط والري	2001
07	مخبر الري الجوفي و السطحي	2001
08	مخبر الانظمة الخبيرة ،الصورة و تطبيقاتها في مجال الهندسة	2001
09	مخبر ابحاث في اللغة والادب الجزائري	2002
10	مخبر البحث في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير	2002
11	مخبر البحث المسالة التربوية في ظل التحديات الراهنة	2002
12	مخبر البحث اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع	2002
13	مخبر الهندسة الكهربائية	2003
14	مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها	2006
15	مخبر البحث التصميم المعماري ومماثلة الاشكال و اجواء الاحياز	2006
16	مخبر الهندسة الميكانيكية	2006
17	مخبر التغير الاجتماعي و العلاقات العامة في الجزائر	2006

2009	مخبر مالية بنوك وادارة الاعمال	18
2010	مخبر البحث في الكيمياء الجزئية والبيئة	19
2011	مخبر اللسانيات و اللغة العربية	20
2011	مخبر البحث في الهندسة المدنية، الري و التنمية المستدامة و البيئة	21
2012	مخبر بحث التمثيل العددي والتجهيز في مجال تفاعل تربة-هياكل	22
2012	مخبر البحث الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة	23
2012	مخبر البحث، هندسة الطاقة والمواد	24
2013	مخبر البحث التشخيص-التحكم-المراقبة و الاتصال	25
2013	مخبر بحث الفيزياء الفوتونية و المواد النانومترية المتعددة الاستخدامات	26
2013	مخبر بحث فيزياء الشرائح الرقيقة و تطبيقاتها	27
2013	مخبر بحث الاعلام الالي الذكي	28
2013	مخبر بحث الانظمة الايكولوجية و دينامكية انظمة الانتاج الفلاحي في المناطق الجافة	29
2013	مخبر بحث الدراسات النفسية والاجتماعية	30
2013	مخبر بحث دراسات و بحوث في علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية	31
2015	مخبر بحث الوراثة البيوتكنولوجية وتثمين المواد الحيوية	32

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لبيانات خلية متابعة مخابر البحث العلمي بجامعة بسكرة

من خلال الجدول نجد انه هناك تنوع في مجالات البحث داخل مخابر البحث في جامعة بسكرة بحيث ضمت الجامعة مختلف تخصصات و توجهات البحث فهي تنشط في مختلف الميادين.

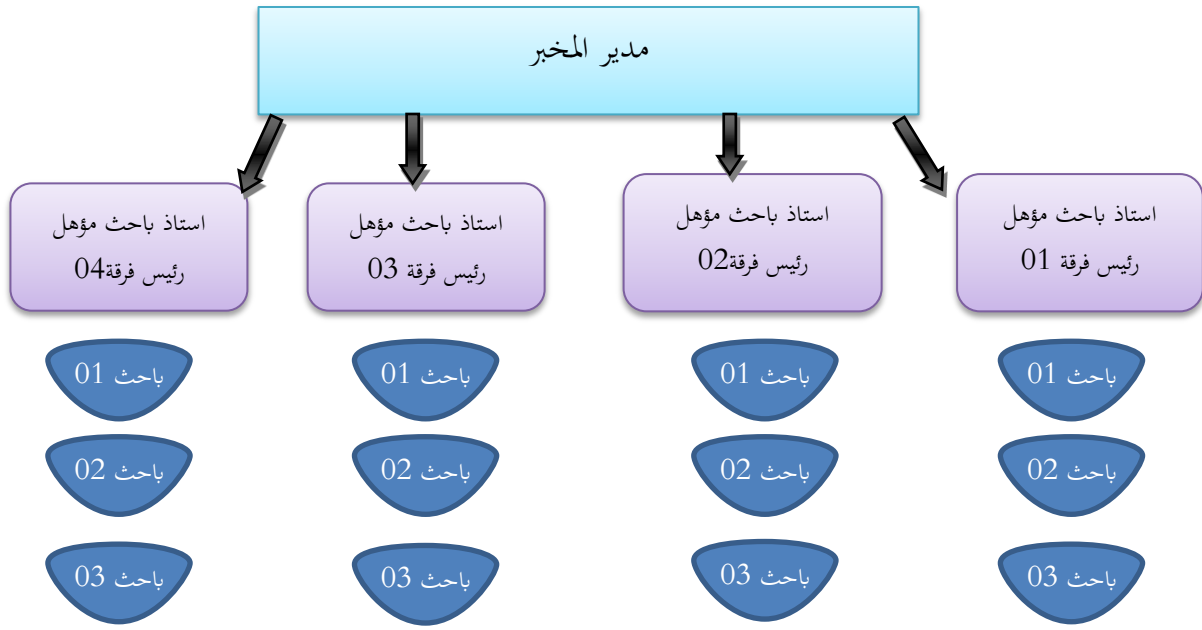
المطلب الثاني: اليات عمل وتمويل مخابر البحث العلمي بجامعة بسكرة

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الهيكل التنظيمي و العملياتي و اليات التمويل داخل مخابر البحث العلمي.

الفرع الاول: الهيكل التنظيمي لمخابر البحث بجامعة بسكرة :

يرأس المخبر مدير منتخب، يجب أن يتكون من أربعة فرق بحث على الأقل، ويرأس كل منها أستاذ باحث مؤهل وتتكون من ثلاثة باحثين على الأقل و سنحاول توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل 8 : الهيكل التنظيمي لمخبر البحث



المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: اليات تمويل مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة

تتكون ميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي التي تقرها وزارة المالية سنويا من اعتمادات التسيير واعتمادات التجهيز المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، وتظهر الميزانية في شكل ابواب ليقسم الباب الى عدة بنود⁴³.

1- بالنسبة لميزانية التسيير: هي تلك النفقات التي تسمح بتسيير اداء البحث العلمي بصفة عادية و مستمرة، ضمانا للسير الحسن لنشاط البحث العلمي. وتوجد بميزانية التسيير 07 ابواب: الملحق رقم 01

الباب الاول: تعويض المصاريف:

يندرج في هذا الباب ستة (06) بنود تتمثل في مصاريف المهام و التنقل في الجزائر و الخارج، الملتقيات العلمية ومصاريف التنظيم والايواء و الاطعام والنقل، اجور المحققين، اجور المرشدين، اجور الخبراء و المستشارين، مصاريف الدراسات، الاشغال و الخدمات المنجزة لصالح الهيئة

⁴³ موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مرجع سابق

الباب الثاني: العتاد و المنقولات

يندرج في هذا الباب (04) بنود تتمثل في عتاد وادوات علمية و سمعية بصرية، تجديد عتاد الاعلام الالي اقتناء مستلزمات

و برامج ومستهلكات الاعلام الالي،منقولات المخبر، صيانة واصلاحات

الباب الثالث: اللوازم

و يضم هذا الباب (07) بنود تتمثل في المواد الكيميائية، المواد القابلة للاستهلاك، المكونات الالكترونية والميكانيكية و

السمعية البصرية، الوراقة و لوازم المكاتب، مجلات، وثائق وكتب بحثية، اقتناء مستلزمات المخابر

الباب الرابع: الاعباء الملحقة

يضم هذا الباب (05) بنود و هي الطبع و النشر، التخليص البريدي، اعباء هاتفية الفاكس التلكس و الانترنت، اعباء

اخرى، بنك المعلومات

الباب الخامس: حضيرة السيارات

تضم بندين: الوقود و الزيوت، كراء السيارات لأشغال البحث الميداني

الباب السادس: مصاريف التثمين و التطوير التكنولوجي

ويشمل هذا الباب (08)بنود: مصاريف تكوين و مرافقة اصحاب المشاريع، مصاريف الملكية الفكرية، مصاريف تصور و

تحديد المشروع القابل للتثمين، مصاريف تقييم و امكانية انجاز المشروع القابل للتثمين ،مصاريف تجريب و تطوير

المنتجات القابلة للتثمين، مصاريف الحضان، مصاريف خدمة الابتكار، مصاريف تصور و انجاز النماذج

الباب السابع: مكافأة نشاطات الباحثين المسخرين في اطار البرامج الوطنية

2- بالنسبة لميزانية التجهيز: او ميزانية الاستثمار فهي نفقات للاستثمار، من اجل تجهيز المخابر بوسائل الانتاج للوصول الى تحقيق التنمية في قطاع البحث العلمي، و حددت بالباب 08 و الباب 09 لنجد داخل كل باب بند و هي

ممثلة كما يلي: الملحق رقم 02

الباب الثامن: الدراسات و الانجازات و التجهيزات العلمية

و يضم هذا الباب (05) بنود: دراسة و متابعة انجاز و تجهيز هيئات البحث، التجهيزات العلمية لهيئات البحث، تحديد التجهيزات العلمية لهيئات البحث، تهيئة محلات هيئات البحث، تكاليف اخرى

الباب التاسع: الاعلام الالي

و يضم (05) بنود: التجهيزات و البرامج المعلوماتية، تحديد تجهيزات و برامج الاعلام الالي، ادماج و تركيب الاعلام الالي، الصيانة، مصاريف اخرى

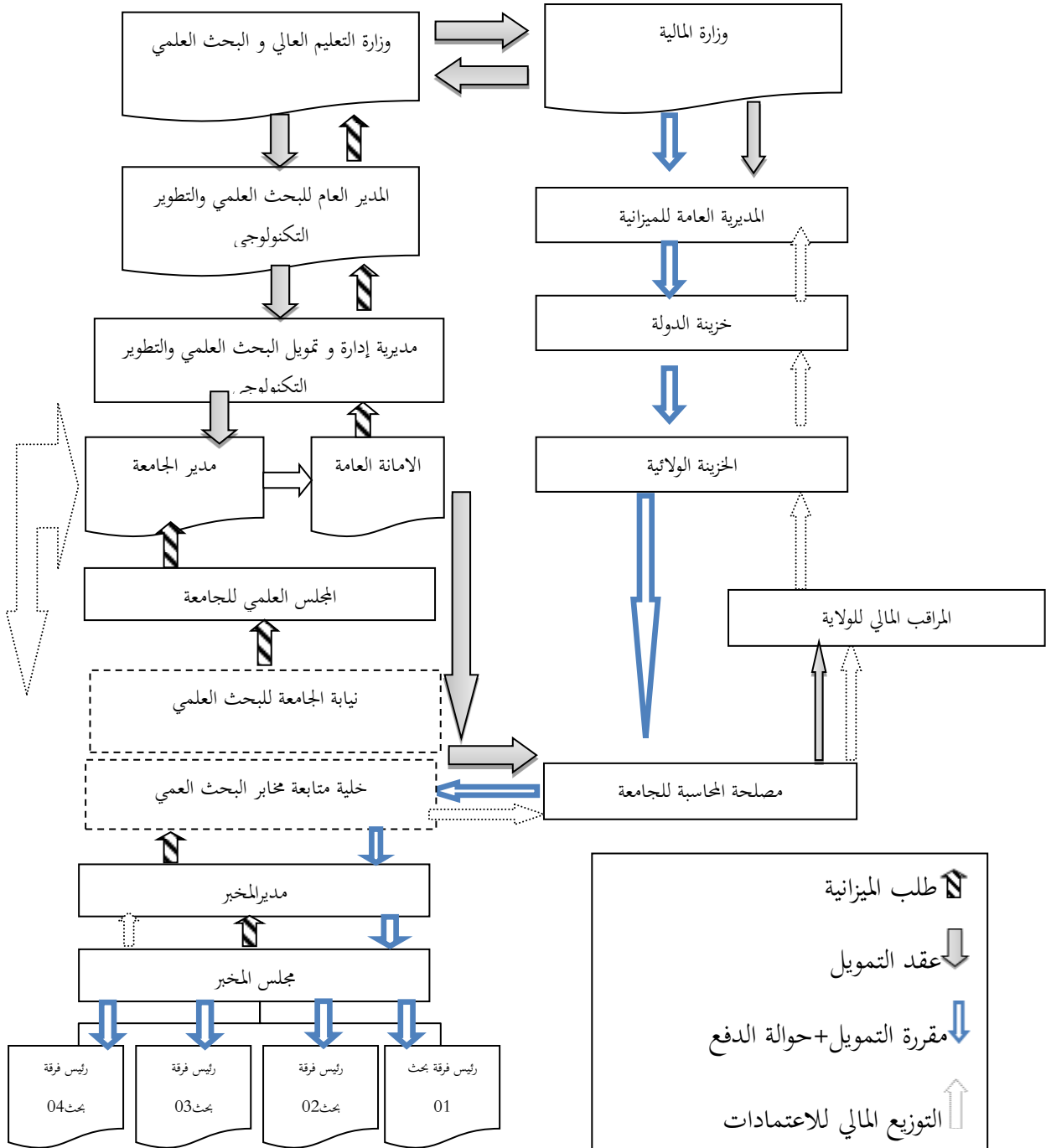
3- طريقة تمويل المخبر:

- ✓ في اطار انجاز مشروع بحث، تقوم فرقة البحث التي تتكون من مجموعة من الباحثين بتحديد الموارد المالية اللازمة لمشروع البحث مع تحديد وتقييم قيمة الموارد اللازمة في عملية البحث العلمي.
- ✓ تدرس هذه الاحتياجات من طرف مدير المخبر و رؤساء الفرق في مجلس المخبر لتتم المصادقة عليه من طرف مدير المخبر.
- ✓ ضبط الاحتياجات في النموذج الموضوع من طرف مديريةية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي "نموذج لطلب ميزانية في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي" ببرمجة ثلاثية (ثلاث سنوات) الملحق رقم 03
- ✓ يحول الى نيابة الجامعة المكلفة بالبحث العلمي تحديدا "خلية متابعة مخابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لجامعة بسكرة" لتسجيله
- ✓ يعرض النموذج على المجلس العلمي للجامعة للنظر في مدى تحقيق المشروع لقيمة مضافة في الانتاج العلمي.
- ✓ يتم النظر في نموذج طلب الميزانية في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي من طرف رئيس المجلس العلمي للجامعة للاطلاع و الموافقة عليه.

- ✓ يرسل نموذج طلب الميزانية في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي لمديرية البحث والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي تحديدا مديرية إدارة و تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للدراسة والتقييم.
- ✓ بعد المصادقة على النموذج يحول الى مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ليدرج ضمن برنامج العمل التقديري الذي يضبط فيه الانشطة التي ستمول مع تحديد الاهداف و كذا اجال التنفيذ و المبالغ المخصصة ،ليتم تحيين برنامج العمل .
- ✓ يبرم عقد بين وزارة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ممثلة بمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و جامعة محمد خيضر ممثلة برئيس الجامعة محتواها كفيات تطبيق و تنفيذ و متابعة العمليات المستفيدة من تخصيصات الصندوق ،الحقوق و الواجبات و مبلغ التخصيصات الممنوحة و كذا طرق صرفها (الملحق رقم 04).
- ✓ يحول العقد من الجامعة الى المديرية ليحول الى وزارة المالية .
- ✓ -تحول وزارة المالية العقد لتحرير مقررته التمويل للمراقب المالي المركزي (الملحق رقم 05)
- ✓ تحول مقررته التمويل و العقد للخزينة الرئيسية لاصدار حوالة الدفع.(الملحق رقم 06)
- ✓ تحول حوالة الدفع و مقررته التمويل من الخزينة الرئيسية الى الخزينة الولائية.
- ✓ تحول الحوالة و مقررته الدفع من الخزينة الولائية الى العون المحاسب للجامعة تحديدا مصلحة المحاسبة.
- ✓ تحول مقررته الدفع و الحوالة الى نيابة الجامعة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممثلة بخلية متابعة أنشطة مخابر البحث العلمي لاعلام المخبر باعداد التوزيع المالي للاعتمادات الممنوحة.
- ✓ يقوم مدير المخبر مع فرق البحث باعداد التوزيع المالي للاعتمادات الممنوحة في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي.
- ✓ تتم المصادقة على توزيع الاعتمادات الممنوحة من طرف مدير المخبر في مجلس المخبر. لتحول الى نيابة الجامعة للبحث العلمي الممثلة بخلية متابعة أنشطة البحث لتتم المصادقة عليها من طرف الامر بالصرف "مدير الجامعة"
- ✓ تحول استمارة توزيع الاعتمادات من خلية متابعة أنشطة البحث بعد التسجيل الى مصلحة المحاسبة .
- ✓ تحرر مصلحة المحاسبة استمارة التزام اخذ بالحساب بتقدير نسبة الاستهلاك الاحتياطي المحددة حسب العقد المبرم.
- ✓ تحول استمارة الالتزام و العقد و الحوالة و مقررته الدفع مع استمارة توزيع الاعتمادات الى المراقب المالي للولاية للمصادقة والمتابعة.
- ✓ تتم المصادقة من طرف المراقب المالي للولاية و بذلك تتم معاملات اقتناء الاحتياجات اللازمة لعملية البحث العلمي من طرف المخبر وفق اجراءات تنظيمية التي تسنها وزارة المالية.

✓ إعداد الحصيلة السنوية مفادها الفرق بين ما تم توزيعه من اعتمادات و الالتزام به و ما تم استهلاكه من اعتمادات
و يمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل 9 : طريقة تمويل مخبر البحث



المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال الشكل هناك عدة اشكال من الرقابة في عملية تمويل المخبر و ذلك وفقا للمصالح المختلفة للتمويل وهذا ما سنتطرق اليه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: اليات الرقابة في نفقات مخابر البحث العلمي

من خلال الشكل رقم 09 في المطلب الثاني تخضع عملية التمويل و الانفاق للرقابة على مختلف اشكالها لتركز على اشكال الرقابة من حيث التوقيت الزمني التي قد تتمثل فيما يلي:

الفرع الاول: الرقابة السابقة

قبل دخولها حيز التنفيذ، والتي تكمن في كيفية برمجة أنشطة و مشاريع البحث العلمي مع الاعتمادات اللازمة، و تعني عملية التعرف وتحديد محاور البحث المكونة من مواضيع بحث عامة تبرز و بشكل واضح الاهداف العلمية و التكنولوجية المسطرة، لتساعد على تحديد الوسائل و الامكانيات اللازمة للبحث .

فبعد دراسة ملف طلب الميزانية و في حالة الموافقة عليه ومنح التأشير، تبلغ المصلحة المتعاقدة و السلطة الوصية عليها، و عليه بعد تحصلها على تأشير الرقابة المالية السابقة للنفقات من طرف المديرية العامة للميزانية التابعة لوزارة المالية تبادر مخابر البحث بعملية الانفاق .

تعتبر الرقابة المسبقة للنفقات من احسن الوسائل و ذلك كونها تتم قبل تنفيذ النفقات، لنستطيع من خلالها تجنب وقوع الاخطاء، وتظهر جليا اهمية هذه الرقابة اذا نفذت وفق القوانين . و من خلالها نستطيع التأكد من توظيف النفقات بالوجه الصحيح في التشريع المعمول به، مدى التزام المخبر في تنفيذه للميزانية، ترشيد النفقات و حمايتها من التبديد و الاختلاس.

الفرع الثاني: الرقابة المرافقة

و اثناء تنفيذها تخضع للرقابة المرافقة "التنفيذية" و ذلك من خلال متابعة و مراقبة استخدام الاعتمادات الممنوحة من طرف المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، و ان يكون الانفاق ضمن مجالات الإنفاق التي تتوفر فيها الاعتمادات فقط مع كفاية هذه الاعتمادات لعملية الانفاق، كما تساعد على فحص الوضعيات المالية لمخابر البحث العلمي، و هذا من طرف المصالح المحاسبية التي تقوم بالمراقبة المحاسبية التي تتم من خلالها مراجعة جميع العمليات المالية و تفاصيلها للتأكد من صحة الاجراءات و توفر جميع المستندات و اكتمالها، وان عملية الصرف تمت وفق الخطة المقررة، كما تعد هذه الرقابة بالنسبة للمراقب المالي تعتبر رقابة خاصة لأنها تجمع بين الرقابة المسبقة و الرقابة البعدية، وذلك لتسهيل قواعد الانفاق بحيث تمارس هذه الرقابة عبر مرحلتين:

-المرحلة الاولى: اخذ بالحساب للنفقات على شكل التزام مؤقت في حدود الاعتمادات الممنوحة

-المرحلة الثانية: بعد ذلك و في كل سداسي للسنة المالية المعنية ،يقوم المراقب المالي بمراقبة الوثائق الثبوتية لعملية الانفاق و يمنح تأشيرة قانونية لذلك.

الفرع الثالث: الرقابة البعدية

بعد تنفيذ النفقات فهي تخضع لرقابة بعدية "لاحقة" بحيث يتم التكفل بالنفقات في شكل التزامات تقديرية في حدود الاعتمادات الممنوحة ليقوم المراقب المالي بمراقبة الوثائق الخاصة بعملية الانفاق ،و يتوجها بتأشيرة تسوية تطبيقا للتنظيم المعمول به في مجال نفقات البحث العلمي.من خلال بطاقات تسوية الالتزامات

لتقوم المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي بتقييم علمي للحوصلة المالية و العلمية في ،من خلال إعداد الحصيلة الدورية الخاصة باستعمال التخصيصات المالية الحصيلة السنوية "مفاده الفرق بين ما تم توزيعه من اعتمادات و الالتزام به و ما تم استهلاكه من اعتمادات من خلال الوضعية المالية للمخصصات الممنوحة للسنة المالية

كما ان الاعتمادات الممنوحة في اطار نفقات التجهيز تخضع لنظام رقابة الصفقات العمومية

المطلب الرابع: تطور تصنيفات البحث العلمي بجامعة بسكرة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى تطور اهم مؤشرات البحث العلمي التي قد تتمثل في التصنيف العالمي لجامعة بسكرة من حيث الانتاج العلمي المتمثل في المنشورات العلمية، و التصنيف الوطني و العربي وهذا اعتمادا على احصائيات Webometrics العالمية، اضافة الى تطور عدد الباحثين و مشاريع البحث Cnepu.

الفرع الاول: تطور التصنيف العالمي للبحث العلمي بجامعة بسكرة

من الجدول نجد المرتبة العالمية لجامعة بسكرة في تحسن من 2010 الى غاية 2012، لتحتل المرتبة 4835 في سنة 2012 بعد ان كانت في المرتبة 5305 في سنة 2011 و في المرتبة 6718 في 2010 بفارق 1883 مرتبة. لتراجع في 2013 الى المرتبة 6760 اي بفارق -1925 مرتبة، لتحسن في 2014 الى المرتبة 5392 بما يعادل 1368 مرتبة و تستمر في التحسن في سنة 2015 لتصل الى المرتبة 3142 بفارق 2250 مرتبة لتصل الى المرتبة 2737 في سنة 2016 بفارق 405 مرتبة

جدول 11: التصنيف العالمي للبحث العلمي بجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المرتبة العالمية	6718	5305	4835	6760	5392	3142	2737

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات webometrics

الفرع الثاني: تطور التصنيف الوطني للبحث العلمي بجامعة بسكرة

من خلال الجدول يتبين ان المرتبة الوطنية لجامعة بسكرة عرفت اختلافات، بعد ان كانت تحتل المرتبة 18 في سنة 2010 تحسنت الى المرتبة 08 بفارق 10 مراتب لتراجع بمرتبة واحدة في السنة التي تليها 2012 لتراجع ب- 10 مراتب في سنة 2013 بمرتبة 19 لتحسن في سنة 2014 الى المرتبة 11 و المرتبة 6 في 2015 لتحتل المرتبة 04 في سنة 2016.

جدول 12 : التصنيف الوطني للبحث العلمي بجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المرتبة الوطنية	18	8	9	19	11	6	4

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات webometrics

الفرع الثالث: التطور العالمي للإنتاج العلمي بجامعة بسكرة

من الجدول نرى ان عدد المقالات المنشورة في تزايد مستمر من سنة 2010 الى غاية 2014 بعد ان كان عدد المقالات يبلغ 462 مقال منشور في 2010 وصل الى 1110 مقال منشور في 2014، ليبدأ العدد يتراجع في السنوات المتتالية 2015 و 2016 ليصل الى 1022 مقال علمي منشور.

جدول 13 : التطور العالمي للإنتاج العلمي بجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المنشورات العلمية	462	542	707	952	1110	1070	1022

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات webometrics

الفرع الرابع: تطور عدد مشاريع البحث العلمي CNEPRU بجامعة بسكرة

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نجد ان عدد مشاريع البحث المعتمدة زاد من 40 مشروع بحث الى 55 و ذلك من سنة 2010 الى 2011، لتتراجع في 2012 لتصل الى 24 مشروع معتمد و تزايد بزيادة طفيفة لتصل الى 30 مشروع في 2013، لتزيد الى 91 مشروع بحث معتمد في 2014 لتتراجع بعد ذلك الى 42 مشروع في 2015 و 34 مشروع في 2016.

جدول 14 : تطور عدد مشاريع البحث العلمي CNEPRU المعتمدة بجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016 .

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد مشاريع البحث CNEPRU	40	55	24	30	91	42	34

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات نيابة الجامعة للبحث العلمي بجامعة بسكرة

الفرع الخامس: تطور عدد الباحثين بجامعة بسكرة

نلاحظ في الجدول 15، ان هناك زيادة في عدد الباحثين داخل مخابر البحث و هذا قد يعود الى الزيادة في عدد المخابر المعتمدة داخل جامعة بسكرة حسب السنوات .

جدول 15 : تطور عدد الباحثين لجامعة بسكرة من سنة 2010 الى غاية 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الباحثين	541	629	686	879	879	899	899

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات موقع جامعة بسكرة

المبحث الثالث: ترشيد الانفاق من خلال تفعيل الاليات الرقابية في مخابر البحث لجامعة بسكرة

من اجل جمع معلومات عن موضوعنا محل الدراسة اعتمدنا على نهج نوعي يعتمد على مراقبة الانفاق و حددنا سنوات الانفاق من سنة 2010 الى غاية 2016 في مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة مع التحديات التي تقوم بها الدولة في اطار ترشيد نفقات البحث العلمي و هذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث من خلال:

المطلب الاول: تطور الاعتمادات و النفقات لمخابر البحث لجامعة بسكرة

المطلب الثاني: السياسة المتبعة في ترشيد النفقات في مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة

المطلب الثالث: تحليل الانفاق على مستوى مخابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لجامعة بسكرة

المطلب الاول: تطور الاعتمادات و النفقات لمخابر البحث لجامعة بسكرة

عرفت مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة تزايد في عددها مما ادى الى تزايد نسبة الانفاق على البحث العلمي داخل جامعة بسكرة، مع اختلاف في قيمة الاعتمادات و النفقات عبر السنوات المختلفة و سوف يتم من خلال هذا المطلب التطلع على قيمة الاعتمادات الممنوحة و قيمة النفقات مع وضعية الاستهلاك لمخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة

جدول 16 : تطور الاعتمادات و النفقات لمخابر البحث من 2010 الى 2015 الوحدة دج

الرصيد المتبقى		الاستهلاك		الاعتمادات الممنوحة + رصيد متبقى للسنة الماضية		السنة
نفقات التجهيز	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	
135 770 503.32	103 166 486.65	29 358 770.47	41 782 679.98	165 129 273.79	144 949 166.63	2010
186 814 808.89	216 093 072.09	2 389 131.11	30 673 414.56	189 204 000.00	246 766 486.65	2011
191 937 196.56	184 224 279.43	130 648 175.65	99 068 792.66	322 585 372.21	283 293 072.09	2012
148 032 414.67	141 928 356.13	122 958 781.89	204 595 923.30	270 991 196.56	346 524 279.43	2013
-28 718 887.89	-28 718 887.89	/	-28 718 887.89	/	-28 718 887.89	رصيد PNR
235 667 800.83	91 735 370.86	59 194 613.84	143 374 097.38	294 862 414.67	235 109 468.24	2014
105 561 052.13	105 326 680.67	130 106 748.70	72 008 690.19	235 667 800.83	177 335 370.86	2015

المصدر : من اعداد الطالبة و فقا لبيانات خلية متابعة أنشطة مخابر البحث لجامعة بسكرة

وفقا للبيانات الموضحة في الجدول (16) نجد ان نفقات التسيير تتزايد من سنة 2010 الى غاية 2013 من 144949166.63 دج الى 346524279.43 دج لتصل ذروتها على عكس استهلاك النفقات.

بحيث نجد في سنة 2011 زادت قيمة الاعتمادات بينما قيمة الاستهلاك انخفضت لترتفع ارتفاع ضئيل في 2012 مقارنة مع قيمة الاعتمادات في 2012، ليكون هناك تزايد كبير في قيمة الاستهلاك في 2013 مع تزايد قيمة الاعتمادات. لتبدأ القيم بالتراجع على مستوى الاعتمادات و الاستهلاك بداية من سنة 2014 الى غاية 2015.

و بالنسبة لنفقات التجهيز بداية من سنة 2010 قيمة الاعتمادات في ارتفاع الى غاية 2012 مع قيمة استهلاك ضئيلة جدا مقارنة بالاعتمادات الممنوحة للتجهيز، لترتفع قيمة الاستهلاك بقيمة مقبولة مع قيمة الاعتمادات الممنوحة للتجهيز في 2013 لتتراجع قيمة الاعتمادات المخصصة للتجهيز مع قيمة الاستهلاك في السنوات الاخرى.

اما بالنسبة لبرنامج البحث الوطني مشاريع PNR فقد تم رصد 28 718 887.89 دج كرصيد متبقي لم يتم استغلاله في

اطار انجاز مشاريع البرنامج الوطني للبحث العلمي

من خلال تحليلنا للجدول اعلاه نستطيع تقسيم فترات تطور الانفاق الى مرحلتين :

المرحلة الاولى: تبدأ من سنة 2010 الى غاية 2013 ونستطيع ان نطلق عليها مرحلة "البجوحة" سواء في عدد المخابر او في قيمة الاعتمادات الممنوحة، لنجد ان السياسة المتبعة هي سياسة الاكثار من مخابر البحث على حساب النوعية و الصرامة الاكاديمية و على سياسة التمويل الديمقراطي لمخابر البحث وتزويدهم بميزانية التسيير بطريقة تلقائية فمن خلال الارصدة المتبقية دعت المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي في معاينة و استغلال و ضيعات استهلاك اعانات التسيير في اطار الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي التي سجلت ارصدة معتبرة متبقية في نهاية كل سنة مالية، الى الرفع في قيمة الاستهلاك لامكانية الاستفادة من التمويل.

المرحلة الثانية: و تبدأ من 2014 الى 2015 لنطلق عليها مرحلة التقشف وهذا مصاحبة للوضع الاقتصادي للدولة، نجد ان قيمة الاعتمادات الممنوحة تتراجع بشكل الى مع قيمة الاستهلاك و هذا قد يرجع الى انتهاج المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي سياسة مغايرة للسياسة المتبعة قبل سنة 2014 و اتباعا للسياسة التي تدعو اليها الدولة الى ترشيد النفقات العامة لتركز المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي على التكفل الاضمن لعائدات نفقاتها بتحصيل عائدات استثمار البحث العلمي بنتائج ملموسة.

المطلب الثاني: السياسة المتبعة في ترشيد النفقات في مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة

تبعاً لانتهاج مديرية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي سياسة ترشيد النفقات، التي طبقت على مخابر البحث العلمي، واتباعاً لذلك نجد انها وضعت جملة من الاليات ركزت فيها على:

- التركيز على التقييم الاولي
- تقييم و تحصيل عائدات الاستثمار في البحث العلمي و التطوير التكنولوجي
- التقليل من التمويل و تقديم الدعم المالي الجزئي بضمان الاهداف التي سيحققها المخبر بخصوص التطوير التكنولوجي ذو القيمة المضافة للاقتصاد
- الاقتصار على تمويل المخابر التي تنتج بصفة فعلية و تطور المعرفة و المهارات

- انشاء جدول للتقييم معقد لتقييم نظام البحث ،ليتم من خلاله تقييم النتائج من الناحية الكمية و النوعية
- تشكيل لجنة تفتيشية فجائية، التي تم من خلالها تصنيف المخابر فالتى تتوفر على معايير التميز تحمل علامة مديريةية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الاخرى تدخل في اطار مشروع المؤسسة و تحمل علامة محلية
- الزامية ان تكون كيانات البحث تابعة لهياكل بحث دائمة او تحتفظ فقط على طبيعة مخبر
- في حالة عدم استعمال التجهيزات بطريقة عقلانية توضع تحت تصرف مدير المؤسسة و على مستوى المصالح المشتركة
- ايقاف نظام ARN و SNDL
- منع استعمال ميزانية المخبر لتنظيم التظاهرات العلمية نتيجة للعدد الضئيل من المقالات المنشورة

المطلب الثالث: تحليل الانفاق على مستوى مخابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لجامعة بسكرة

سنحاول من خلال هذا المطلب الاعتماد على المؤشرات الاحصائية الوصفية التي تعتبر ادوات تسمح لنا بمتابعة و مراقبة التغيرات الحادثة في جملة من المؤشرات التي تعكس بشكل مباشر العلاقة القائمة بين تطور الانفاق و اثرها على تطور و تحسين مؤشرات البحث العلمي في مخابر البحث العلمي لجامعة بسكرة. و سنحاول التركيز على دراسة نفقات التسيير باستخدام معامل الارتباط R ومعامل التحديد R^2 ، اما بالنسبة للتصنيف اعتمدنا على سنة 2010 على انها سنة مرجعية.

الفرع الاول: دراسة العلاقة بين الانفاق و التصنيف العالمي

من خلال حساب معامل الارتباط لمقدار العلاقة بين قيمة الانفاق و التصنيف العالمي لجامعة بسكرة و جدنا ان علاقة الارتباط تساوي 0.87 و هي علاقة ارتباط طردية موجبة، و هذا يعني انه كلما زادت قيمة الانفاق زاد تحسين التصنيف العالمي بصورة منتظمة، اي كلما زاد الانفاق بمقدار يقابله الزيادة في تحسين التصنيف، بنفس الصورة لكون العلاقة طردية موجبة و العكس صحيح كلما انخفضت قيمة الانفاق يقابلها انخفاض في التصنيف العالمي. لنجد معامل التحديد يساوي 76.53%.

جدول 17 : العلاقة بين الانفاق و التصنيف العالمي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
177335370.86	235109468.24	346524279.43- 28718887,89	283293072.09	246766486.65	144949166.63	الانفاق التراكمي
3576-	1326-	42	1883-	1413-	0	التصنيف العالمي
0,87						معامل الارتباط R
0.76						معامل التحديد R ²

المصدر من اعداد الطلبة

الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين الانفاق و التصنيف الوطني

من خلال حساب معامل الارتباط لمقدار العلاقة بين قيمة الانفاق و التصنيف الوطني لجامعة بسكرة و جدنا ان علاقة الارتباط تساوي 0.80 علاقة ارتباط طردية موجبة، و هذا يعني انه كلما زادت قيمة الانفاق زاد تحسين التصنيف الوطني بصورة منتظمة، اي كلما زاد الانفاق بمقدار يقابله الزيادة في التصنيف، بنفس الصورة لكون العلاقة طردية موجبة و العكس صحيح كلما انخفضت قيمة الانفاق يقابلها انخفاض في التصنيف الوطني. لنجد معامل التحديد لقوة العلاقة يساوي 64.21%.

جدول 18: العلاقة بين الانفاق و التصنيف الوطني

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
177335370.86	235109468.24	346524279.43 -28718887,89	283293072.09	246766486.65	144949166.63	الانفاق التراكمي
-12	-7	1	9-	10-	0	التصنيف الوطني
0.80						معامل الارتباط R
0.64						معامل التحديد R ²

المصدر من اعداد الطلبة

الفرع الثالث: دراسة العلاقة بين الانفاق و عدد المنشورات

من خلال حساب معامل الارتباط لمقدار العلاقة بين قيمة الانفاق و عدد المنشورات لجامعة بسكرة و جدنا ان علاقة الارتباط تساوي 0.22 اي ان العلاقة طردية موجبة بشكل جزئي، و هذا يعني انه كلما زادت قيمة الانفاق زادت المنشورات بصورة غير منتظمة، اي كلما زاد الانفاق بمقدار يقابله الزيادة في عدد المنشورات لكن ليس بنفس المقدار، ليس بنفس الصورة لكون العلاقة طردية موجبة غير تامة و العكس صحيح كلما انخفضت قيمة الانفاق يقابلها انخفاض في عدد المنشورات لكن بشكل جزئي. لنجد معامل التحديد 0.05 % ضعيف جدا.

جدول 19 : العلاقة بين الانفاق و عدد المنشورات

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانفاق التراكمي	144949166.63	246766486.65	283293072.09	346524279.43- 28718887,89	235109468.24	177335370.86
عدد المنشورات	462	542	707	952	1110	1070
معامل الارتباط R	0.22					
معامل التحديد R ²	0.05					

المصدر من اعداد الطالبة

الفرع الرابع: دراسة العلاقة بين الانفاق و عدد مشاريع البحث

من خلال حساب معامل الارتباط لمقدار العلاقة بين قيمة الانفاق و عدد مشاريع البحث لجامعة بسكرة و جدنا ان علاقة الارتباط تساوي -0.19 اي علاقة ارتباط عكسية غير تامة، و هذا يعني انه كلما زادت قيمة الانفاق انخفضت عدد المشاريع بصورة غير منتظمة، اي كلما زاد الانفاق بمقدار يقابله الانخفاض في عدد المشاريع لكن ليس بنفس المقدار، ليس بنفس الصورة لكون العلاقة عكسية غير تامة و العكس صحيح كلما انخفضت قيمة الانفاق يقابلها الزيادة في عدد المشاريع لكن بشكل جزئي. لنجد معامل التحديد 3 % من التغير في عدد المشاريع علاقة ضعيفة جدا.

جدول 20: العلاقة بين الانفاق و عدد المشاريع

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانفاق التراكمي	144949166.63	246766486.65	283293072.09	346524279.43 -28718887,89	235109468.24	177335370.86
عدد مشاريع البحث cnepru	40	55	24	30	91	42
معامل الارتباط R	0.19-					
معامل التحديد ² R	0.03					

المصدر من اعداد الطالبة

الفرع الخامس: دراسة العلاقة بين الانفاق و عدد الباحثين

من خلال حساب معامل الارتباط لمقدار العلاقة بين قيمة الانفاق و عدد الباحثين لجامعة بسكرة و جدنا ان علاقة الارتباط تساوي 0.33 هي علاقة طردية موجبة بصورة متوسطة، و هذا يعني انه كلما زادت قيمة الانفاق زاد عدد الباحثين، اي كلما زاد الانفاق بمقدار يقابله الزيادة في عدد الباحثين، لكون العلاقة طردية و العكس صحيح كلما انخفضت قيمة الانفاق يقابلها انخفاض في عدد الباحثين. لنجد معامل التحديد يساوي 11 %

جدول 21 : العلاقة بين الانفاق و عدد الباحثين

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانفاق التراكمي	144949166.63	246766486.65	283293072.09	346524279.43 -28718887,89	235109468.24	177335370.86
عدد الباحثين	541	629	686	879	879	899
معامل الارتباط R	0.33					
معامل التحديد ² R	0.11					

المصدر من اعداد الطالبة

الفرع السادس: اليات ترشيد نفقات البحث العلمي من خلال تحليل العلاقة بين الانفاق و متغيرات البحث العلمي

من اجل فهم وضبط العلاقة بين الانفاق و متغيرات البحث اعتمدنا على بعض الادوات الاحصائية المتمثلة في معامل الارتباط و معامل التحديد لضبط مختلف تأثيرات الانفاق على مؤشرات البحث و من خلال تحليلنا وجدنا:

● بالنسبة للعلاقة بين الانفاق و التصنيف العالمي لجامعة بسكرة: $R=0.87$ معامل الارتباط ايجابي، لذلك لدينا علاقة ايجابية و هذا يعني انه عندما يزيد معدل الانفاق او ينخفض فان التصنيف يميل نحو التوجه في نفس الاتجاه، اذا انخفض واحد ينخفض الاخر بطريقة يمكن التنبؤ بها و لان معامل الارتباط يساوي $R=0.87$ فان هناك علاقة قوية بين المتغيرات و نحن قادرون على ان نتنبأ بها سيحدث بقيمة التصنيف العالمي على اساس المعرفة التي لدينا عن قيم الانفاق و بما ان معامل التحديد يساوي $R^2=76.53\%$ هذا يعني انه 76.53% من التغيرات الحاصلة في التصنيف ترتبط مباشرة بالتغيرات التي تحصل في الانفاق.

● بالنسبة للعلاقة بين الانفاق و التصنيف الوطني لجامعة بسكرة: $R=0.80$ معامل الارتباط ايجابي، لذلك لدينا علاقة ايجابية و هذا يعني انه عندما يزيد معدل الانفاق او ينخفض فان التصنيف يميل نحو التوجه في نفس الاتجاه، اذا انخفض واحد ينخفض الاخر بطريقة يمكن التنبؤ بها و لان معامل الارتباط يساوي $R=0.80$ فان هناك علاقة قوية بين المتغيرات و نحن قادرون على ان نتنبأ بها سيحدث بقيمة التصنيف الوطني على اساس المعرفة التي لدينا عن قيم الانفاق و بما ان معامل التحديد يساوي $R^2=64.21\%$ هذا يعني انه 64.21% من التغيرات الحاصلة في التصنيف الوطني ترتبط مباشرة بالتغيرات التي تحصل في الانفاق.

● بالنسبة للعلاقة بين الانفاق و عدد المنشورات لجامعة بسكرة: $R=0.22$ معامل الارتباط ايجابي غير تام، و هذا يعني انه عندما يزيد معدل الانفاق او ينخفض فان عدد المنشورات يميل نحو التوجه في نفس الاتجاه بشكل ضعيف، و لان معامل الارتباط يساوي $R=0.22$ ، فان هناك علاقة ضعيفة بين المتغيرات نستطيع ان نتنبأ بها بشكل ضعيف و بما ان معامل التحديد يساوي $R^2=05.05\%$ هذا يعني انه 05.05% من التغيرات الحاصلة في عدد

المنشورات ترتبط بالتغيرات التي تحصل في الانفاق مع وجود متغيرات اخرى تتأثر بها، و من اجل الوصول الى الاستغلال الامثل للنفقات نعزز رشادة القرار التسييري للنفقات من خلال جملة الاليات الرقابية المطبقة لتوجيه عدد المنشورات مع الانفاق

● **بالنسبة للعلاقة بين الانفاق و عدد مشاريع البحث لجامعة بسكرة: $R=-0.19$** معامل الارتباط سلبي غير تام، و هذا يعني انه هناك علاقة عكسية بين المتغيرات، بمعنى انه عندما يزيد معدل الانفاق ينخفض عدد المنشورات يميل نحو التوجه للاتجاه المعاكس، و لان معامل الارتباط يساوي $R=-0.19$ ، فان هناك علاقة عكسية بين المتغيرات و بما ان معامل التحديد يساوي $R^2=05.05\%$ هذا يعني انه 05.05% من التغيرات الحاصلة في عدد المنشورات لا ترتبط بالتغيرات التي تحصل في الانفاق فالتغير قد يرجع الى متغيرات اخرى و من اجل الوصول الى عدد اكبر من مشاريع البحث بشكل مضبوط مع قيمة النفقات لا بد من تفعيل جملة الاليات الرقابية لضبط الانفاق مع عدد المشاريع.

● **بالنسبة للعلاقة بين الانفاق و عدد الباحثين لجامعة بسكرة: $R=0.33$** معامل الارتباط ايجابي غير تام، و هذا يعني انه عندما يزيد معدل الانفاق او ينخفض فان عدد الباحثين يميل نحو التوجه في نفس الاتجاه بشكل ضعيف، و لان معامل الارتباط يساوي $R=0.22$ ، فان هناك علاقة ضعيفة بين المتغيرات نستطيع ان نتنبأ بها بشكل ضعيف و بما ان معامل التحديد يساوي $R^2=11\%$ هذا يعني انه 11% من التغيرات الحاصلة في عدد الباحثين ترتبط بالتغيرات التي تحصل في الانفاق اضافة الى وجود متغيرات اخرى تتأثر بها، و من اجل ضبط الانفاق مع عدد الباحثين امكانية تعزيز متغيرات اخرى من خلال القرارات التنظيمية و الادارية الرشيدة.

من خلال دراستنا التطبيقية و تحليلنا للإنفاق في مخابر البحث لجامعة بسكرة بالاعتماد على بعض الادوات

الاحصائية، وجدنا ان اليات الانفاق لا تخلو من الرقابة بأشكالها، هناك رقابة سابقة تمثلت في تقييم تمويل أنشطة

البحث التي تتم من طرف المراقب المالي الذي يؤشر بان الرقابة تمت بمرحلة مسبقة في طلب الميزانية، مما يبين بان

الرقابة نفذت وفق قوانين، و من خلال متابعة و مراقبة استخدام الاعتمادات الممنوحة لأنشطة البحث استنتجنا ان هناك رقابة مرافقة لاستهلاك الاعتمادات الممنوحة وهذا ما تقوم به مختلف المصالح المحاسبية، لنجد ان التشريع الجزائري ركز على الرقابة البعدية في مؤسسات التعليم العالي التي تتم من طرف المراقب المالي، و استنتجنا من نتائج معاملات الارتباط و التحديد المدروسة سابقا وجدنا الاثر في نتائج البحث ضعيفة. لتلجأ الجزائر الى الضغط و التقليل من نسبة الموارد المخصصة للبحث العلمي، و هذا في اطار ترشيد النفقات. و من خلال نتائج معامل التحديد، وجدنا ان الترشيد يكون في زيادة وزن الانفاق على غرار المتغيرات الاخرى مع ضرورة فهم وضبط و توجيه مختلف تأثيرات الانفاق مع مؤشرات البحث العلمي السابقة الذكر بما يخدم اهداف تطوير البحث العلمي، و نجاح عملية ترشيد القرار في الانفاق يتم من خلال توافر جملة من الاليات الرقابية و الادوات الاحصائية التي يتم من خلالها معرفة الاثر الفعلي للنفقات داخل مخابر البحث التابعة لأي مؤسسة و توجيهه في الاتجاه الذي يخدم الاهداف المسطرة في تطوير البحث العلمي، فالسياسة المتبعة في ترشيد النفقات في الجزائر هي سياسة لا تخدم الترشيد بين الانفاق و نتائج البحث العلمي.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا التطبيقية بمخابر بحث جامعة بسكرة و التي قد تمثل المخابر بجامعة اخرى في الجزائر، و التي من خلالها وجدنا ان:

الجزائر مازالت تسعى بالنهوض بقطاع البحث و ذلك للاهتمام بالجانب التمويلي في ذلك، حيث اعتمدت على فتح اكبر عدد ممكن من مخابر البحث داخل المؤسسات لتسهيل عملية البحث و تنوعه. اما بالنسبة لتصنيف نفقات البحث العلمي يتم تصنيفها ضمن الميزانية على اساس اداري من جهة و على اساس موضوعي من جهة اخرى وفق نفقات تسيير و نفقات التجهيز، وتوظيف النفقات ضمن الميزانية لا يتسم بالرشادة نظرا لكونه لم يتم بدراسة محكمة، اضافة الى عدم وجود رقابة فعالة لتقييم الاداء.

كذلك تزايد النفقات كان بوتيرة متسارعة ولم تحقق السياسة الانفاقية اهدافها الاقتصادية و ذلك لانخفاض نتائج البحث، لتبقى المشكلة في كم الدراسات التي نجريها، و قيمة الانتاج العلمي بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي، ايضا مازالت الجزائر تعاني من الجانب البشري المتمثل في قلة عدد الباحثين.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لا نزعم اننا في هذا البحث قد اوفينا الموضوع حقه، لكننا حاولنا التطرق الى فرع جديد من فروع الاقتصاد يهتم بالبحث عن امثل الطرق لاستخدام المخصصات المالية و البشرية المتاحة من اجل انتاج علمي مفعول من خلال التطرق الى مشكلة ترشيد النفقات الموجهة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي داخل مخابر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي، التي اقلقت الكثير من الحكومات و الشعوب امام النهوض بقطاع البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من اجل تفعيل مساهمته في اقتصاد الدولة، باعتبار ان الحكومات هي المصدر الرئيسي الملتزم بتمويل البحث العلمي، بحيث وجدت انه هناك اضطراب شديد بين النفقات المتزايدة للبحث العلمي و نتائج البحث العلمي التي تكاد شبه معدومة، و على هذا الاساس برزت الحاجة الى اعتماد اليات الرقابة على نفقات البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي رغبة في محاولة اعادة التوازن بين النفقات و الموارد المتاحة في سبيل تحقيق اعلى قدر من الرشادة الاقتصادية من خلال توظيف جملة الاليات الرقابية و الادوات الاحصائية، وذلك بهدف الارتقاء بكفاءة الانفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي داخل مؤسسات التعليم العالي، ومن خلال بحثنا تمكنا من التوصل الى :

نتائج الدراسة:

- وضع الميزانية لا ينصب على الاهداف بل على اساس الوسائل.
- الاليات الرقابية غير مفعلة بشكل يخدم التوجيه الامثل للبحث العلمي.
- نسبة الانفاق على البحث العلمي قليلة جدا مقارنة مع الدول المجاورة، و الدول الاوروبية.
- عدم تطبيق ترحيل الاعتمادات بين ابواب الميزانية الذي ادى الى تراكم المبالغ المتبقية، الامر الذي ادى الى عجز الباحث في اقتناء مستلزماته للبحث.

- الزامية استهلاك الاعتمادات للحصول على ميزانية جديدة، ادى الى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، و ذلك عند قرب انتهاء السنة المالية، الامر الذي ادى الى تسارع كل المخابر في استعمال الاموال المتبقية باي صورة من الصور مما ينتج عنه التبذير للموارد، فضلا عن سوء استخدامها.
- غياب تقنية ترشيد الخيارات المالية بحيث ان تقدير النفقات يتم من طرف كل فرقة بحث داخل المخبر للاعتمادات التي تخصه للفترة المقبلة و ترفع الى مديرية البحث للنظر فيها و ترفع الى وزارة المالية ليتم تعديلها و هذا الاسلوب يدفع الى المغالاة في طلب الاعتمادات دون الرجوع الى الاولويات لتعزيز النفقات لغياب عنصر ترشيد الانفاق .
- قلة الطلب، حيث لا يوجد طلب اقتصادي و اجتماعي يُذكر على منتجات البحث العلمي، سواء في القطاع الخاص أو العام.
- الفساد الاداري المتمثل في القوانين الداخلية لتسيير نشاطات البحث العلمي لغياب شكل من اشكال الرقابة وهي الرقابة على الاداء.
- عدم الاكتراث بأهمية تمويل البحث في العلوم الاجتماعية ونتائج أبحاثها التي تتعامل مع مشكلات المجتمع و الأمة
- إثقال كاهل أعضاء هيئة التدريس بسبب الأعمال الإدارية تعيقه عن تقديم البحوث
- قصور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الباحثين
- ضعف الخبرة المالية لبعض الأعضاء الباحثين في التعرف على بدائل تنمية موارد مالية
- اعتماد الجامعات على الدولة كمولد رسمي للبحث العلمي دون التفتيش عن البدائل

اختبار الفرضيات:

- تتعلق القرارات الرشيدة اساسا بأنظمة الادارة و يتطلب تحقيقها الالتزام بمبادئها و الياتها، الشفافية، المساءلة، النصوص القانونية و اللوائح التنظيمية، الفرضية صحيحة لأنه لا يمكن تصور قرار رشيد بدون وجود إدارة رشيدة كما لا يمكن وجود قرار رشيد ما لم تؤدي الإدارة الرشيدة إلى تحقيقه. فالإدارة الرشيدة تعمل على تعزيز الرقابة و

الفعالية و سيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، إضافة إلى ذلك تسمح بالإدارة الفعالة للموارد المتاحة.

- تساهم السياسة الانفاقية المنتهجة في تطوير و تحسين مؤشرات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجامعة الجزائرية، الفرضية خاطئة لان السياسة الانفاقية المنتهجة في تطوير البحث العلمي هي سياسة تعتمد على التقليل في التمويل لا الالتزام بترشيد القرارات المالية لتحقيق الاهداف الموضوعة او فعالية و كفاءة اي برنامج، اضافة الى اعتماد الجامعات على الدولة كممول رسمي للبحث العلمي دون التفتيش عن البدائل.
- لضمان نجاح عملية ترشيد نفقات البحث العلمي، يجب توافر جملة من الاليات الرقابية و الادوات التحليلية الاحصائية التي تسمح بضبط قرار الانفاق في الاتجاه الصحيح في تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، الفرضية صحيحة لأنه من خلال جملة الاليات الرقابية و الادوات التحليلية نستطيع معرفة الاثر الفعلي للنفقات و توجيهه في الاتجاه الذي يخدم الاهداف المسطرة لتطوير البحث العلمي و تحسينه في الجامعة الجزائرية .

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن ان نقدم جملة من الاقتراحات من اجل ترشيد النفقات المخصصة لمخابر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي لتحسين و تطوير البحث العلمي :

- العمل على تحقيق الاهداف التي تسعى اليها البلاد في تحقيق التنمية لا اقتراح الاهداف، و ذلك من خلال تفعيل و ضبط الاليات الرقابية و الادوات الاحصائية التحليلية في الاتجاه الذي يخدم النفقات مع نتائج البحث.
- تحويل البحث من الاستهلاك إلى الاستثمار
- رفع معدل الانفاق للبحث العلمي في الناتج المحلي الاجمالي
- تطوير اللوائح و الأنظمة بما يخدم تمويل البحث العلمي
- تخصيص وقت أكثر لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث

- تشكيل هيئة بكل جامعة لتنمية موارد البحث العلمي.
- تفعيل تسويق منتجات البحوث العلمية من خلال المجلات والصحف والاذاعة والنت.
- التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في إجراء البحوث.
- رعاية المؤتمرات والندوات المتعلقة بالبحث العلمي من القطاع الخاص..
- وضع سجل استعمال خاص بكل التجهيزات على مستوى المخابر و يراقب من طرف مفتشين.
- وضع المصالح المشتركة على شكل ارضية لإدارة التجهيزات الثقيلة لصالح جميع الاسرة الجامعية.
- في حالة عدم استعمال التجهيزات بطريقة عقلانية توضع تحت تصرف مدير المؤسسة و على مستوى

المصالح المشتركة

- اعادة النظر في ايقاف نظام SNDL و ARN.
- اعادة النظر في تنفيذ مشاريع البحث بالزامية النتائج التي هي ضرورة حتمية يجب اتباعها.
- ادماج الشريك الاقتصادي و الاجتماعي في انشطة البحث من خلال فناعة الشركات و مؤسسات رؤس الأموال بأهمية البحث العلمي.

- حث الوزارات الحكومية على البحث العلمي.
- تبادل الخبراء و المخصصين في المراكز البحثية.
- الوعي والإدراك لدى متخذي القرار في القطاعين العام والخاص بأن الاستثمار في التقنية ومخرجاتها لا يأتي بدون أداة تطوعها وتثريها وتدعمها و أن تلك الأداة هي البحث والتطوير والتعليم المتجدد ورفع كفاءة

العاملين فيها

- تعزيز جسور التعاون بين الجامعات الجزائرية والجامعات العالمية في تنمية الموارد.
- تشجيع الباحثين في التسجيل في المواقع العلمية العالمية مثل GOOGLE SCHOLAR و كذا في باقي الشبكات العلمية مثل RESEARCH GATE ,NATURE GATE .

- تحويل الجامعة من نقل المعرفة إلى صناعة المعرفة.
- دعم أجهزة التسويق العلمي في الجامعات و مخابر البحوث.
- إعطاء الجامعة أكثر مرونة للانفاق في البحث العلمي
- اعطاء المخابر البحثية صلاحيات للتعاقد مع شركات
- اشهار قبول الجامعة للتبرعات العينية وتشكيل لجنة لها
- العمل على تعزيز دور الاستاذ الجامعي في تقديم البحوث العلمية
- منح أوسمة فخرية لمن يقضي فترة زمنية في مجال البحث
- وضع نظام للحوافز البحثية بين الباحثين و بين المخابر

افاق الدراسة:

رغم الصعوبات و المشاكل التي واجهتنا في هذه الدراسة كضيق الوقت و قلة المراجع الخاصة بنفقات البحث العلمي ، نامل اننا و فقنا في ابراز اهمية هذه الدراسة، و انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج تخص كل من الانفاق الموجه للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و دور الاليات الرقابية في ترشيده، و كذا التوصيات و الاقتراحات التي تصب في اطار معالجة النقائص و الاختلالات الملاحظة على مستوى السياسة في تسيير أنشطة تمويل البحث العلمي فانه و لتكملة موضوع الدراسة فإننا نقترح اعطاء بعض العناوين التي تصلح بان تكون بمثابة دراسات مستقبلية مثلا:

❖ دور اساسيات الحوكمة في تفعيل نتائج البحث العلمي

❖ اثر الانفاق على نتائج البحث العلمي

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. نجاتي ابراهيم عبد العليم، نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الاداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991
2. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الاردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2007
3. علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الكويت، 1981
4. عثمان محمد غنيم، التخطيط اسس و مبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2004
5. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة 01، 2004-2005
6. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان 1999
7. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2000
8. دليل جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي 2016
9. خالد المهاتي، الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، مجلة ادارة المال العام، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010
10. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 02، الجزائر، 1987
11. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000
12. المادة 89 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 يحدد كيفية متابعة و تقييم حساب التخصيص 302-082
13. المادة 51 من القانون التوجيهي للبحث العلمي
14. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 جويلية 2012 كفاءات متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص 302-082
15. اصدارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمملكة السعودية، 2013
16. أشرف السعيد أحمد محمد، الجودة و المؤشرات في التعليم العالي دراسة نظرية و تطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007
17. طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات، الدار الجامعية، الاسكندرية، طبعة 02، 2007
18. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 46، جامعة الإسكندرية، جوان 2009.
19. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006/2007
20. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2007
21. أبوزر عفاف إسحق، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية المؤسسة ، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان، الاردن، 2006
22. سيروان عدنان مبزا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، منشورات الدائرة الاعلامية في المجالات النواب، بغداد، 2008

23. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان و اخرون، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 02، عمان، 2014
24. ستيلبون نستور، التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية واشنطن، 2003
25. محمد عبيدات و اخرون، منهجية البحث العلمي، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية، الطبعة 2، 1999
26. عاشور مزريق، دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، بحوث واوراق عمل، 2011
27. عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الاسلام، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 1997
28. عبد الرؤوف جابر، دور رقابة ديون المحاسبة، دراسة قانونية، مكتبة دار الثقافة، عمان 1997

المداخلات:

1. عبد الكريم بن أعراب، مداخلات تحت عنوان أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر
2. ساكر محمد العربي و رايس عبد الحق، حوكمة وظيفة البحث والتطوير في منظمات الأعمال، ورقة بحثية، جامعة سعد دحلب البلدية، 2011
3. بلعاطل عياش ونوي سميحة، مداخلات بعنوان اليات ترشيد الانفاق العام من اجل التنمية المستدامة في الجزائر 12/11 مارس 2013، فرحات عباس سطيف
4. يوسف محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، ورقة عمل، 2007
5. محمد العربي ساكرو رايس عبد الحق، "الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية و دولية "مداخلات، جامعة سعد دحلب البلدية يومي 18 و 19 ماي 2011

الرسائل و الاطروحات:

1. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011
2. حنان رحومني، La concrétisation des budgets de recherche en Algérie، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، جامعة وهران، 2014-2015
3. نصيرة عباس، اليات الرقابة الادارية على تنفيذ النفقات العمومية، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في الحقوق الاساسية و العلوم السياسية تخصص ادارة ومالية، جامعة بومرداس، 2012 /2011
4. بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Stephanie Damarey, Finance Publique, Gualino Edition, Paris, 2006
2. Pierre Yves Gomez, La théorie des couts de transaction, Emlyon
3. Koenig Gérard, De Nouvelles Théories pour gérer l'entreprise de XXI^e siècle, Paris, 1999
4. Olivier Meier et Guillaume Schier, Entreprises multinationales, stratégie restruction gouvernance DUNOD, Paris, 2005

المواقع الالكترونية:

1. www.oecd.org، تاريخ الاطلاع 20 افريل 2017 على الساعة 8 و 30، Oecd principles of corporate Governance, 2004
2. http://www.pitt.edu تاريخ الاطلاع 10 مارس 2017 على الساعة 02 و 43 زوالا، وثيقة انترنت تتعلق بالبحث العلمي
3. http://www.djazairess.com
4. http://www.alriyadh.com، تاريخ الاطلاع 27 افريل 2017 على الساعة 14 و 35، مشاري عبدالله النعيم، البحث العلمي و مفهوم الحرية الاكاديمية، مقالة في جريدة الرياض الالكترونية
5. www.univ-mascara.dz، تاريخ الاطلاع على الموقع، 29 افريل 2017 على الساعة 09 و 15 وثيقة عن احكام قانون رقم 11-98 المؤرخ في 22 اوت 1998

الملاحق